الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية الآداب واللغات الأجنبية
قسم اللغة و الأدب العربي

المصادر التّراثية في الدّرس الصّوتي والتّركيبي عند اللسانيين المحدثين العرب،

من خلال كتاب النظرية اللّغوية لعبد العزيز عبد الدايم والكلمة لحلمي خليل.

أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في اللّغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة.

إعداد الطالبة:

❖ حسن الزهراء.

إشراف الأستاذ :

❖ **أ.د/ سليمان بن سمعون مشرفا.**

❖ **د.يوسف بن أودينة مساعدا.**

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ .د. محمد مدور	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيساً
أ.د. سليمان بن سمعون	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
د.يوسف بن أودينة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفاً مساعدا
د. حجاج مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشاً
أ.د. عائشة برارات	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشاً
أ.د.عبد العليم بوفاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مناقشاً
أ.د. محمد فنطازي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأغواط	مناقشاً

السنة الجامعة : 2022م /2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية الاداب واللغات
قسم اللغة العربية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté lettre et langues arabes
Département langue Arabe

تصريح شرفي

بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة بحث

أنا الممضي أدناه :

السيد ،الآنسة (ة) .حسن الزهراء.الصفة :طالب (ة)

الحامل لبطاقة التعريف رقم : **206983499**. الصادرة بتاريخ:**2021/09/22**

مسجل بكلية الاداب واللغات بقسم اللغة والادب العربي

المكلف بإنجاز اعمال اطروحة الدكتورة

عنوان: المصادر التراثية في الدرس الصوتي والتركيبي عند اللسانيين المحدثين من خلال كتابي النظرية اللغوية لعبد العزيز عبد الدايم والكلمة لحلمي خليل.

صرح بشرفي أن ألتزم بقواعد ومعايير النزاهة العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

امضاء المعني

التاريخ **2023/02/06**

مصادقة مصالح البلدية

06 فيفري 2023

الأمين العام للإدارة الإقليمية

إمضاء: بن حليد. ن

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى كل أفراد العائلة، إلى كل الزملاء والزميلات في جميع الأطوار الدّراسية.

إلى جميع الأساتذة والمعلمين الذين أشرفوا على دراستي طيلة مشواري الدراسي إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم أطروحتي.

شكر وعرفان

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل ونشكره فلولا فضله سبحانه ما كنا لنتهتدي وما كنا لنتم هذا العمل، فنقول " اللّهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"، بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى الأساتذة المشرفين: الدكتور سليمان بن سمعون، والدكتور بن أودينة يوسف على ما قدماه لي من نصح وتوجيه وإرشاد حيث كان لهما أثر في إنجاز هذا العمل.

كما أقدم الشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الأفاضل كلا باسمه على توجيهاتهم ونصائحهم القيمة، رئيس المشروع الدكتور محمد مدور على الاهتمام والمتابعة طيلة سنوات الدراسة والذي لم يبخل علينا بنصح أو توجيه، كما لا أنسى تقديم شكر إلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

" فنقول شكراً شكراً وليت الشكر يكفي عرفاناً لصنعكم معنا".

مقدمـــــة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن عربياً، فجمع العرب والمسلمين على اختلاف أجناسهم ومشاربهم، حيث كانت لغتهم هي العامل الأول والموحد للأمّة العربية، وتعد اللّغة الرابطة التاريخية التي تربط الأجيال المختلفة، رباطاً يجعل وحدة هذه الأجيال حقيقة ملموسة على الرغم من اختلاف العصور، وتعتبر اللّغة هي الوعاء الحافظ لهذه الأفكار والعقائد... التي تتشارك فيها، والتي تتوارثها الأجيال واحدة تلوى الأخرى في صفة الاستمرارية.

و تعتبر أداة من أدوات المعرفة، وأهم وسائل التّواصل والاحتكاك بين الأفراد والمجتمعات في جميع الميادين، تُعَبِر عن المخزون المعرفي الذي يحمله الفرد، وبذل علماء اللّغة من أجلها جهودا جبارة، بعدما تعرض القرآن الكريم للّحن بسبب دخول الغريب فيه، واجتهدوا في جمع المادة اللّغوية من أقحاح العرب، واستنبطوا بذلك القواعد والقوانين، و اضطر علماء اللّغة إلى البحث عن أداة أخرى قادرة على استيعاب التراكم المعرفي، وتحولوا من الاعتماد على الذاكرة كأداة لنقل المعارف إلى أداة أخرى قادرة على حفظ هذا التّراث اللّغوي وقواعده من الضياع وتدوينه، وذلك عن طريق مؤلفات تعتبر مصادر تنقل لنا الموروث اللّغوي.

وشهد الدّرس اللّغوي في القرن العشرين نهضة فكريَّةً؛ فتوالدت نظرياتها وتعدّدت مدارسها، وكان على الدَّرس اللِّغوي التّراثي عند العرب أن يساير هذا التّطور مطَّلعاَ ومحاوِراً، وقد انبرى لتلك الغاية الملِّحة ثلَّة من الدّارسين الذين صرفوا الجهد محاولين التّأسيس لدرس لساني عربي وفق متطلبات العصر.

وتتمثل أهمية هذا البحث خدمة للتُّراث اللّغوي، من خلال التطرق للدِّراسة اللغّوية عند العرب في ظل انفتاحها على الدِّراسات اللّسانية الحديثة، وتأكيد أصالة المصادر التّراثية في الكثير من القضايا التي توصلت إليها النظريات الغربية، علما أنّ هذه الدّراسة أحدثت عدة إشكاليات في البحث اللّغوي لدى علماء اللّغة، ممّا نتج عنها: إشكالية المصطلح والمفهوم، وهناك الكثير من الإشكاليات التي أحدثها التأصيل اللّغوي، فكانت دراستنا في المصطلح والمفهوم فقط.

ونظراً لتفرع العلوم اللّغوية أصبح لكل فرع من هذه الفروع مصدرها الخاص، فاضطررنا إلى اختيار مدونتين؛ مدونة لدراسة الدّرس التركيبي . النظرية اللّغوية "لعبد العزيز عبد الدّايم" . على الرّغم من أنّ هذه المدونة تعالج جميع مستويات اللّغة كل مستوى كان في فصل خاص به، إلاّ المستوى الصّوتي . فاضطررنا إلى اختيار مدونة في الدّرس الصّوتي فكان كتاب الكلمة "لحلمي خليل".

وعليه جاء بحثنا موسوما بـ "**المصادر التّراثية في الدّرس الصّوتي والتركيبي عند اللسانيين المحدثين من خلال كتابي: الكلمة لـ "حلمي خليل" و النظرية اللّغوية في التّراث العربي لـ "عبد العزيز عبد الدايم"**

وتعتبر المصادر التّراثية مادة هامة تحمل لنا قضايا لغوية تعالج في وقتنا المعاصر، وأخذت طابع العلمية والعالمية، وعلماً أنّه ليس هناك قطيعة معرفية بين الدّرسين القديم والحديث ، وأنّ ما وجد في الدّرس اللّغوي الحديث ليس جديد في البحث اللّغوي عند علماء التّراث، لأنّ الدّرس اللّغوي عند علماء اللّغة في التّراث العربي لا يخرج عمّا قدّمه الدرس اللّغوي الحديث، حتى وإن كانت جهود العرب أعمق من جهود اللسانين وبحثهم أدق وأشمل، لكن الإشكالية المطروحة هي:

. هل هناك تصور واضح للسانيين المحدثين من العرب في النهل من المصادر التّراثية وتوظيفها في الدرس اللساني العربي الحديث؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية تفرعت الأسئلة الآتية:

. كيف تمّ بناء وتصور المستوى الصّوتي والتّركيبي بين الدرسين اللّساني القديم والحديث؟

. هل اللسانيون المحدثون تناولوا فعلا المصادر التّراثية عند العرب و نقلوا منها واعتمدوا عليها في بناء بحوثهم ؟ .

. ما هي أهمية المصادر التراثية في الدرس اللساني الحديث؟.

. هل وفق العرب في تقديم نظرية لغوية تخدم أو تقابل الدرس اللساني الحديث؟ .

. وهل هناك إشكاليات في تأصيل الدرس اللّغوي القديم؟

الفرضيات:

. وفق علماء العرب في تقديم درس لغوي (نظرية لغوية) تخدم البحث اللّغوي الحديث.

. العلماء العرب اسبق للدراسات اللّغوية من الغرب على الرغم من اختلاف المعايير والأسس.

ومن أسباب اختيار هذا الموضوع:

أسباب ذاتية:

يرى الكثير من العلماء أنّ الموروث اللّغوي العربي أصيل في مادته، وفيه إشارات واضحة على الكثير من القضايا اللّغوية في مستوياتها: "الصوتية، الصرفية ، التركيبية، المعجمية، ولذلك فقد حملتني الرغبة إلى عقد مقارنة بين الدّراسات اللّغوية العربية وعرضها وصفاً وتحليلاً، بمقابلتها بالدّراسات اللّغوية الحديثة، مع بيان أهمية وأصالة المصادر التراثية في الدرس اللّغوي الحديث.

الميول الشخصي للموضوع والإلمام ببعض جوانبه، مع المحاولة إلى توسيع المعارف في هذا المجال.

أسباب موضوعية:

علاقته وارتباطه بالموروث اللّغوي العربي، الموروث الزاخر الذي تفتخر به اللّغة العربية .

الارتباط الوثيق بين موضوع الدّراسة والتخصص.

ويهدف البحث إلى التّعرف على أهمية المادة اللّغوية ومصدرها وتطبيق هذه الدّراسة بمستوييها الصّوتي والتّركيبي على بعض المدونات الحديثة.

تأكيد على أن مستويات التحليل اللغوي :الصّوتي والصّرفي والتّركيبي والدَّلالي مترابطة مع بعضها البعض، والفصل بينها يكون لتسهيل الدراسة فقط وذلك لضخامة التّراث اللّغوي.

الهدف من هذا العمل ينطلق من أن نضع تراثنا اللغوي في إطاره الفكري الواسع؛ فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللغوي محصوراً في تطبيقه اللغوي على ظواهر العربية فحسب، دون أن يوضع في مقابلة الدّراسات اللغوية الحديثة، التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التراث العظيم .

إعادة تقديم الموروث اللغوي في ثوب جديد بالاعتماد على معطيات النظرية اللسانية الحديثة. وبناء على ذلك كان الإطار العام لهذا العمل، هو الوقوف على الدرس اللغوي الذي يقدمه تراثنا العربي، على اختلاف مباحثه الصوتية والتركيبية...، ونرى من هذا البحث أن الإضافة الحقيقية التي ينبغي تقديمها لهذا التراث هي: إعادة قراءته وتقديمه على النحو المناسب للسياق العلمي الراهن.

واقتصرت طبيعة الموضوع اختيار منهج يتناسب مع هذا البحث، فقد اخترنا من مناهج البحث الحديثة :

المنهج الوصفي والتقابلي الذي يقوم على وصف الظواهر والقضايا وتحليلها، ثمّ مقابلة هذا الوصف بما جاء عند اللسانيين المحدثين- من خلال المدونة المختارة، **والمنهج المقارن:** الذي يكشف لنا مواطن الائتلاف والاختلاف بين التراث والحداثة.

هناك العديد من الدّراسات السابقة التي تطرقت لموضوع البحث الصّوتي والتّركيبي، وتناولته من زوايا مختلفة وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

أما عن الدراسات السابقة التي تناولت البحث الصّوتي والتركيبي كثيرة نذكر منها :

مذكرة: للأستاذة "سميرة بن موسى"، تحت عنوان "ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني من خلال كتبه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الأدب العربي،

تعنى هذه الدراسة بالمستوى الصّوتي؛ وهذا المستوى الذي تقوم عليه دراسة كل لغة ومن بينها اللّغة العربية، والتي شهدت في هذا المستوى تطورا مدهشاً أدى إلى ظهور علم كامل المعالم وهو علم الأصوات، وكان القدماء ممن اهتموا بدراسة اللّغة من جانبها الصّوتي، ويعتبر "ابن جني" من بينهم، ويعد أول من خصص للدراسة الصّوتية مؤلفاً مستقلاً بعد أن كانت القضايا الصّوتية تدرس مختلطة بغيرها من القضايا اللّغوية، كما يعد أول من أطلق على هذه الدراسة اسم "علم الأصوات"، ومن المعروف أنّ علم الأصوات يدرس الصّوت اللّغوي وفق محورين اثنين هما:

. محور الوصف والتحديد، "**ومجاله علم الأصوات العام phonetics** ".

. محور الوظيفة؛ ومجاله "**علم الأصوات التركيبي أو الوظيفي phonology** ". فإنّ "ابن جني" قد وصف الأصوات العربية وحدد مخارجها وصفاتها، فأدرجت جهوده فيما يسمى الآن بعلم الأصوات العام، بل عد رائداً في هذا المجال، ألا يمكن أن يكون هذا العالم الفذ قد تناول شيئاً من جانب المحور الثاني محور الوظيفة، وكانت هذه الإشكالية المطروحة للباحثة.

صحيح أنّ الدّراسات الصّوتية أو الدّرس اللّغوي عند العرب اكتمل عند "ابن جني" في القرن الرابع هجري، وهذا ما ركزت عليه الباحثة وأعطت أهمية "لابني جني" من خلال مصادره : الخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب، لكن لا يمكن أن ننسى أهمية المصادر أو الجهود الجبارة التي ظهرت بداية من القرن الأول (بداية الدّرس اللغوي عند العرب) قبل "ابن جني" إلى القرن الرابع هجري : "كالخليل" و"سيبويه"، ...وغيرهم.

ومن دراسات السابقة كذلك، مذكرة الأستاذ "عيسى شاغة"، تحت عنوان: "التّحليل النحوي التّطبيقي في التّراث العربي وأثره في توجيه المعنى (دراسة استقرائية تحليلية)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تعنى هذه الدّراسة بالجانب التطبيقي للدّرس النحوي للحفاظ على النص القرآني، بعدما كانت الدّراسة النحوية تشغل في أذهان الكثير من علماء اللّغة والنحو، بعد أن أضحى علم النحو نمطا من الدّرس الذهني يفسر الظواهر اللّغوية تفسيراً عقلياً، ويعتمد على أقيسة أهل المنطق ومناظرات أهل الجدل وتعليلاتهم.

وتتجلى هذه الدّراسة في: الممارسة التطبيقية العملية لقواعد النحو العربي، التي تسعى إلى تحليل النص القرآني بغية الكشف عن معانيه وتوضيحها وتفسيرها، وتطور الاتجاه التطبيقي ليشمل نصوصا أخرى غير النص القرآني، فكثرة روّاده وممارسوه واتسع التأليف فيه والإقبال عليه، حتى ضمت المكتبة التّراثية عددا هائلاً من عناوينه. والاتجاه التطبيقي " التحليل النحوي التطبيقي" الذي لم يحظ عند القدماء والمحدثين بالعناية اللائقة على مستوى التنظير والصياغة العلمية المؤطرة له.

صحيح أنّ الجانب التطبيقي لم يحظ بالعناية اللائقة على مستوى التنظير، لكن علماء التراث كانت غايتهم هي الحفاظ على النص القرآني المقدس، لكن لا ننسى الجهود والمصادر التراثية التي بذلها علماء اللّغة في بداية القرن الأول إلى نهاية القرن الرابع الهجري، حيث اكتملت فيه جميع مستويات البحث اللّغوي في مصادر تراثية تخدم الدرس اللّساني الحديث ، وتطبق في نصوص غير النص القرآني فحسب .

ويمكن التأريخ للدِّراسات اللّغوية عند العرب بداية من القرن الأول إلى نهاية القرن الخامس هجري؛ حيث اكتملت فيه الأبحاث المعجمية، وفي القرن الذي قبله وصل الدرس الصّوتي والصّرفي والتّركيبي إلى قمته.

فجاءت دراستنا في البحث عن أهم المصادر التراثية في الدرس الصّوتي والدرس التركيبي عند اللسانيين المحدثين ومحاولين أولاً: التعرف على أهمية المصادر التراثية في الدرس اللساني الحديث، ثانياً: تأكيد أصالة الدرس اللغوي العربي القديم .

ومن أجل الإلمام بالموضوع قسمناه إلى أربع فصول وقد اعتمدنا على الخطة الآتية:

مدخل: قمنا فيه بضبط مفاهيم المصطلحات أي بتفكيك موضوع الأطروحة،

الفصل الأول والثاني (نظري) . تناولنا فيه الأطر النّظرية، للدرس الصّوتي والتركيبي عند اللسانيين المحدثين والقدماء.

الفصل الأول: تحت عنوان المصادر التراثية في الدّرس الصّوتي عند اللسانيين المحدثين. " وفيه مبحثان : المبحث الأول لعلم الأصوات" الفونيتيك phonetics : وقمنا فيه بتحديد مفهوم علم الأصوات "الفونيتيك"، موضوعه، الصوامت الصوائت، اللفظ والمعنى، كلّ ما يتعلق بالوصف والتحديد، والمبحث الثاني: علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا phonology ":مفهومه، نظرية الفونيم، اللفظ والتركيب النبر، والتنغيم، المقطع.

الفصل الثاني: تحث عنوان المصادر التّراثية في الدّرس التّركيبي عند اللسانيين المحدثين، وفيه ثلاث مباحث؛ المبحث الأول بعنوان: الدرس التركيبي بين القدماء والمحدثين، وقمنا فيه بتحديد مفهوم التركيب، الفرق بين التركيب والنحو، أقسام التّركيب، التّركيب والمعنى، والمبحث الثاني: الجملة العربية بين القدامى والمحدثين، وفيه تناولنا مفهوم الجملة، المسند والمسند إليه، الفرق بين الكلام والجملة، أقسام الجملة، والمبحث الثالث: عناصر التحويل في الجملة "الترتيب، الزيادة ، الحذف، العلامة الإعرابية".

الفصل الثالث والرابع (فصل تطبيقي): محاولين في هذا الفصل التطبيق لكلّ القضايا النّظرية التي توصلنا إليها في الجانب النظري في الفصل الأول والثاني، على المدونتين، لذلك جاءت متشاكلة معه، تحت عنوان:(**المصادر التراثية في الدّرس الصّوتي والتركيبي من خلال كتاب . النظرية اللّغوية لعبد العزيز عبد الدايم، والكلمة . لحلمي خليل**).

الفصل الثالث: تحديد أهم المصادر التّراثية في الدرس الصوتي عند "حلمي خليل من خلال كتابه الكلمة"، وقمنا فيه بتحديد مفهوم الفونيتيك والفونولوجيا، والفرق بين الفونيم والصّوت والحرف، وظيفة الفونيم، الصّوامت والصّوائت، الصوت والتركيب، الفونيمات الفوق تركيبية: النبر، والمقطع والتنغيم، ومن ألوان التغير الصّوتي: "الإدغام، المماثلة، القلب المكاني"، موقف حلمي خليل من التّراث، تماثل المستويات عند "حلمي خليل"، المصادر التّراثية العربية ومحاولة "حلمي خليل" في تيسير وتسهيل الدّرس اللّغوي.وفي الأخير وضعنا نقد للدّراسة.

الفصل الرابع: المصادر التّراثية في الدرس التركيبي عند عبد العزيز عبد الدايم . من خلال كتابه: "النّظرية اللغوية". وقمنا فيه: بتحديد مفهوم التركيب بين التّراث والدّرس اللّغوي الحديث، علاقة مصطلح التركيب بالتأليف، التركيب والنظام، عناصر التحويل في الجملة: "الحذف، الزيادة، نظام الرتبة، العلامة الإعرابية والمعنى، النظرية في التّراث النحوي وأراء اللسانيين المحدثين، تأسيس نظرية نحوية وفق متطلبات الدّرس اللّغوي الحديث، مسار الفكر اللّغوي عند العرب بين التّراث والتجديد، المصادر التّراثية العربية عند "عبد العزيز عبد الدايم" ومحاولته في تيسير وتسهيل الدّرس النحوي، تماثل المستويات اللّغوية وتكاملها في تحقيق المعنى عند "عبد العزيز عبد الدّايم"، نقد.

. **وخاتمة:** وتعتبر حوصلة إلى أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدّراسة.

وقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع بالإضافة إلى مدونة الدّراسة، هناك العديد من المصادر والمراجع التي تمّ الرجوع إليها وهي كالآتي:

ومن الكتب التّراثية: نذكر منها :(كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، (الكتاب) لسيبويه، ، وكتاب (الخصائص) و(المنصف) و(سر صناعة الإعراب) "لابن جني".

أمّا الكتب الحديثة: فاعتمدنا منها على: كتاب (الكلمة) لحلمي خليل، و كتاب(النظرية اللّغوية لعبد العزيز عبد الدايم)، وكتاب أحمد مختار عمر(دراسة الصّوت اللّغوي)، وكتاب تمام حسان (مناهج البحث اللّغوي)،...هذه أهمها إلى أنّ هناك الكثير من المصادر والمراجع لا تقل أهمية على هذه.

ومن طبيعة الأمور أنّ كل بحث لا يخلو من صعوبات، فصعوبة بحثنا في طبيعة البحث، فقد كان متعسراً نوعاً ما، حيث كنت في زحمة من المعرفة اللّغوية الكثيفة التي وجدتها في كتب علمائنا الأجلاء، وتداركت الأمر بشروحات أساتذتنا الكرام.

وصعوبة تحليل وتفكيك بعض النصوص في الكتب التّراثية ودراستها وتحليلها من أجل عقد مقارنة بينها وبين الفكر اللّغوي الحديث، بالإضافة إلى تعدد وكثرة الآراء والمفاهيم في ذلك، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بعض المراجع والمصادر التي تخدم البحث.

وفي الأخير لا يفوتني أن أشكر كلّ من قدم لي يد العون لانجاز هذا البحث، برأي أو تصويب أو توجيه أو دعاء.

والله أسأله التوفيق والسداد والحمد لله رب العالمين.

مدخل:

(المصادر التراثية في البحث اللّغوي)

مفاهيم مصطلحات

تمهيد:

بذل علماء اللّغة جهود جبارة في جمع المادة اللّغوية من مصادرها الأصلية، بداية من القرن الأول للهجرة بعد تعرض القرآن الكريم للّحن بسب دخول الأعاجم فيه، ومرّ هذا البحث اللّغوي بمراحل عدة بداية من مرحلة جمع هذه المادة اللّغوية، إلى أن تمّ تدوينها ووضعها في مؤلفات تعتبر منبع الدّرس اللّغوي الحديث، بعد النّهضة اللّغوية التي أحدثها الدّرس اللّغوي في القرن التاسع عشر.

بعدها دعا بعض اللّغويين إلى ضرورة ربط مبادئ الدّرس اللّساني الحديث بالفكر اللغوي العربي القديم، والسّعي إلى التوفيق بين مضامين التراث والحداثة من نظريات ومبادئ وأسس. ويستعمل علماء اللّغة شتى الوسائل المعرفية لتحقيق هذا المسعى، لقراءة وإعادة قراءة التراث من مصادره الأصلية وفق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث، لكن هذا التأصيل تعرض لمواقف نقدية تثير الجدل بين علماء اللّغة.

المصادر التراثية في البحث اللّغوي:

1/ المصادر التّراثية:

أ. المصدر:

. مفهومه:

لغةً: فمفهوم "المِصْدَر" يشوبه بعض الغموض في تحديده وفيه آراء عدة وتصورات مختلفة، فاهتمام علماء اللّغة "بمادة "**ص ، د، ر**" في البحث عنها بمختلف مشتقاتها الاسمية والفعلية، فقد أولوها عناية فائقة أكسبتها ثراء لغوياً ودلالياً كبيراً، ناتجاً عن تفريغ اللّفظ وتشقيقه بمختلف دلالاته، ثمَّ وضعه في استعمالات سياقية متنوعة، فنجدهم قد ذكروا الفعل الماضي بنوعيه المجرد والمزيد، والفعل المضارع، وكذا المصدر، اسم التفضيل، واسم المكان،... مما يتطلب جهداً في استقصاء المادة واستقرائها محاولة لتحديد دلالتها السّياقية.[1]

غير أنّ الغرض من دراستنا هنا ليس البحث عن مشتقات المادة وتتبع دلالتها السياقية، بل الذي يهمنا منها في بحثنا هذا، هو . **صيغة مصدر** . على وزن " **مفعل**" بزيادة حرف الميم على الأصل الثلاثي، وهذه الصيغة التي نجدها في ثنايا المعاجم.

[1] . ينظر: مبارك تريكي: المصدر في القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية سورة البقرة أنموذجاً، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، د.ط، 2012م، ص.15.

وقبل البحث في صيغة "مَصْدر"، علينا تحديد الدّلالة المعجمية لأصل المادة الثلاثي، " وذلك البدء أولاً بتجريدها من الحرف الزائد في أولها حرف **"م"** ، [1] فالمصدر يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي **الصّاد والدّال والرّاء** .[2] وردت لفظة "صَدَر" في المعاجم العربية بمعانً مختلفة:

ففي معجم لسان العرب: «**الصّدر**: أعلى مقدَّم كل شيء وأولُه، ومَنْه قولهم: **صَدْر** النّهار واللّيل، و**صَدْر** الشّتاء والصّيف، أي: أوله، وبداياته». [3]

و**الصّدر** جمع **"صُدُور"**، وقول **"ابن فارس"** في معجم مقاييس اللّغة عن مادة (**صدر**) « **الصّاد والدّال والرّاء"** أصلان صحيحان، أحدهما يدل على خلاف الورد، والآخر في **صدر** الإنسان»[4] ، وهذا الذي نجده في معنى الآية، في قوله تعالى:﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾.[5]

فالصّدر في الآية الكريمة "صَدْر" جمع "صُدُورِ"، ويقصد به صَدْرِ الإنسان، ويعني بداية الشَّيء، وهذا لا يدل على المعنى أو الدّلالة المراد البحث فيها وهي لفظة **"مصدر"**.«إذا أضفنا **"م"** على الأصول الثلاثة **"ص، د، ر"**

---

[1] . ينظر: المرجع السابق، ص.15.

[2] . ينظر: عبد العزيز عبد الربيعة: البحث العلمي حقيقته ومصادره ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، ج.1، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط.6، 1433هـ ، 2012م، ص.91.

[3] . ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، 2012 م، ص.2411.

[4] . ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة، ج.3، تح: عبد السلام، دار الجيل، بيروت ، لبنان، ط.1، 1191م، ص.337.

[5] . سورة الحج، الآية:46.

تجعل الصيغة محصورة الدّلالة (...) وبتأكيد حركة الميم بالفتح يضيق مجال الدّلالة».[1] فتصبح **"مَصْدَر"** وهذا الذي نبحث عنه.

فتعريف ومعنى "**مَصْدَرْ**" في معجم المعاني الجامع، **مَصْدَر(اسم)**، الجمع: مَصادِر، **المَصْدَر**:اسم مكان من **صَدَر**، ونقول: **صَدَر** إلى، **صَدَر** عن، **صَدر** في،... ونقول : **مَصْدَر** الرِّزق: أي أسباب العيش ومورده، أمّا مْصْدر البحث نجد هناك نوعين من **المصادر** في البحث العلمي؛ **المصادر** الأولية: هي التي تتضمن المعلومات الأساسية، و**المصادر** الثانوية: كل ما يتضمن التعليقات والتفسيرات الخاصة بالموضوع. [2]

وما يهمنا من هذه المفاهيم هي مادة "صَدَرَ" بإضافة حرف "الميم"، "مَصْدَر" جمع "مَصَادِر" يقصد بها المنبع ومصدر المادة اللّغوية المراد البحث عنها، ومَصْدَر الشَّيء ومورده. كما أنّه تتحدد دلالة لفظ "مصدر" على حسب السياق الذي ترد فيه، وهذا ما رأيناه في بعض المعاجم التي تدل عليها لفظة صدر على بداية ونهاية الشيء أو صدر الإنسان، ولفظة صدر ليس لها دلالة أو معنى لفظة مصدر .

اصطلاحاً:

تتعدَّد مفاهيم "المِصْدَر" ونقصد بها هنا مصدر البحث العلمي، فمن الدَّارسين من يعرف **"المَصْدَر"**: «هو كل كتاب تناول موضوعًا وعالجه معالجة شاملة عميقة».[3] فهو بهذا المعنى لا يشترط في "المصدر" إن كان قديماً أو حديثاً، فالمصدر هنا هو الذي يتناول موضوعاً محدداً .

---

[1] . مبارك تريكي: المصادر في القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية سورة البقرة أنموذجاً، ص.17.

[2] . ينظر: معجم المعاني الجامع،مادة، مصدر، الموقع الرسمي:www.almaany;com . 2020/11/17 12:55.

[3] . محمد عجاج الخطيب: لمحات في الكتبة والبحث والمصادر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط.1، 1391هـ، 1971م ، ص.122.

ويعرف على أنّه «كلّ كتاب يبحث في علم من العلوم على وجه الشُّمول والتَّعمق، بحيث يصبح أصلا لا يمكن لباحث في ذلك الاستغناء عنه كالجامع الصحيح "للبخاري" وصحيح مسلم هما أصلان ومصدران في الحديث النبوي، بينما تعد الكتب المختارة كالأربعين والنووية من المراجع في ذلك، وككتاب الكامل "للمبرد" وصبح الأعشى "للقلقشندي" فهي أصول ومصادر في الأدب،... وغيرها مما أخذا عنها أو استمد منها مرجع».[1] فالمصدر هنا أصل المادة وما يأخذ منها فهو مرجع.

ومنه "**المصدر**" هو الذي يتناول منبع وأصل المادة، وقد يعرف المصدر تبعاً للقدم والحداثة، على أنّه أقدم ما وصل إلينا في البحث العلمي،«رويت هذه الآثار شفاها، أو دونت قي كتب، أو نقشت على الأبنية، ووصلتنا دون تعليق على النص أو تفسير له، دون تمهيد له أو تعليق عليه».[2]

وما كتب بعده فهو مرجع «ومن ثم كان المرجع الكتاب الذي يستقي من غيره فيتناول موضوعاً أو جانباً من موضوع، فيبحث في حقائق مسائله ومقاصده».[3]

إلاّ أنّ هناك من لا يفرق بين " المصدر" و "المرجع" فيجعل لهما نفس المعنى، ومن ذلك نجد "**الخفاجي**" في كتابه يقول: «ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ "**المَصْدَر**" و"**المَرْجَع**" بمعنى واحد، وهو كلّ ما يتعلق بالبحث من دراسات ووثائق قديمة أو حديثة، مخطوطة أو مطبوعة، فالمصادر على هذا هي كل ما يرجع إليه في البحث والمراجع هي كذلك أيضًا».[4]

---

[1]. المرجع السابق، ص.122.

[2]. عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، مكتبة غريب، مصر، د.ط، د.ت، ص.53.

[3]. محمد عجاج الخطيب: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص.122.

[4]. عبد المنعم خفاجي: البحوث الأدبية مناهجها ومصادرها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط.2، 1987م، ص.76.

فالفرق بين المصدر والمرجع واضح من لفظه، فالمصدر هو منبع البحث العلمي و أقدم ما وصل إلينا من حيث المادة العلمية، دون تعليق أو تهميش لها، وما كتب عنه فهو مرجع.

ويعرف المرجع على أنّه: «هو الكتاب الذي رجع فيه صاحبه إلى هذه المادة في مصدرها وأفاد منها، فهو ما يساعد على فهم النص الأدبي وتوضيحه وتفسيره وتقويمه». [1] وهناك من يفرق ويعرِّف المرجع والمصدر تبعاً للزمن، بقوله المرجع «يقصد به تلك المؤلفات التي كتبت حول مصدر من المصادر في الزمن التي صنف فيه هذا المصدر أو في زمن قريب منه».[2] فهو هنا يضيق المفهوم ويجعله غامضاً، لأنّه لو كان كذلك فماذا نسمي بعض المراجع التي تمَّ تأليفها في زمن قريب عن مصادر قديمة.

ومن ذلك نجد أنّ هناك من الحالات يصعب علينا التفريق بينهم «ومع أن الحدود بين المصدر والمرجع تبدو. على هذا النحو . واضحة وحاسمة فإن هناك حالات يصعب فيها تقرير ما إذا كان الكتاب مصدرا ومرجعا».[3] ومنه يمكننا طرح التساؤل التالي: هل يمكن أن يكون المصدر حديثاً لما يحتويه من مادة علمية؟.

ومنه يمكننا القول: «يعتبر التفريق بين المصادر والمراجع هو التفريق في أصالة المادة لا شمول المعالجة للموضوعات، وليس المعيار في التفريق في القدم والحداثة، فقد يكون المِصْدر حديثاً، لأنّه يعتبر أقدم ما يحوي مادة للموضوع، كالإحصائيات التي تنشرها الحكومات من حين لآخر عن التعداد، وعن الواردات، والصادرات

[1] . عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص. 54.

[2] . المرجع نفسه، ص.55.

[3]. المرجع نفسه، ص.55.

وكالتجارب العلمية الموثوق بها التي قبلتها الهيئات العلمية، وكالتالي تضمها المراجع من وجهات نظر المؤلف الخاصة فيما يتحدث عنه، وتعليقه على ما يقتبسه، ونقده له إذا لم يكن قد سبق بمثل ذلك». [1]

المصدر هو أقدم ما وصل إلينا من حيث المادة العلمية لا من حيث القدم والحداثة، وأنّه قد يكون المصدر حديثاً لما يحتويه من مادة لغوية أصيلة، ولأنّه يقدم مادة علمية جديدة لم يسبق لأحد التطرق والتعرض إليها، «فالباحث إذا وجد في المراجع مادة لبحثه مأخوذة من المصادر، فلا ينبغي له أن يأخذه دون التحقق من صحتها، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي أُخِذَتْ منها هذه المادة، وسيجد الباحث أنّ رجوعه إلى المصادر للتحقق من صحة المادة ضروري»،[2] فالرجوع إلى الأصل ضرورة حتمية على الباحث، وذلك من أجل التأكد من مصدر المادة اللّغوية التي أخذها، وذلك لأنّ الآراء تختلف وحتى الفهم كذلك يختلف، وذلك « نتيجة أنّ بعض المؤلفين أو الباحثين يسيء فهم ما كتب في المصادر، فقد ينحو المؤلف بالمادة منحى يبعدها عن الفكرة التي سيقت لها من المصدر، ثم إنّ التجارب أثبتت أنّه لو نقل ثالث عن الثاني ثمّ نقل رابع عن الثالث، فستكون هناك مخالفة بين ما عند الأول وعند الرابع، وكلما تعددت حلقات سلسلة النقل كانت المخالفة أكثر، وقديماً قيل: وما آفة الأخبار إلاّ رواتها».[3]

تتعدد المفاهيم وتختلف فيما بينها فهناك من يرجعها إلى زمن محدد، أو الذي يتناول موضوعاً محدداً ويعالجه معالجة شاملة عميقة، لكننّا نتفق في أنّ المصدر هو المنبع الذي تؤخذ منه المادة اللّغوية وأقدم ما وصل إلينا دون تهميش لها أو تعليق عليها، في حين نجد أنّ المرجع هو الذي يرجعنا إلى أصل هذه المادة بالشرح والتعليق

[1]. عبد العزيز الربيعة: البحث العلمي حقيقته ومصادره ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، ص.93.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص.76.75.

[3]. المرجع نفسه، ص.75.

والتفسير مع التهميش، ولصحة المادة اللّغوية علينا التأكد من مصدرها لأنّه أثناء نقل واحد عن الآخر يصيبها التحريف.

ب . التراث:

التّراث كما هو معروف ما تركه الأوائل من مخلفات: مؤلفات، علوم آثار، تقاليد ...إلخ، والتي تنتقل من جيل إلى آخر.

ولا يوجد للتّراث مادة معينة في معاجم اللّغة أو تعريف خاص لها؛ فليس في اللّغة العربية كما قيل من المواد المبدوءة بالتّاء والمختومة بالثّاء إلا ثلاث مواد: «تفث ، تلث، ثوث". كلمة تراث مأخوذة من مادة: "ورث" التي تدور معانيها حول حصول المتأخر على نصيب مادّي أو معنوي ممن سبقه: من والد أو قريبٍ أو موصٍ، أو نحو ذلك». [1] وفي أقدم النصوص العربية، نجد كلمة "ورث" و"يرث" والتي لها تقريبا نفس معنى أو دلالة "تراث" لكونها مأخوذة منها، وللتعرف على كلمة "تراث" نتعرف أولاً على دلالة كلمة "يرث" .

في قوله تعالى :﴿ **وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا (5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا(6)**﴾.[2]

طلب "زكريا عليه السّلام" للولد، ليس كطلب غيره، قصده ليس مجرد للمصلحة الدنيوية، وإنّما قصده مصلحة الدين، والخوف من ضياعه، فدعا اللّه أن يرزقه ولداً، يقوم بالدين، وهذه الولاية ولاية الدين، وميراث النبوة والعلم والعمل.[1]

[1] . عبد السلام محمد هارون: التراث العربي، الإصدار الثمانون، الكويت، ط.1، 1435هـ ، 2014 م ، ص.19 .

[2] . سورة مريم، الآية:6.5.

فكلمة "يرث" في هذه الآية لها نفس دلالة كلمة "تراث" والتي تعني ما يخلفه الإنسان من ميراث، سواء كان مادي أو معنوي...إلخ، و"أن التاء في كلمة "تراث" أصلها الواو: أي: الوُراث. وله نظائر في كلمات أخرى منها: التُّجاه، أصلها الوجاه؛ أي: "الجهة". ومنها: التُّهمة: وهو توهم الإنسان، وأصلها: "الوهمة".[2]

وننتقل بعد ذلك إلى كلمة "تراث" بعد التّعرف على دلالة كلمة "يرث"، ولعل من أقدم النصوص التي وردت فيها كلمة "تراث" ما جاء في القرآن الكريم كذلك، قوله تعالى: ﴿**وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا**﴾.[3]

فكلمة "تراث" في الآية الكريمة لها نفس معنى ميراث، تفسير الآية هي " الاعتداء في الميراث بأكل ميراثه وميراث غيره.[4] لها نفس معنى ودلالة كلمة يرث، يظهر لنا من ذلك اختلاف اللّفظة والدّلالة نفسها في هذه الآية والآية السابقة.

وظلت كلمة "**تراث**" محدودة الاستعمال تنوب عنها أختها "الميراث"، حتى وأنّها كثيراً ما تأخذ معناها، إلى أن أطلّ علينا في هذا العصر الحديث، فوجدنا هذه الكلمة تشيع بشيوع البحث عن الماضي والتنقيب عن آثاره من ماض في التاريخ، وماض الحضارة، والثقافة والفن والآداب، والعلم، والقصص، وكل ما يمت بالقديم.[5]

---

[1] . ينظر: ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، ج.7، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص. 260.

[2] . ينظر: عبد السلام محمد هارون: التّراث العربي، ص.20.

[3] . سورة الفجر، الآية: 19.

[4] . الرازي بن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم، تح:أسعد محمد الطيب، المكتبة العربية السعودية، الرياض، ط.1، 1417هـ ،1997م، ص.3428.

[5] . ينظر: عبد السلام محمد هارون: التّراث العربي، ص.21.

وأصبح لكلمة "تراث" دلالة جديدة تعرف بها، ولكلمة "يرث" بقيّ لها نفس المعنى، وأجمع اللّغويون على أن التّراث هو ما يخلفه التاريخ لنا، حتى وأنّ في القرآن الكريم تأخذ بلفظها وبغير معناها.

فنجمل معنى "التّراث" على أنّه «كل ما وصل إلينا من الماضي داخل الحضارة السائدة، فهو إذن قضية موروث، وفي نفس الوقت قضية معطى حاضر ».[1] ما يخلفه التّراث ويعطيه لنا، ومنه كلمة "تّراث" من الإرث وتدُّل على كل ما وصل إلينا ممن سبقنا من دين ، أو عمل، أو كتب،... وهو بهذا له نفس مفهوم "مصطلح " **التراث**"؛ وفي الحضارة الغربية يطلق على المخلفات الحضارية والثقافية والدينية.[2] فالتّراث يمس جميع الميادين سواء مادي أو معنوي ...

و**التّراث الفكري**: هو الذي نعنيه هنا ونقصد به "المصادر التّراثية" التي تركها العلماء قديماً، « المتمثلة في الآثار المكتوبة الموروثة التي حفظها التاريخ كاملة أو مبتورة، فوصلت إلينا بأشخاصها، وليست هناك حدود معيّنة لتاريخ أي تراث كان؛ فكل ما خلفه مؤلف من إنتاج فكري بعد حياته . طالت تلك الحياة أو قصرت».[3]

وهناك من يضيف إلى ذلك البعد الزمني، لأنّه البعد الذي يساعدنا في تمثل ضخامة هذا التّراث وفي تفسيره، وذلك أنّ "قراءة التراث تؤسس للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب».[4] فالحاضر مرتبط زمانه بالماضي، ودراسة الحاضر تكون بدراسة التّراث وفق متطلبات الدّراسة الحديثة، فلا يمكن أن نؤسس للحاضر إلاّ في إطار الماضي.

---

[1]. حسن حنفي: التراث والتجديد موقفنا من التّراث القديم، دار النشر هنداوي، نيوبوك، القاهرة، ط.1، 2018م، ص.19.

[2]. ينظر: أكرم ضياء العمري: التراث والمعاصرة، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ط.1، 1405هـ، ص.30.

[3]. عبد السلام محمد هارون: التراث العربي، ص.ص.21.20.

[4]. عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط.1، 2010م، ص.25.

البعد الزمني والمكاني للتراث: يمكن لنا أن نؤسس لتاريخ البحث اللّغوي عند العرب على "مدى ثمانية قرون ابتداء من القرن الثاني هجري (الثامن ميلادي)إلى نهاية القرن التاسع هجري (الخامس عشر ميلادي)، أما البعد المكاني يتمثل في انتشار علماء المسلمين من قرطبة غربا إلى سمرقند شرقا.[1] عن طريق ثلة من الباحثين اللّغويين، «وليس في وسع أحد أن يتصور حجم ما خطته أقلام العلماء و المفكرين والأدباء من المسلمين، في شتى فروع المعرفة في حدود ما تبقى منه حتى يومنا هذا ، فضلا عنها امتدت إليه عاديات الزمن بالتبديد والإحراق أو الضياع».[2] فما وصلنا إلاَّ القليل كما قيل.

ومن خلال ما تقدم يمكن لنا أن نضع مفهوماً "**للمصادر التّراثية**"، وبدخول كلمة "تّراث" على كلمة "المصادر" أصبح للكلمة معنى مميز ومحدد لها، لكون كلمة "تراث" مفهوم واسع وشامل وتطلق على كلّ المخلفات التي خلفها الإنسان، فبإضافة كلمة "مصادر" أصبح لها معنى جديد.

المصادر التّراثية: هي كلّ المؤلفات التي خلفها الإنسان بما تحتويه من تراث فكري وعلمي وأدبي وتطلق ابتداء من الرسائل الصغيرة إلى الموسوعات الضخمة .

2/ . الموقف من التراث والحداثة:

قضية التّراث أو التجديد "الحداثة" تشغل بال العلماء والباحثين في شتّى المجالات، "وليست القضية هي "تجديد التراث" أو"التراث والتجديد" لأنّ البداية هو "التراث" وليس "التجديد" ومن أجل المحافظة على الاستمرار وتأصيل الحاضر، ودفعه نحو التقدم، والمشاركة في قضايا التغير، التراث هو نقطة البداية ، والتجديد

[1] . ينظر: عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، ص .5 .

[2] . المرجع نفسه، ص .6.

هو إعادة تفسير التراث طبقاً لحاجات العصر.[1] فبذلك لا يمكن نكران ما قدّمه التراث للحضارة في شتى المجالات، وهو «أيضاً قضية إعادة كل الاحتمالات في المسائل المطروحة، وإعادة الاختيار طبقاً لحاجات العصر».[2] أي دراسة الحاضر وفق متطلبات العصر.

ففي البحث اللّغوي تعددت الآراء واختلفت حول أصل المادة اللّغوية في الدرس اللّغوي الحديث، وقد ظهرت في ذلك مواقف لكلّ منهما رأي في تبني موقفه، نجد هناك من يرى أنّ ما جاء به الدرس اللّغوي من صنع الحاضر، وبذلك فهو ينفي التّراث كلياً. في حين نجد هناك من يقول العكس ويجعل من التّراث كل شيء وهو مصدر البحث وما جاءت به اللسانيات الحديثة ما هي إلاّ إعادة صياغة التّراث وفق الدرس اللّغوي الحديث، وهناك من يقف موقف الوسط، وسنعرض هذه المواقف كالتالي:

أ. الموقف الرافض للتراث:

يرفض الماضي رفضاً كلياً، ويرفض العودة إلى التراث رفضاَ قاطعاً، ويقرأ الحاضر في ضوء المستقبل ويستبدل الغرب بالتراث، منطلقاً أنَّ المثل الأعلى يوجد في الآخر(الغرب)، وأنّ التّراث بوصفه ينتمي إلى زمن مضى، لا يمكن أن يستمر في الحاضر.[3] ويدعو إلى الاكتفاء الذاتي بالجديد وأنّ ما جاء به الدّرس اللّغوي الحديث هو أصل المادة اللّغوية ومنبع البحث، وقراءة التراث وفق الدرس اللّغوي الحديث ما هو إلاّ تضييع للوقت، ما علينا هو الاعتراف بالغير ونكران الذات، «وذلك يعني أنّ التّراث القديم لا قيمة له في ذاته كغاية

[1]. ينظر: حسن حنفي: التراث والتجديد موقفنا من التّراث القديم، ص.19.

[2]. المرجع نفسه، ص.22.

[3]. ينظر: محمد رياض وتار: توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، المحرر الأدبي للنشر، دمشق، د.ط، 2002م، ص.22.

أو وسيلة ولا يحتوي على أي عنصر من عناصر التقدم وأنّه جزء من تاريخ التخلف أو أحد مظاهره».[1] التّراث هو مصدر التخلف، فهو يدعو إلى القضاء على التّراث كلياً، «لارتباطه بالقديم والتقليدي ويرون أنّ تغيير الثقافة العربية، لا يتم إلاّ ضمن سياق جديد».[2]

فالتّراث في هذا الموقف هو رمز التخلف في حين أنّ الدرس اللّغوي الحديث هو رمز التقدم والتغير الاستمرار، فهو يدعو إلى "تبني اللسانيات الغربية وعدم الاهتمام بالتراث".

ب . الموقف الرافض للحداثة :

وظهر مجموعة من اللّغويين بعكس الاتجاه السالف، يرفض ما جاء به الدّرس اللّغوي الحديث، إذ يرى أنّ: «التراث هو كل شيء ولا مكان "للحداثة"».[3] وأنّ ما جاء به الدّرس اللّغوي الحديث ما هو إلى قراءة وإعادة القراءة للتّراث، وأن التراث هو أصل ومنبع الدّراسات اللّغوية حديثها وجديدها.

ج . الموقف التوفيقي (يدعو إلى الوسطية):

ظهر نفرٌ من الباحثين يدعون إلى " الوسطية"، وهو ما سمي بالمنهج "التوفيقي" الذي يوجب قراءة الحديث لتأصيل القديم، وأنَّ قراءة الحديث لا تعني هجر التّراث بقدر ما تعني زيادة التمسك بالتّراث».[4] ويقول **"محمود أمين"** في كتابه مواقف نقدية من التراث والحداثة : « وقد يكون من المفيد في مدخل هذا الكتاب أن

---

[1]. حسن حنفي: التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، ص.22.

[2]. محمد رياض وتار: توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، ص.22.

[3]. سلمان عباش عيد: تقويم الفكر النّحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.249.

[4]. المرجع نفسه، ص.249.

أعرض موقفي من التراث،(...) ذكرت فيما يتعلق بالموقف من تراثنا القديم، فلا ينبغي أن نقف موقف الرفض أو الاستهانة أو الاستحقاق، ولا موقف التقديس والتقليد الأعمى».[1]

فهو يدعو إلى قراءة التّراث في ضوء متطلبات الدّرس اللّغوي الحديث، ولا أن نرفض التّراث ونجعله كلّ اهتمامنا ونأخذه موقف التقديس دون التجديد.

ومنه يمكننا القول أن قضية التراث والحداثة هي قضية خلاف ومواقف بين الباحثين من علماء اللّغة، ومن ذلك لا يمكن أن ننسى أو ننكر ما قدّمه التّراث للدرس اللّغوي الحديث.

3/ النظرية في التّراث العربي والموقف منها:

حدثت ضجة لغوية ونقدية بين علماء اللغة المحدثين في التأسيس لنظرية لغوية ، أو بوجود نظرية في التّراث العربي، فنجد من الذين أثاروا هذه الضجة، **"عبد العزيز حمودة"** في كتابه "المرايا المقعرة" الذي تبنى النظرية اللّغوية في التراث العربي ورفضه للحداثة، وظهر هذا الكتاب كرد عن الكتاب الذي قبله "المرايا المحدبة" بقوله: «منذ أن ظهر المرايا المحدبة حاصرتني الأسئلة من أناس أعرفهم وآخرين لم أكن قد إلتقيت بهم حتى ظهور ذلك الكتاب، بعد أن رفضت المشروعات والاستراتجيات التي أفرزها فكر الحداثة الغربية وما بعدها. وهل لديك بديل تقدمه؟».[2]

[1]. محمود أمين عالم: مواقف نقدية من التراث، دار قضايا فكرية، د.ط، القاهرة، د.ت، ص.5.

[2]. عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 2001م، ص.8.

فهو هنا يرفض الفكر الغربي وما جاءت به الحداثة، وبعد ذلك دعوه إلى إنشاء نظرية بديلة «وكان من الضروري أن يكون البديل عربيا»[1]، بعد رفضه للفكر الغربي ففي قوله: «هو أنّ النّقل عن الحداثة الغربية يفتح الطريق أمام التبعية الثقافية ثم يكرسها».[2]

وبعد قراءته للتراث يجد واقع جديد من الحداثين العرب الذين ابتعدوا أكثر وأكثر عن الأصول الغربية واعتمدوا على النقل غير الدقيق، وقوله:"وبعد عودتي للتراث وجدت أنّ البديل موجود في التراث العربي ، ثمّ أن بدايتي بالتّراث البلاغي يساعدني في تقديم رؤية جديدة لذلك التراث، فعدت إلى التّراث ليس بدافع الحنين أو التفاخر، فقد عدت إلى التّراث العربي محملاً بسؤال " هل قدمت البلاغة العربية في عصرها الذهبي نظرية لغوية؟.[3]

فهو يتبنى أو يقر بوجود نظرية عربية في التراث العربي، ووقف موقف ضد الحداثة، ودعوه بعد ذلك إلى إنشاء نظرية بديلة بعد تأليفه لكتاب " المرايا المحدبة"، ويرى أنّه إذا كانت هناك نظرية بديلة فتكون ذات أصول عربية.

2/ التنظير اللّغوي للتراث العربي:

لتأسيس نظرية لغوية يشترط أن تكون هناك "ظاهرة لغوية" و "منهج" يؤسسها فعلماء اللّغة في التّراث العربي اجتهدوا في جمع المادة اللّغوية من خلال بحثهم اللّغوي، وهذه الجهود قام بها مجموعة من العلماء. وما

[1] . المرجع السابق، ص.9.

[2] . المرجع نفسه، ص.9.

[3] . ينظر: المرجع نفسه، ص.ص.9.10.

قامت به الجهود اللّغوية في التّراث العربي يمكن أن يؤسس لنا نظرية لغوية، وعلى ذلك نأخذ بشروط أو مرتكزات "النظرية اللّغوية" في التّراث العربي :

أ. المدونة اللّغوية :

لقد وقع اهتمام علماء اللّغة في التراث العربي بالدرس اللّغوي باهتمامهم بالنص القرآني، فالدّرس اللّغوي العربي القديم هو وليد التفكير القراءات القرآنية(لدافع ديني)، لأن العلماء لم يفكروا ابتداء في دراسة علم يبحث على التأليف، ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني «ويؤيد هذا أن أوائل الدارسين من النحاة كانوا من القراء، أو ممن عنوا بالدِّراسات القرآنية ومنه اهتمامهم بالدّراسة اللّغوية».[1]

وقد بهر النحاةُ العرب كلَّ الباحثين والدارسين بجهودهم ودقتهم ومقدرتهم الفائقة التي تصل إلى حدّ الإعجاز، يقول الأستاذ **"عباس حسن"**: «من لا تبهره تلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصول اللّغة، ولمّ شتاتها، واستنباط أحكامها العامة والفرعية، وحياطتها بسياج من اليقظة الواعية والحيطة الوافية».[2]

الدّرس اللّغوي العربي وفي مختلف مستوياته يرتهن في وجوده إلى القرآن الكريم، فهو نشأ متمحوراً حوله سواء كان في المستوى الصّوتي، أو النّحوي، أو الدّلالي، أو البلاغي، أو المعجمي، وسواء اعتقدنا بتأثر الجهود النحوية العربية بالفكر المنطقي أم لا، فإنّ الشّيء الذي نؤكده هو أنّ للعرب بصمة في الدرس اللساني ساهمت في النهوض به، لم يكن في وسع المنصفين إنكارها، يقول **"مازن الوعر"**: «لو التفت الغرب إلى التاريخ اللّغوي

[1]. ينظر: عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، السعودية، د.ط، د.ت، ص.13.

[2]. أحمد عطية السعودي: ظاهرة الترخيم في الدرس اللّغوي دراسة نحوية تطبيقية، دار الأكاديميون للنشر، القاهرة، د.ط، 2013م، ص.223.

التّراثي العربي لكان علم اللّسانيات الحديث في مرحلة متقدمة من الزمن الذي هو فيه».[1] حتى وأنّ للتّراث دور في تأسيس الدّرس اللّغوي الحديث.

"تأسست كلّ هذه الدّراسات بغرض وهدف واحد هو الحفاظ على لغة القرآن الكريم. ويعتبر كلّ من "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" ، و"**سيبويه**" ، و"**ابن جني**" من أهم علماء اللّغة الذين اهتموا بمجالات اللّغة في الصّوت والمعجم والتركيب والدلالة.[2]

ومنه فالبحث اللّغوي عند العرب هو وليد التفكير في قراءة القرآن. والدّراسة اللّغوية عند العرب نشأت لدافع ديني، وبنيت مرجعيتها "بالقرآن الكريم"، وهو الحفاظ على اللسان العربي من الزلل واللّحن، ولا ننسى الجهود الجبارة التي بذلها علماء العرب في الدّرس اللّغوي .

ب . جمع المادة اللغوية:

اقتصر التّحليل في التّراث النحوي العربي على مادة لغوية مأخوذة من مراحل محددة من تاريخ العربية.

كانت بداية جمع المادة اللّغوية مشافهة، ويعني ذلك «الأخذ المباشر للمادة اللغوية »[3]،وجمعها وتدوينها، وكانت حركة عفوية تعتمد على السماع المباشر من أهل اللّغة دون تنظيم أو ترتيب لها، لأن الغاية كانت تتجه أولاً إلى الجمع فقط. وبعدها قام علماؤنا الأجلاء بتدوين تلك الألفاظ في رسائل صغيرة، «ووجه اللّغويون جلّ

[1] . مبارك تريكي: فصول في اللّسانيات الاجتماعية، ص.16.

[2] . ينظر: علية بيبية: تأسيس الدرس اللّغوي عند العرب دراسة مقارنة بين علماء اللّغة وعلماء الأصول، مجلة العلامة، تبسة، الجزائر، المجلد:3، ع:7، 2018م، ص.320.

[3] . علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب ، مصر ، د.ط، 2007م،ص.ص.34.33.

اهتمامهم منذ بداية عصر التّدوين إلى فهم معاني الألفاظ، ووضع القواعد النّحوية لها حرصاً منهم على إيجاد أسس سليمة لقراءة القرآن الكريم ».[1]

وبعد تدوين الألفاظ وفهم معانيها تمّ وضع أسس وقواعد لفهم النص القرآني، جاءت بعدها مرحلة التأليف وهي وضع ما جمعه العلماء في مؤلفات تعتبر "مصادر البحث اللّغوي"، «فجمعوا وأضافوا إليها بجهودهم المتلاحقة قدراً أكبر من السّعة والشّمول والتقصي والتنظيم».[2]

إنّ الدّرس اللغوي سواء وصفياً أو تاريخياً لابد له أن ينتهي بالقوانين، وقد أدرك اللغويون العرب ذلك. فهذه القواعد النحوية والصرفية...التي استنبطوها من المادة اللغوية .[3] من مصادرها الأصلية (السماع . المشافهة)، ثم استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية وجعلت القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس».[4]

قد بدأت **وصفية** في بداية البحث اللّغوي، وفي الفترات المتأخرة (**بعد القرون الهجرية الأربعة**) انتهت إلى **المعيارية**. وبعدما « أخذت بالقواعد التي انتهت إليها، وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة والمستجدة وتوقفت في استقرائها (...)فانقلب الميزان من الوصف إلى المعيار، من إخضاع القاعدة إلى إخضاع المادة اللغوية». [5]

---

[1]. عبد اللطيف الصوفي: اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط.1، 1986م، ص. ص.40.41.

[2]. المرجع نفسه، ص. 40.

[3]. ينظر: نعمة رحيم العزاوي: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، منشوراة المجمع العلمي، بغداد، د.ط، 1421هـ ، 2001م، ص.30.

[4]. علي زوين: منهج البحث اللّغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط.1، 1986 م، ص.16.

[5]. المرجع نفسه، ص.16.

وبذلك فالمدونة اللّغوية مرت بمراحل عدة في جمعها وتدوينها من أجل استنباط القاعدة العامة، ثم وضعها في مؤلفات والتي تعتبر مصادر البحث اللّغوي في العصر الحديث.

3/ . الدرس اللّغوي الحديث وأهم المباحث اللّغوية:

اتسعت النّهضة العلمية في مطلع القرن التاسع عشر لنهضة لغوية واسعة، فأثرت في ميدان البحث اللّغوي وهيأت له طرقاً جديدة، فتطور الدّرس اللّغوي تطوراً واسعاً، وأدى ذلك إلى ظهور مصطلح "علم اللّغة" ، "اللسانيات" ، وقد أخذ هذا المصطلح في بيئتنا العربية عدة أسماء :

أ. اللسانيات :

أطلق العرب المحدثون على هذا العلم الجديد عدة أسماء منها "اللّسانيات" و" الألسنية"، من اللّسان، ومنه قول تعالى:﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾.[1]

فلفظة "لسان" موجودة في أقدم النصوص العربية وهو القرآن الكريم ، لكن كمصطلح وعلم ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور كتاب **"فرديناند دوسوسيور" (ferdinand de saussure)**. بلفظ لسانيات؛ "الذي اقترح صيغة (لسانيات) قياساً على صيغة (رياضيات)، لأنّه مشتق من العلم وموضوعه وهو اللسان، إذ يتضمن(لسان+علم)= تصبح لسانيات، علم وموضوعه اللسان البشري.[2]

---

[1]. سورة إبراهيم، الآية: 4.

[2]. ينظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، منشورات الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط.1، 2002م، ص.ص. 24.23.

واللّسانيات هو علم حديث النشأة يدرس اللّغة البشرية دراسة علمية وصفية بعيداً على الاعتبارات المعيارية، التي طبعت الدراسات اللّغوية والنحوية منها خاصة، وتعرف اللسانيات "**linguitics**" :«بأنّها الدّراسة العلمية للغة».[1] وتدرس اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها بعدما كانت تدرس اللّغة لغايات وأهداف أخرى، مثلما نجده في النحو كان يدرس لغاية وهدف هو حفظ اللسان من الوقوع في الخطأ والزلل، فأصبح يدرس اللسان من أجل اللسان والنحو من أجل النحو.

علم اللسان فلا ينظر إلاّ في خصائصها الذّاتية، وقد حددّ "**دسوسيور**" مجاله، فقال: " إنّه دراسة اللسان منه وإليه"، أي من أجله ولذاته، بهدف اكتشاف المميزات العامة والمشتركة بظاهرة اللسان البشري، وتطمح هذه الدّراسة أن تكون دراسة وصفية علمية بعيدة عن الاعتبارات المعيارية التي طبعت دائماً الدّراسات اللّغوية والنحوية منها خاصة.[2]

ومنه فاللسانيات هي الدراسة العلمية للّغة البشرية، تدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها بعيدة عن الاعتبارات المعيارية، ظهرت في القرن التاسع عشر بظهور كتاب "دوسيوسير" (محاضرات في اللسانيات العامة).

ب . مستويات الدرس اللّساني :

تَدْرس اللّسانيات اللّغة دراسة تراتبية بمعنى أن اللّغة متراتبة يتم تحديدها من وحداتها الأساسية، الوحدة الصوتية الصغرى "الفونيم"، فالكلمة، فالجملة...، وهكذا يتألف النص من الجمل والجمل من الكلمات ، والكلمات من وحدات صرفية "المورفيمات" ، والوحدات الصرفية من الوحدات الصّوتية " الفونيمات ".

---

[1]. محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيّات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط.1، 2004م، ص.9.

[2]. ينظر: خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط.2، 2006م، ص.9.

وهكذا تنظر اللّسانيات إلى اللغة على أنها مجموعة من الفروع تدرس كل فرع منها على حدة، ويعنى كل فرع بمستوى من مستويات اللّغة ، وهذه المستويات هي :

أ. المستوى الصوتي : هو مستوى من مستويات التّحليل اللّساني للبنية اللّغوية، وباعتباره يختص بأصغر وحدة ضمن البنية اللّغوية التي تضمن الغرض التّواصلي أثناء التأدية الفعلية لها، موضوعه هو الصّوت اللّغوي وأصغر وحدة في التّحليل، ويعرف المستوى الصّوتي على أنّه هو: « الذي يعنى بدراسة الأصوات اللّغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية النطق بها، ...».[1]

اهتم علماء العربية قديماً بالأصوات في مرحلة متقدمة ومنذ بداية دراستهم اللّغوية ، «وكان **"الخليل بن أحمد"** (**175هـ**) يعتبر رائد الأبحاث الصّوتية، وحذا حذوه **"سيبويهّ(ت180هـ)**، وكان له باع طويل في مجال **"الصّوتيات"** انسجم في معظمها مع ما قاله **"الخليل"** وخاصة في باب "الإدغام"، (...)، وفي القرن الرابع الهجري لمع نجم عبقري **"ابن جني"** (**392هـ**) في كتابه "سر صناعة الإعراب" ويقال أنّ الّدراسة الصوتية اكتملت عنده(...)، وأثمرت جهودهم جميعاً دراسات عميقة انسجمت إلى حد بعيد مع وجهة نظر الدارسين المحدثين».[2]

فالمستوى الصّوتي أو الدّرس الصّوتي هو علم قديم وحديث النشأة، تناوله علماء اللّغة في مصادرهم التّراثية من بينهم: "**الخليل**"، **"ابن جني"**، **"سيبويه"**، ...وغيرهم من العلماء، وهو علم حديث لأنّه فرع من علم اللّغة الحديث يتخذ من الصّوت موضوعاً له.

---

[1]. خلف عودة القيسي: الوجيز في مستويات اللّغة، دار بافا العلمية، الأردن، عمان ، ط.1، د.ت، ص.15.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.15.

ب . المستوى الصرفي: هو فرع من علم اللّغة الحديث ومستوى من مستويات التّحليل اللساني، علم الصرف «مصطلح قديم استخدمه علماء العربية، وكان علماء العربية يدرجون الصرف ضمن مباحث النحو ويطلقون عليهم علم العربية، «وأول من تكلم في علم التصريف مستقلاً عن النحو هو" **معاذ بن مسلم الهرّاء (ت187هـ)**، حتى جاء"**أبو عثمان المازني"(ت 248هـ)**، ففصل بذلك الصّرف عن النحو».[1] وأصبح له علم مستقل خاص به.

ويعرف على أنّه: «هو العلم بأحوال بنية الكلمة مستقلة عن السّياق التّركيبي، وما يطرأ على هذه الكلمة من تغييرات ناتجة عن التّغير اللّغوي، وتدخل قوانين التطور اللّغوي الخاصة بالمفردة والكلمة التي تعد وحدة صرفية لها معنى، وهذا المعنى منطلق من ذات المفردة »[2].

يدرس البنية الصّرفية وما يطرأ عليها من تغيير، وفق قواعد وقوانين التي تفرضها اللّغة المراد دراستها.

ومنه فالمستوى الصّرفي أحد مستويات التّحليل اللّغوي، وهو فرع من فروع اللسانيات، وهو المستوى الذي يتناول الأبنية والصيغ والمقاطع الصرفية، وكان قديما مبحث من مباحث النحو ويطلق عليه "علم العربية"، أمّا حديثا هو فرع من علم اللّغة.

ج . المستوى التركيبي: وهو كذلك فرع من علم اللّغة الحديث، وهو مستوى من مستويات التحليل اللساني للبنية اللّغوية، وهو «الطريقة التي تركب بها الجمل، ويعني بتصنيف القواعد التي بها تتداخل العناصر اللّغوية

[1]. المرجع السابق، ص.27.

[2]. يحي عبابنة: الصرف العربي التحليلي نظرات معاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد، د.ط، د.ت، ص.9.

مع بعضها البعض صانعة الجمل، والتركيب بهذا المعنى هو دراسة وظائف الوحدات اللغوية مع بعضها البعض».[1]

فالتركيب في المصادر التّراثية وُجِد في كتب التّراث، وتعددت مفاهيمه فالتركيب عند **"سيبويه" (ت180هـ)** يتمثل في علاقة المسند والمسند إليه"، ويقول" عنهما في كتابه : «وهما ما لا يستغني احد منهما عن الآخر»،[2] والتركيب **"عند الخليل" (ت 175هـ)**: «أن تعتبر الحروف بأصواتها و حركاتها وانضمامها لحروف أخرى انضمام الحروف في الكلمات».[3]

فالتركيب هو مجموعة العلائق التي تربط الوحدات الصّوتية بعضها ببعض، ويعني ذلك أنّ التركيب يكون داخل الوحدة اللّغوية "الكلمة" بائتلاف الوحدات بعضها ببعض وهذا ما ذكره **"الخليل"**، ويشمل الجملة وهو ما ذُكر عند **"سيبويه"** أنّ التركيب يتمثل في علاقة الإسناد، في علاقة المسند بالمسند إليه.

ومنه فعلم التّراكيب هو علم قديم وحديث، يدرس مستوى التراكيب في العلاقات الداخلية بين الوحدات اللّغوية، والطرائق التي تتألف بها الجمل من الكلمات بعد أن تكونت الكلمات من الوحدات الصرفية، والوحدات الصرفية من الوحدات الصوتية.

---

[1]. حسني خاليد: مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، مكتبة نوميديا، فاس، د.ط، د.ت. ص. 19.

[2]. سيبويه: الكتاب، ج.1، تح: هارون عبد السلام، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1408هـ ، 1988م ، ص.23.

[3]. عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، مجلة آفاق علمية، تمنغست، الجزائر، المجلد:9، ع:13، 2017، ص.132.

د . المستوى الدلالي : هو جزء من علم اللّغة، ومستوى من مستويات التحليل اللّساني داخل البنية اللّغوية،علم الدَّلالة أو الدِّلالة "**semantics**". وهذا المصطلح "أول من استعمله هو اللساني الفرنسي "ميشال بريال" "Michel Breal" صاحب كتاب (دراسة الدلالة) سنة (1897م)، وذلك أواخر القرن التاسع عشر.[1]

ويعرف بأنّه: « مستوى يعنى بدلالة الكلمات داخل سياق الجملة حيث يتناول معاني المفردات في اللغات البشرية تزامنيا أو تعاقبيا، فالدّلالة مستوى يقوم بتأويل معنى للبنية اللغوية وإضفاء دلالة عليها»[2]. ولا يقتصر على معنى ودلالة اللّفظة في المعجم فهو يشمل الجملة ويدرس معناها وفق تركيب معين يفرضه نظام اللّغة المراد دراستها.

ومنه يمكننا القول أنّ علم الدّلالة له جذور عربية أصيلة موجودة في كتب التّراث، وهو من اهتمام علماء اللّغة قديماً وحديثاً، وحديث هو فرع من اللسانيات، يدرس دلالة البنية اللّغوية ويؤولها.

4/ تماثل المستويات اللّغوية و أثرها في التكامل المعنوي:

أ . علاقة المستوى الصّوتي بالمستوى التركيبي:

يتناول علم الأصوات الوظيفي «دراسة الأصوات من حيث هي وحدات تركيبية داخل السلسلة المنطوقة، وما يترتب على ذلك من ظواهر صوتية مختلفة ، فالعلاقة بين النظام اللّغوي في أية لغة من لغات العالم علاقة

[1]. ينظر: توفيق البزاز: علم اللّغة المعاصر نظرية وتطبيقات، دار اليازوري العلمية، الأردن، ط.1، 2009، ص.96.

[2]. حسني خاليد: مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، ص. 20 .

وثيقة بنظامها الصّوتي، لأنّ الكثير من مظاهر اللّغة إنّما تبنى على قوانين صوتية مردها إلى تأثير متبادل بين أصواتها عندما تتآلف أو تتصل ببعضها». [1]

فعلاقة النظام الصّوتي بالتركيب هي علاقة تآلف الوحدات الصّوتية داخل نظام لغوي معين، في أية لغة من اللّغات وفق تركيب يخضع لقواعد وقوانين اللّغة المنطوق بها، والتركيب لا يوجد في "الجملة" فقط كما قال **"سيبويه"** أنّ التركيب يتمثل في علاقة الإسناد، أي داخل الجملة ضمن السلسلة الكلامية "في علاقة المسند بالمسند إليه"، فالتركيب يتمثل كذلك في الوحدة الصوتية داخل "الكلمة" كما قال **"الخليل"** تآلف الوحدات الصّوتية داخل نظام معين.

«وذلك أنّ التّغيرات التي تطرأ على النظام الصّوتي تُؤثر في تركيبة النظام اللّغوي،(...)إنّما هي تغيرات صوتية لم تمس المعنى الوظيفي للصّوت، وإنّما هيّ تغيرات صّوتية تطرأ على بنية الكلمة "تركيب الكلمة"، بسبب وجود صوت ما يؤثر في هذه التغيرات». [2]

فأي تطوير أو تغير في الوحدة الصّوتية يغير من تركيبة المعنى الوظيفي للكلمة أو السلسلة الكلامية ، وهذا التغير لا يمس نظام اللغة المعينة.«وهكذا شغلت دراسة الظواهر الصّوتية حيزاً معتبراً عند النحاة لأنّها كانت مكملة لدراستهم للصفات، فعليها يقوم تفسير التغيرات الصّوتية، التي تطرأ على بنية الكلمة، كما هو الحال في الإدغام والإبدال، والإعلال والإمالة،... وغيرها، من الظواهر الصّوتية التي درسوها، وبذلك استطاع النحاة أن

[1]. ينظر: علي خليف حسين: مناهج الدرس الصّوتي عند العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.152.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.152.

يوظفوا الدّرس الصّوتي في إطاره التركيبي للجملة، فدرسوا الأصوات حيز التركيب بعد أن تناولوها من حيث هي وحدات صوتية مستقلة».[1]

في حالة الائتلاف والتركيب التي يتصل فيها الصّوت اللّغوي مع غيره من الأصوات، فيتكون من ذلك المجموع، ما يعرف باللفظة (الكلمة) ثم الجملة...

ومن خلال ما تقدم نستنتج أنّ:

التركيب يتمثل في ائتلاف الوحدات الصّوتية داخل الكلمة ضمن نظام لغوي معين، أي وفق قواعد وقوانين تفرضها اللّغة المنطوق بها.

فعلاقة التركيب بالصوت هي علاقة تآلف وتكامل الوحدات الصّوتية فيما بينها وفق نظام تفرضه اللّغة المنطوق بها.

أي تغيير يطرأ على الوحدات الصّوتية يغير المعنى الوظيفي للبنية اللّغوية ضمن السلسلة الكلامية.

5/ . علاقة الصّوت والتركيب ببعض علوم اللّغة:

علاقة الصّوتيات والتراكيب بالصرف:

علم الصرف أقرب العلوم إلى البحث الصّوتي، ولأنّ الكثير من القضايا الصّرفية لا تقوم إلاّ على أساس صوتي(فهي مباحث صرفية صوتية)، فإذا كان علم الصرف يدرس بنية الكلمة وما يعتريها من تغيرات، فإنّ هذه

[1]. مسعود بودوخة: دروس في الصّوتيات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.17.

التغيرات التي تطرأ على تركيب بنية الكلمة، هي تغيرات صوتية.[1] فأي تغير يمس البنية اللّغوية "الصّرفية" داخل الكلمة (في تركيبها)، هو تغير صوتي يمس المعنى الوظيفي لها، ولا يمس نظامها اللّغوي.

علاقة الصّوتيات بعلم العروض:

ويعد "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" «أبرز رواد الدرس الصّوتي عند العرب، فقد جعل الجانب الصوتي، هو الأساس في تناوله للعلوم المختلفة التي أسهم فيها، "**كعلم العروض**" الذي يعد واضعه، حيث ميز بين أنواع البحور الشعرية بالوزن، والوزن هو مظهر صوتي خال، يتلخص في تناسب الحركات والسكنات بين التفعيلات والأبيات».[2] كما يتلخص تناسب الحركات والسكنات في تآلف وتركيب الوحدات الصّوتية لها، فهذه الأوزان لا تقوم إلاّ وفق قواعد وقوانين تفرضها اللّغة المعينة.

علاقة الصوت والتركيب بعلم المعاجم:

للخليل إسهام متميز في "**علم المعاجم**" وبني معجمه على الصّوت بوضعه معجم العين الذي بناه على نظام التقليبات، ورتب أبوابه وفق مخارج الأصوات.[3] وهذه المخارج والأصوات التي بني عليها "**الخليل**" معجمه لا تقوم إلاّ بتركيب معين تفرضه اللّغة المعينة. «وقد تناول علماء العربية الكثير من الظواهر الصوتية، ودرسوا الأصوات في حيز التركيب، بعد أن تناولوها من حيث هي وحدات صوتية من حيث المخارج وصفات، وأتموا

[1]. ينظر: المرجع السابق، ص.10.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص.17.16.

[3]. ينظر: المرجع نفسه، ص.17.

عملهم بدراستها في حيز التركيب وما تؤثره في النظام اللّغوي».[1] ومنه فعلاقة الدرس التّركيبي بالصّوتي هي علاقة تآلف الوحدات اللّغوية داخل الكلمة أو السلسلة الكلامية، فعلم المعاجم أو المعجم لا يقوم إلاّ بعلاقة هذه العلوم ببعضها البعض لتحقيق المعنى الوظيفي لها.

علاقة الصّوت والتركيب بعلم التجويد:

اهتم **علماء التجويد** بالأداء القرآني اهتماماً كبيراً بالجانب الصّوتي، الذي يعد أساس علم التجويد، وظهر ذلك في دراستهم لآلية التصويت ومخارج الأصوات وصفاتها، وكيفية نطق الصوت مفرد ومركب.[2] فعلم التجويد يقوم وفق علمين رئيسيين هما علم الأصوات لمعرفة مخارج الأصوات وصفاتها في الآداء القرآني، وهذه المخارج والضوابط لا تقوم إلاّ وفق تركيب يظهرها ويبرزها.

علاقة الصوت والتركيب بالبلاغة:

اهتم علماء البلاغة فقد اهتموا بالدورة الصّوتية (التصويت ، وانتقال الصّوت)، مركزين في تناولهم على الجانب الصّوتي وعلى معايير الفصاحة والعيوب النطقية، واتخذوا من نظرية مخارج الأصوات معياراً بلاغياً ونقدياً لبيان فصاحة اللّفظة، فكان التقارب المخرجي والتباعد هما الفيصل في تمييز الألفاظ الفصيحة من غيرها،[3]ويبرز الوجه البلاغي في تقارب وتوافق مخارج الأصوات بعضها البعض داخل التّركيب.

علاقة الصّوتيات والتركيب بعلم الدّلالة:

---

[1]. علي خليف حسين : مناهج الدرس الصّوتي عند العرب، ص.152.

[2]. ينظر: مسعود بودوخة: دروس في الصّوتيات، ص.17.

[3]. المرجع نفسه، ص.18.

الألفاظ التي هي عبارة عن أصوات، تتآلف هذه الأصوات فيما بينها، وفق تركيب معين، متواضع عليه ليشكل كلمة والكلمة تتألف من تركيب لتشكل جملة لها معنى "والتركيب فيما بين الكلم يكون وفق دلالة[1]، وهو غاية وهدف الدّرس التركيبي أنّ سلامة التركيب النحوي لسلامة المعنى.

[1]. ينظر: السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط.1، 1403 هـ ، 1983م، ص.75.

خاتمة:

تعتبر المصادر المؤلفات التي تحوي أصل المادة اللّغوية، وموروث يخدم البحث اللّغوي الحديث، وهذا الموروث مرّ بعدة مراحل نتيجة لدخول الغريب فيه، وقام مجموعة من العلماء بجهود لغوية بعد أن أحسوا بالخطر، الذي لم يعد يهدد لغتهم فحسب بل امتدت آثاره إلى النص المقدس، ومن ثمّ كانت هبتهم لنصرة دينهم ولغتهم والحفاظ عليهما.

واتّخذ هؤلاء العلماء مجموعة من المعايير والأسس لذلك، وفي العصر الحديث أحدث البحث اللّغوي كذلك ثورة معرفية تمس الدرس اللّغوي بداية من القرن التاسع عشر بدخول كتاب "**دسوسير**"، الذي أدخل العلمية والعالمية في مجال البحث اللّغوي، مما دعا بعض الباحثين إلى ضرورة ربط مبادئ البحث اللساني الحديث بالفكر اللغوي العربي القديم، والسّعي إلى التوفيق بين مضامين التّراث اللغوي العربي وما تقدمه اللسانيات الحديثة.

الجانب النظري

الفصل الأول:

المصادر التّراثية في الدّرس الصّوتي قراءة في علم اللّغة الحديث .

. علم الأصوات "الفونيتيك" بين الدّرس اللّغوي القديم والحديث.

. علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا" بين الدّرس اللّغوي القديم والحديث

. الظواهر الصّوتية في التّراث العربي قراءة في ضوء علم اللّغة الحديث.

تمهيد:

الدِّراسات اللّغوية من أقدم وأهم الدِّراسات التي عالجها العقل البشري، وقد انتقلت هذه الدِّراسات كما انتقل سواها من مرحلة التّأمل العابر إلى مرحلة العلم المنظم، بعد أن ارتبطت بدراسة النصوص المقدَّسة ارتباطا أضفى عليها بدورها مسحة من التقديس.

مرت الدِّراسات اللّغوية بأدوار عديدة، وانفعلت بتيارات عقلية متنوعة، منها المحافظ ومنها المجدّد، ومنها ما تأثر بالأفكار الدينية، وقد تنبه أجدادنا من قبل فكانت كتبهم أول الأمر تدرس المستويات اللّغوية كلها في كتاب واحد، ثم تطور الأمر من بعد فألفوا الكتب المتخصصة في كل مستويات الدرس اللّغوي، فأصبح لعلم الأصوات فرع خاص بها.

تعتبر الدراسة الصّوتية أصل العلوم عند العرب، لأنها تتصل اتصالاً مباشراً بتلاوة القرآن الكريم وفهم كلماته وتراكيبه وأسلوبه ومعانيه...

فالدراسة الصّوتية عند العرب في بداية أمرها اعتمدت على الرؤية البصرية المرتكزة ، ثم جاء "الخليل بن أحمد الفراهيدي"و "سيبويه" و"المبرد"، و"الزجاجي"، ...وعلماء التجويد والقراءات القرآنية... ، فساهموا في دراسة الصّوت اللّغوي، ثم جاء فارس علم الأصوات **"ابن جني"** فقدم أدق المساهمات وأوفرها نصيباً، وبعد النّهضة اللّغوية التي شهدها الفكر اللّغوي تطور الدّرس الصّوتي،

إلا أنّ علماء اللّغة في العصر الحديث لم يخرجوا كثيراً عمّا توصل إليه علماء اللّغة في التّراث العربي .

الفصل الأول: المصادر التّراثية في الدرس الصّوتي قراءة في ضوء علم اللّغة الحديث.

I/ علم الأصوات "الفونيتيك" بين الدرس اللّغوي القديم والحديث:

1.1.1 . علم الأصوات بين التّراث والحداثة:

علم الأصوات اللغّوية تُرجم هذا المصطلح بالفونيتيك؛ وهي ترجمة الدكتور**"محمد أبو الفرج"**، وتعريبه إلى **"فونيتيكا"** أو **"فونيتيك"**، ولقد تعددت ترجمة هذا المصطلح لأن علماء العربية المحدثين لم يتفقوا على ترجمة موحدة؛ ولأنّ الترجمات المقابلة تشير إلى اختلاف المدارس التي صدر عنها المترجمون.[1] وهذا التّعدد المصْطلحي نجده عند العرب، على عكس الغرب لهم مصطلح واحد للدّلالة عليه.

إن**"علم الأصوات"** لم يعرف بهذا الاسم عند العرب إلاّ في مرحلة لاحقة من تاريخ البحث اللّغوي عندهم، وهو لم يغب عن مصنفات علماء العربية نحوها وصرفها، وعروضها وبلاغتها، وكذلك في الطب والموسيقى والقراءة والتجويد، ذلك أنّه مازج بين هذه العلوم المختلفة حتى لا تكاد تقع على كتاب فيها يخلو من كلام في علم الأصوات.[2] وفي القرن الرابع للهجرة بعد مجيء **"ابن جني"** فأضاف ما أضاف وفصل وعمق في شرحه، حتى تكاملت دراسته، وعدت دراسة علميّة لها مبادئ وأسس يعرف به، وحدد جوانبه في كتاب أسماه " سر صناعة الإعراب"، ووضعه تحت اسم "علم الأصوات".

قبل ذلك كانت علوم اللّغة تُدَّرس في كتاب واحد، بعدها تطور الأمر وتفرعت علوم اللّغة، فألفوا الكتب المتخصصة في كل مستويات الدرس اللّغوي، وأصبح لعلم الأصوات فرع خاص يدرس بها.

---

[1]. ينظر: عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا، دار الفكر اللبناني، بيروت، د.ط، 1991م، ص.24.

[2]. ينظر: محمد حسن الطيان: علم الأصوات عند العرب، دار عمان، الأردن، ط.1، 2004م، ص.6.

فعلم الأصوات "**phonetique**" هو علم جديد وقديم؛ «جديد لأنّه واحد من فروع علم اللّغة الذي لا يعدو تأسيسه مطلع القرن التاسع عشر على يد اللغوي السويسري " **دوسوسير**" (**1857م . 1913م**)، وقديم لأنّه واحد من العلوم التي تقوم عليها كل لغة».[1] ومن أصل العلوم عند العرب، لأنّها ارتبطت بتلاوة القرآن الكريم لضبط أدائه وأحكامه، « ولم يكن هذا العلم وليد العصر الحاضر، فقد شغل اللّغويين منذ القديم بالنظر في الأصوات اللّغوية» .[2]

ويعتبر علم الأصوات أو دراسة الصّوت اللّغوي في مقدمة علوم اللّغة؛ وخير دليل ما نجده في تعريف اللّغة كما يعرفها "**ابن جني**" (**ت392 هـ**): «هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم».[3]

فهو هنا يؤكد أولاً على الطبيعة الصّوتية للغة؛ وأهمية المستوى الصّوتي في مقدمة الدّرس اللّغوي، « ويظهر أن "**سيبويه**" كان على وعي تام أن دراسة الأصوات مقدمة لا بد منها لدراسة اللّغة، وأن النظام الصّوتي ضروري لمن أراد دراسة النظام الصرفي ... »[4]. وأنّ أول ما يقوم به المتكلم هو إصدار أصوات من فمه في الهواء حتى تستقبلها أذن السامع.

ويعرف: «بأنّه العلم الذي يدرس الصّوت الإنساني من وجهة نظر لغوّية». [5] يهتم باللّغة المنطوقة «دون أشكال الاتصال الأخرى المنظمة، كاللّغة المكتوبة مثلا. والصّوت الإنساني الحي هو موضوع علم

---

[1]. المرجع السابق، ص.107.

[2]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1417هـ ، 1997م، ص.ص.13.14.

[3]. ابن جني: الخصائص، ج.1، تح: محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط.1، 1952م، ص.87.

[4]. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ، المغرب، د.ط، 1994م، ص.50.

[5]. عبد العزيز أحمد غلام، عبد الله ربيع محمود: علم الصوتيات، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، 1430هـ ، 2009م، ص.19.

الأصوات، فعلم الأصوات لا يهتم إلا بالتعبير اللّغوي، دون المضمون الذي يقوم تحليله على القواعد والمعجم، أي الجانب النحوي، والدّلالي للغة». [1]

وهذا ما يميز الدّرس اللّغوي الحديث، وانطلاقاً من المقولة التي جاء بها، "أنّ وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع"، فوجهة نظر علم الأصوات هو الصّوت اللّغوي بعيداً عن العلوم الأخرى النحو والمعجم ...،وغيرها ويدرس الصّوت لأجل الصّوت فقط.

علم الأصوات في العصر الحديث يعرفه **"محمود السعران"** في كتابه "علم اللغة" أن موضوعه الصّوت اللغوي، وهذا الأخير يحدث نتيجة « لقرع جسم بجسم، أو احتكاك جسم بآخر، أو نفخ في جسم خاص أو غير ذلك، ومعروف أن دراسة "الصّوت" عامة موضوعه علم الطبيعة، أمّا الصّوت اللغوي فهو؛ كما ذكرنا موضوع علم الأصوات اللّغوية». [2]

فعلم الأصوات هنا ينقسم إلى قسمين: الصّوت اللّغوي:"الصّوت الذي يصدره الإنسان"، وغير اللّغوي مثلما نجده في أصوات الطبيعة، مثال الصّوت الذي يحدث نتيجة قرع جسم، وإذا خصصنا وقلنا علم الأصوات اللّغوية، فهنا نقصد به الصّوت اللّغوي الإنساني.

علم الأصوات اللّغوية هنا نعني به « طريقة نطق الأصوات ومخارجها من جهاز النطق الإنساني، دون التّقيد بلغة الذات». [3] فعلماء الأصوات درسوا الصّوت اللّغوي من حيث المخرج والصفة والطريقة النطقية،

---

[1]. حاتم صالح الضامن: علم اللّغة، جامعة بغداد، العراق، ط.1، 2006م، ص.47.

[2]. محمود السعران: علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت. ص.99.

[3]. محمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، د.ط ، 1966 م، ص.10.

« وإذا نظرنا إلى جهود علماء العربية في هذا الشأن، نجد أن أصوات اللّغة كانت من الأمور التي جذبت انتباههم». [1]

وبهذا فقد كان العرب سباقين إلى دراسة أصوات اللّغة، «فعملوا في جهد لا يعرف الملل على إتقان النطق بها، لاعتمادهم على التجربة باللسان والأذن لا على الأجهزة والمعامل؛ إذا لم تكن قد عرفت بعد في ذلك العصر». [2] على الرّغم من إمكانياتهم البسيطة واعتمادهم فقط على الملاحظة الذاتية، فقدموا بحوثاً في هذا الشأن شهد لها علماء اللّغة حديثاً.

والاهتمام بعلم الأصوات عند العرب ليس بجديد عليهم، بل تعود جذوره وأصوله إلى اتصالهم المباشر بالقرآن الكريم وقراءاته، وما جاء به علماء اللّغة حديثاً ما هو إلاّ إعادة قراءة للتراث وفق متطلبات العصر، وعلى الرّغم من التّطور الذي لحق بالدّرس اللّغوي الحديث « مازال الدّرس الصّوتي عند المحدثين يعاني قصوراً، إذ يستنسخ في الغالب طروحات القدامى، في رأي أحد الدّارسين». [3] وهكذا فالدراسات اللّغوية القديمة هي الركيزة التي قامت عليها الدراسات اللّغوية الحديثة.

1.1. 2 . موضوع علم الأصوات:

موضوع علم الأصوات هو الوحدات الصّوتية الصغرى في الكلام، فالوحدة الكبرى في المجموعة الكلامية هي الجملة، وتتركب هذه الجملة من وحدات أصغر منها، هي ما يطلق عليه اسم الكلمات، وتتركب الكلمات من وحدات أصغر وهذه هي الوحدات الصّوتية، وموضوع **"علم الأصوات"**، ويدرس

[1]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص.ص.13.14.

[2]. المرجع نفسه، ص.14.

[3]. ينظر: مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر، د.ط، د.ت، ص.11.

الأصوات اللّغوية من ناحية وصف مخارجها وكيفية حدوثها، وصفاتها المختلفة التي يتميز بها صوت عن صوت.[1]

فالصّوت اللّغوي كما عرّفه **"ابن جني" (ت 392هـ)**، قال: «هو عَرَضٌ يخرج مع النَّفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها(...)، ولأجل ذلك شُبهَ الحلق والفم بالناي، فإن الصّوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصّوت في الأنف غفلاً بغير صنعة».[2]

الصوت عند **"ابن جني"** هو كل ما يخرج مع النفس ويحدث ذبذبة في الهواء، وعندما يعترضه عضو من أعضاء جهاز النطق يسمى حرفا، فهو هنا يفرق بين الصّوت والحرف.

وعلما أنّ **"الخليل"** و **"سيبويه"** لم يفرقا بين الحرف والصّوت، وظّلوا على هذه الحالة في القرنين الثاني والثالث هجري، إلى أن جاء **"ابن جني"** في القرن الرابع هجري فقدّم هذا التعريف والوصف الدقيق "للصوت" والذي هو موضوع علم الأصوات.

ومفهوم "الصّوت" عند المحدثين لا يختلف كثيراً عمّا تمَّ تقديمه، يعرفه **"إبراهيم الخليل عطية"**:« هو اضطراب مادي في الهواء يتمثل في قوةٍ أو ضعفٍ سريعين للضغط المتحرك من المصدر اتجاه الخارج، ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي».[3]

---

[1]. ينظر: محمود عكاشة: أصوات اللغة ، دار المعرفة، القاهرة، مصر، ط.2، 1428 هـ، 2007م، ص.13.

[2]. ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج.1، تح:حسن الهنداوي، دار القلم، بيروت، ط.2، 1413هـ، 1993م، ص.ص.9.8.

[3]. فراس الطائي: أصوات اللغة، مخارجها وشوائبها، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط.1، 2008م، ص.57.

الصّوت في مفهومه بصفة عامة هو شدة وقوة حركة تيار الهواء وهو الصّوت الطبيعي، أمّا الصّوت اللّغوي يختلف من حيث المصدر، فالصّوت اللّغوي يأتي مصدره من الرئتين.

ويعرف الصّوت اللغوي " **linguistic sound**" : على أنّه « الأثر السمعي الذي يصدر طواعية عن تلك الأعضاء التي يطلق عليها اسم (جهاز النطق)، وهو تمثيل للعناصر الثلاثة التي ألمحنا إليها، فأعضاء النطق تمثل العنصر الأول، والأثر السمعي المتعلق "بالصوت" من حيث هو انتقال موجاته في الهواء ويمثل العنصر الثاني، أما أذن المستمع التي تتلقى تلك الذبذبات فإنها تشكل العنصر الثالث».[1]

فالمفهوم العضوي للصّوت يحدث نتيجة لثلاث عناصر الأثر السمعي الذي يصدره الصّوت، ويحدثه المتكلم بواسطة العملية النطقية "لأعضاء جهاز النطق" الفم الشفتين الحلق...، من أجل العنصر الثالث وهي أذن السامع التي تستقبل الصّوت(المتلقي).

هذا الصّوت « يستلزم وجود جسم يهتز، على أن تلك الهزات لا تدرك بالعين في بعض الحالات، كما أثبتوا أن هزات الصّوت تنتقل في شكل موجات حتى تصل إلى الأذن، وتتوقف شدة الصّوت أو ارتفاعه على بعد الأذن من مصدر الصوت، فعلى قدر قرب الأذن من ذلك المصدر يكون وضوح الصّوت وشدته».[2]

هذا المفهوم الفيزيائي للّصوت إذا يتطلب حدوث اهتزاز في الجسم، وهذا الاهتزاز يحدث موجات بقدر شدة الصّوت وضعفه يتم وضوح الصّوت، وهذا ما أثبته علماء الصّوت بتجارب وبطرق عديدة.

وانطلاقاً مما سبق يمكننا القول:

---

[1]. خليل إبراهيم عطية: في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، د.ط، 1983م، ص.9.

[2]. حاتم صالح الضامن: علم اللغة، ص.47.

أنّ موضوع علم الأصوات في الدّراسات اللغوية قديمًا وحديثًا هو الصّوت اللغوي، الذي ينتجه الإنسان بواسطة جهازه الصّوتي (جهاز النطق) والذي يولد مزود به، ويتكون من أعضاء جهاز النطق: الشفتين، الرئتين، القصبة الهوائية،...إلخ، وهو ما شبهه **"ابن جني"** بالناي، وعند المحدثين هو شبيه " بقرع جسم" وتكون شدة ووضوح الصّوت على قدر قرب الأذن من مصدر "الصّوت".

فالصوت هو مختلف العمليات الفيزيولوجية، التي تحدث داخل الجهاز النطقي، بفعل العمليات التي يقوم بها الإنسان في حياته اليومية. وتتآلف هذه الأصوات لتشكل كلمة والكلمة جملة،...إلخ.

مفهوم "الصّوت" عند العلماء قديماً وحديثاً له نفس المفهوم، ومن حيث دراستهم للصوت وآلية النطق، موجودة عند القدماء على الرغم من إمكانيات القدماء البسيطة في ذلك.

1.1. 3 . الصوامت والصوائت بين نظرة القدماء ورأي المحدثين:

تصنف الأصوات اللّغوية التي تتكون منها الكلمة في الدّراسات الصّوتية إلى قسمين: قسم للصوامت وآخر للصوائت.

اختلف العلماء في تعريف الصوائت مثلما اختلفوا في تعريف "الصوامت"، «وليس ثمة إجماع على استخدام مصطلح واحد عند اللّغويين، لما يعرف "بالصائت" أو "الصامت"، وقد اختير لفظ "صامت" للتعبير عمّا يسمى بالإنجليزية **consonant** ، و"صائت" للتعبير عماّ يسمى فيها **vowel** ».[1]

وتعرف الصوامت والصوائت عند العلماء القدامى بداية من **"أبي الأسود الدؤلي"** «" بالحركات" ،(...)بخلاف الأصوات الصامتة "الحروف"(...)،**"فأبو أسود الدؤلي"** لا ينظر إلى "الحركات" إلاّ باعتبارها

[1]. إبراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة، الأردن، ط.2، 1427هـ ، 2009م، ص.138.

صفات معينة للحروف: فهو إماّ أن يفتح فمه بالحرف، أو يضمه، أو يكسره، وهذه مجرد تحركات أو حركات فيزيولوجية تحدث عند النطق بالحروف ».[1]

في حين نجد من يعتبر "الحركات" هي مِنْ أو بعض "الحروف، و"**ابن جني**" في كتابه: " سر صناعة الإعراب"، يقول: « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة؛ ... ».[2]

"**أبو أسود الدؤلي**" ينظر للحركة على أنّها صفة للحرف وليست جزءا منه، و"**ابن جني**" عنده الحركات هي من الحروف أو هي بعض من الحرف. « وهي التي يسميها بعض الباحثين العرب عللاً، أو أصوات اللين، أو أصوات المد»[3] ، وقد وصف "**سيبويه**" هذه الصوائت في كتابه، وهي عنده صنفان: اللينة والهاوية، فأما «اللينة فهي الواو والياء، وقد وصفها باللين، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصّوت أشد من اتساع غيرهما (...) والهاوية هي الألف ؛ وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت مخرجه هو أشد اتساع من مخرج الواو والياء».[4]

---

[1]. عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع: علم الصوتيات، ص.74.

[2]. ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص. 17.

[3]. إبراهيم محمد خليل: في اللسانيات ونحو النص، ص.138.

[4]. سيبويه: الكتاب، ج.4، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الرياض، ط.2، 1402هـ، 1982م، ص.ص.36.37.

الصائت هو ما يصطلح عليه عند "**سيبويه**": أحرف المد واللّين، ويسمى عند البعض عللاً وهذا ما وجدناه في المصادر التّراثية عند علماء العرب أمثال: "**ابن جني**" و"**سيبويه**"، ...وغيره، وعندهم أن الفتحة والضّمة والكسرة هي أبعاض من الحروف الآتية: الألف والواو والياء.

و"قسم المحدثون الحركات إلى طويلة وقصيرة أو تامة كاملة، فالألف وواو المد وياء المد حركات طويلة، والفتحة والضمة والكسرة حركات قصيرة.[1]

يرى"رمضان عبد التواب" يرى :«أنّ عدد الحروف الصائتة، فهي في اللّغة العربية ثلاثة الفتحة أي (a)، والكسرة أي (i)، والضمّة (u)، والحركات الممدودة الموجودة في اللغة السامية الأم، والفرق بينها في اللّغتين طفيف، غير أنه يحتمل أن اللغة السامية الأم، كان لها حركة ممدودة رابعة،: هي (è)، وهذه الحركة صارت (à) في العربية الفصيحة(...)وأمّا الحركات المقصورة، فيظهر أنّها كانت في الأصل، اثنين لا ثلاث، يعني حركة كاملة، هي الفتحة، وحركة ناقصة أحياناً تشبه الكسرة، وأحياناً تشبه الضمة».[2]

فالصّوامت والصّوائت موجودة في أغلب اللّغات، وهذا ما ذكره "**رمضان عبد التّواب**" والاختلاف بينهما بسيط.

قسم المحدثون أصوات اللّغة إلى صوامت وصوائت أو مصوتات؛ فالصوائت والمصوتات إلى أصوات المدّ واللّين وكذا الفتحة والضمة والكسرة وما عداها صوامت، وهذا ما وجدناه عند علماء التّراث لكن من حيث المصطلح فهو يختلف.

---

[1]. ينظر: أحمد عبد التواب الفيومي: علم الأصوات اللغوية، ظواهر علم الأصوات في القرآن الكريم، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د.ط، 2015م، ص.ص.77.78.

[2]. براجستتر: التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1414هـ ، 1994م، ص.54.

إلى أنّ الأصوات الصامتة أي جامدة لا يتأتى النطق بها دون حركة ومصوتات، تمنح الحرف صفة التّصويت كما قال **"أبو أسود الدؤلي"** في تعريفه "للصائت" وتجعل له صوتاً وحِساً وجَرساً.

والصّوت الصامت . يعرف عند اللّغويين المحدثين . «هو الصّوت المجهور، أو المهموس، الذي يحدث في أثناء النطق به اعتراض أو عائق في مجرى الهواء، سواء أكان الاعتراض كاملاً كما في نطق "الدال"، أو كان الاعتراض اعتراضاً جزئياً من شأنه أن يسمح بمرور الهواء، ولكن بصورة ينتج عنها احتكاك مسموع».[1]

فمفهوم الصّوت الصامت هو الصّوت الذي يحدث فيه اعتراض في مجرى لهواء، بواسطة أعضاء النطق، وينقسم بدوره إلى صنفين: الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة.

والصّوت الصائت هو «الصّوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقا خلال الحلق والفم ...، دون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً».[2]

وهذا التقسيم يتم بالنظر عن طريق أو كيفية خروج الهواء، فالصائت يكون فيه خروج الهواء دون وجود أي عائق يعترضه، والعكس في الصامت يكون هناك وجود اعتراض من أعضاء جهاز النطق في طريقة خروج الهواء، فالصّوامت يعترض طريقها عائق بخلاف الصوائت.

وبذلك تنقسم الأصوات الكلامية «إلى قسمين أساسيين هما: الأصوات الصّامتة والحركات، وتتميز الأصوات الصامتة عن الحركات بأنه يحدث أثناء النطق بها اعتراض لمجرى الهواء، ويشمل الجوانب الآتية: مخارج الأصوات الصامتة، كيفية نطق الأصوات الصامتة، صفات الأصوات الصامتة».[3] فهذه الأمور كافية

---

[1] - عبد المعطي نمر موسى: الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، دار الكندي، عمان، ط.1، 1435هـ، 2014م، ص. 31.

[2]. المرجع نفسه، ص. 32.

[3]. حازم علي كمال الدين: دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، مصر، ط.1، د.ت، ص.21.

لأن تحدد لك الصّامت من الصائت، و في مفهومه يذكر مصطلح حديث الصّامت، ومصطلح الحركات مصطلح تراثي ويحدد الفرق بينهما.

للقدماء حس مرهف بهذا التمييز « والذي أضافه المعاصرون هو تحديد ملامح إضافية، تميز مخرج كل حركة من الحركات (الفتحة، والضمة، والكسرة)، (...)،والحق أن هذه الملامح التي أضافها المعاصرون لم تكن خافية عن القدماء، بل هي حاضرة في الجانب الشفهي عندهم، ولعلهم اكتفوا بجانب التّلقي دون الكتابة، بسبب أن القرآن الكريم قائم على التّلقي الصوتي، والصوامت هي الحروف (الأصوات)الصامتة، وهي التي تقبل حركة من الحركات ».[1]

مصطلح "**الحركات**" هو مصطلح يستخدمه القدماء، على عكس المحدثين فيستخدمون مصطلح "صائت"، وتسمى "الصّوامت" عند علماء العربية القدامى "بالحروف"، أمّا المحدثون تنقسم عندهم الأصوات العربية إلى صوامت وصوائت، ومن حيث المفهوم حتى وإن اختلف مفهوم القدّماء عن المحدثين قليلاً فالفكرة والتصور نفسه.

1 .1. 4 . اللّفظ والمعنى:

علاقة اللفظ بالمعنى علاقة جد وطيدة، ولا يمكن الفصل بينهما، وكما قال "**ابن رشيق القيرواني**": «اللّفظ جسم، وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم، يضعف بضعفه، ويقوى بقوته».[2]

وبذلك تقوم الكلمات في الأساس على ركنيين رئيسيين هما: (**الألفاظ والمعاني**)، وشغلت هذه القضية مناسبة اللّفظ للمعنى اللّغويين قديماً وحديثاً.

---

[1]. محمد محمد داود: العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001م، ص.ص.113. 114.

[2]. ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج.1، تح: محمد محي الدين، دار الجيل، سوريا، ط.5، 1401هـ، 1971م، ص.124.

كان **"ابن جني"** على رأس اللّغويين الأقدمين، الذين تنبّهوا إلى وجود تناسب طبيعي بين اللّفظ ومدلوله، ولأهمية ثنائية اللفظ والمعنى عقد له **"ابن جني"** في كتابه باباً سماه :(**باب في الرد من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)**، فيقول: «فالمعنى هو المكرم المخدوم، واللّفظ هو المبتذل الخادم»،[1] ويقول أيضاً: « الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم ـ لا شك ـ أشرف من الخادم».[2]

فاللفظ عنده هو الخادم، والمعنى هو المخدوم، فهو بذلك عنده المعنى أشرف وأهم من اللّفظ. وأنّ اللفظ "الصّوت" يخدم المعنى ويوضحه، وقوة اللفظ لقوة المعنى، وقول **"ابن جني"** في ذلك: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم وواسع(...)، وذلك أنّهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها فيعدلونها بها ويحتذون عليها، ومن ذلك قولهم: **خَضِم**، وَ**قضِم**، فالخضم لأكل الرَّطب، والقَضْم للصلب اليابس ».[3]

علاقة اللفظ "الصّوت" بالمعنى علاقة توافق وانسجام وتلاؤم، فقوة الصّوت لقوة المعنى، فنجد في حرف "القاف" في كلمة "قضم" تدل على اليابس، و"الخاء" في كلمة " خضم" تدل على الرطب، فالصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصّوت الأضعف للفعل الأضعف.

وفي موضع آخر يقول **"ابن جني"** في كتابه (الخصائص) :«ويرى بعضهم إلى أنّ أصل اللّغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب،

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.150.

[2]. المرجع نفسه، ص.221.

[3]. ابن جني: الخصائص، ج.1، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، د.ط، د.ت، ص.157.

وصهيل الفرس(...)ونحو ذلك، ثم ولدت اللّغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل».[1]

فهنا "**ابن جني**" يرى أنّ العلاقة بين اللّفظ والمعنى علاقة طبيعية، وهذا ما نجده في أصوات المسموعات: كدوي الريح، وخرير الماء، وحنين الرعد،...

وجاء رد "**دسوسيور**" على نظرية المحاكاة الطبيعية، وإيمانه بمبدأ الاعتباطية، يقول "**فرديناند دوسوسيور**"« إنّ العلاقة التي تربط الدّال بالمدلول هي علاقة اعتباطية، أو بعبارة أخرى لما كنا نقصد بالدّلالة الكل الحاصل من اجتماع الدّال واتحاده بالمدلول، فإنّنا نستطيع أن نقول على وجه الاختصار: إنّ الدّلالة اللسانية اعتباطية».[2]

ويرى أنّ نظرية المحاكاة هيمنت على اللّغة « وهيمنت كذلك على الفكر اللّغوي هيمنة قسرية، جعلت كلّ مدلول لساني دال على ذلك المدلول، وأوقعت اللّغة في وهاد التطرف والتعسف»[3]، فهي بذلك ضيقت مجال اللّغة، وجعلت لكل لفظ مدلول واحد خاص به، وهذا ما يتنافى مع الحقل المعجمي للفظة، «ويدل اللّفظ "الصّوت"على مدلوله بمقتضى هذا الرأي دلالة ناشئة من ذاته، أي أن في أصوات اللّفظ وصيغة بنائه

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.98.

[2]. فرديناند دوسوسيور: محاضرات في علم اللسان العام، تر: قنيني، أحمد حبيبي، سلسلة البحث السيميائي، افريقيا الشرق، د.ط، 1986م، ص.87.

[3]. غازي فيصل السمرائي: ثنائية اللّفظ والمعنى في الدرس اللساني الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.54.

ما يدل على معناه ، وبذالك يختص كل لفظ بمدلول معين لأن طبيعة اللّفظ أو ذاته تستلزم أن يكون له هذا المعنى دون ذاك».[1]

يقول **"دوسوسير"** إنّ العلاقة بين الدال (اللفظ) والمدلول(المعنى) علاقة اعتباطية، وإنها علاقة غير معللة، ثم يستأنف كلامه عن العلاقة التي بين اللفظ ومدلوله، ويقول**"دوسوسير"**: «وخلاصة القول عن الكلمات المحاكية للصوت وصيغ التعجب قيمتها قيمة ثانوية في اللغة(...) وأنه أمر قابل للنقاش جزئياً».[2]

فالعلاقة بين اللفظ ومدلوله هي علاقة اعتباطية عند **"دوسوسير"**، وأحيانا قد تكون علاقة طبيعية في بعض الألفاظ، وهذا ما نجده في أصوات الطبيعة، كدوي الريح، وخرير الماء...كما ذهب إليه **"ابن جني"**.

وهناك مذهب يرى أصحابه «أن ارتباط اللّفظ بمدلوله قائم بمقتضى الإرادة الإلهية، التي خصت كل اسم باسم معين، ثم أوحت بتلك الأسماء إلى آدام " عليه السلام" الذي أورثها بنيه، وهكذا توارثت البشر لغاتهم عن اللّغة الأولى التي أوحى الله تعالى بها آدام في بدء الخلق».[3] أنّ اللّغة هي توقيف من اللّه عز وجل علمها لأول خلقه وهو "آدم عليه السلام".

"ابن جني" في كتابه الخصائص، يقول «غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللّغة إنما هو توضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف. إلا أن أبا علي رحمه الله، قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه: " وعلم آدام الأسماء كلها". وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله:

---

[1]. عبد الكريم النعيمي: مباحث في المعجم العربي، مكتبة المنتصرة، العراق، د.ط،1977م، ص.2.

[2]. فرديناند دو سوسير: دروس في الألسنية العامة، تر:صالح قرمادي، محمد شاوش، الدار العربية العربية، ليبيا، تونس، د.ط، 1985م، ص.114.

[3]. عبد الكريم النعيمي: مباحث في المعجم العربي، ص.6.

أقدر"آدام" على أن الواضع عليها، وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محاله. وهذا رأي "أبي الحسن"، على أنه لم يمنع قول من قال: إنّها تواضع منه».[1]

يقضي هذا المذهب بأن «دلالة اللّفظ على معناه أمر قائم على اتفاق أفراد الجماعة اللغوية، على أن يكون هذا اللّفظ يدل على ذاك المعنى، من غير إلزام أو وجوب، ومن غير النظر في طبيعة الأصوات».[2]

وأنّ هذا النظام اللّغوي قائم كذلك على حد تعبير **"دو سوسير"** نفسه «نظام من الأدلة المتواضع عليها، أي المصطلح عليها، ويوضح الأستاذ **"عبد الرحمن الحاج صالح"** هذا القول بما يلي: "اللسان في حد ذاته نظام من الأدلة المتواضع عليها، فاللسان على هذا الاعتبار ليس مجموعة من الألفاظ يعثر عليها المتكلم في القواميس ويلتقطها بسمعه من الخطابات ثم يسجلها في حافظته(...)، بل هو نظام من الوحدات يتواصل بعضها ببعض».[3]

اختلفت الآراء وتعددت بين العلماء، وشغلت العلماء قديماً وحديثاً في قضية العلاقة بين اللّفظ والمعنى، هناك من يرى أن ارتباط اللّفظ بمدلوله قائم بمقتضى الإرادة الإلهية، أي أنّ العلاقة بينهما هي توفيق من اللّه عز وجل، وهناك من يقول أنّ العلاقة بينهما اصطلاحية أي تواضع واصطلاح، في حين ظهر اتجاه آخر يرى أنّ العلاقة بينهما طبيعية وهذا ما نجده في أصوات الطبيعة كدوي الريح...، وهناك من يقول العلاقة بينهما اعتباطية (غير معللة)...، فيمكننا القول أنّ العلاقة بين اللّفظ ومعناه تجمع بين هذه الآراء.

II/ علم وظائف الأصوات " الفونولوجيا".

---

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.94.

[2]. عبد الكريم النعيمي: مباحث في المعجم العربي، ص.7.

[3]. خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص.ص.18.17.

1. 2. 1 . مفهوم علم وظائف الأصوات" الفونولوجيا":

هو الفرع الثاني من علم الأصوات يهتم بدراسة الصّوت اللّغوي داخل بنية الكلمة، ويدرس الأصوات اللّغوية من حيث خصائصها الوظيفية بغض النظر عن طابعها الفيزيائي والعضوي، وبالتالي فهو يختلف عن علم الأصوات العام "**phonetique**" الذي يدرس الصّوت المفرد معزول عن التركيب أو السياق الكلامي.

وُضِعت الأسس الأولى والمبادئ العامة لهذا العلم عام 1928م في مؤتمر لاهاي، على أيدي ثلاثة علماء من علماء اللغة المحدثين الروس وهم: "**تروبتسكوي**"، و"**رومان جاكبسون**"، و"**كارسفيسكي**"، وقد شهد هذا المؤتمر أيضاً ما يعرف "بحلقة براغ"، ويرجع الفضل في تحديد مهام هذا العلم إلى المبادئ الأولى والمفاهيم التي جاء بها العالم اللّغوي "**دي سوسير**".[1]

واعتمد على المنهج الوظيفي الذي تقوم عليه مدرسة براغ، والتي تأسست عام 1926م لدراسة اللّغة.[2]

ولهذا المصطلح تسميات متعددة وضعها علماء العربية، يسميه "**تمام حسان**" علم التشكيل الصّوتي، علم الأصوات اللغوية الوظيفي" ترجمة "**محمد السعران**"، " علم الأصوات التنظيمي" ترجمة "**كمال بشر**"،...[3]

ومصطلح " علم وظائف الأصوات" هو « ترجمة "**محمد أبو الفرج**"، وقد تكون هذه الترجمة أكثر توفيقاً من بقية الترجمات؛ لأنّها لخصت تعريفا للفونولوجيا، ولأنّ علماء العربية لم يتفقوا على ترجمة موحدة بل

---

[1]. ينظر: بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط.1، 2011م ، ص.44.

[2]. ينظر: عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية الفونولوجيا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.13.

[3]. ينظر: عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات، ص.25.

نراهم قد ترجموه إلى العديد من المصطلحات».[1] وتعدد هذه المصطلحات نظراً لتعدد المدارس اللّسانية واختلاف وجهات النظر المختلفة.

تعرف "الفونولوجيا" على أنّها « جزء من علم اللّغة يدرس الأصوات الإنسانية من حيث وظيفتها في سياق الكلام، لذلك سماه بعض اللّغويين (علم وظائف الأصوات) ».[2] يدرس الصّوت اللّغوي من حيث نظمها وفق السّياق ، وهذا المفهوم الذي جاء به "الاتجاه الوظيفي".

ويدرس هذا الاتجاه النظام الصّوتي للّغة « من حيث قيم الأصوات ومعانيها، وقوانينها الصّوتية ووظائفها في التّركيب الصّوتي(...)، فينظم المادة الصّوتية ويخضعها للتقعيد والتنظيم...، وتتسع دائرته ليدرس مع الفونيم **phonème** ، والمقطع والنبر، والنغم،)(...)ودور كلّ أولئك في تحديد معنى الكلمة أو العبارة وتمييز هذا من ذاك».[3]

وهذه القواعد والقوانين تفرضها اللّغة المراد دراستها وفق نظامها اللّغوي، فلكلّ لغة نظام خاص بها، ويتم فيه دراسة « طريقة تأدية الأصوات لوظيفتها في اللّغة، وتتسع دائرة هذه الدّراسة لتشمل دراسة الأصوات المركبة ».[4] لتندرج تحت هذا العلم قضايا صوتية لغوية هامة منها: الفونيم، النبر، التنغيم، المقطع، الإبدال، القلب المكاني، الإدغام، الوقف،...إلخ.

---

[1]. المرجع السابق، ص.25.

[2]. المرجع نفسه، ص.17.

[3]. المرجع نفسه، ص.35.

[4]. محمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات في علم اللغة الحديث، ص.60.

وهذه القضايا تضاف في دراستها «الصّوت الإنساني في تركيب الكلام، ودوره في الدراسات الصّرفية والنّحوية والدّلالية في لغة معينة، كدراسة أصوات اللغة العربية ودورها في الصّرف العربي، وفي تراكيب اللغة العربية ودلالتها».[1] فيتحدد المعنى الوظيفي من خلال علاقته بعلوم اللّغة المختلفة .

ومن خلال ما تقدّم نستنتج كذلك أنّ كلّ ما خلص إليه الفونولوجين أنّ علم وظائف الأصوات اللّغوية، يعد فرعاً أساسيًا من علم اللّغة، وهو يعالج الظواهر الصّوتية من ناحية وظيفتها، فيهتم علم الأصوات بالتلونات الصّوتية (الوصف والتحديد)، في حين تهتم :الفونولوجيا(بالفونيم ووظيفته في اللّغة).

ومن ذلك «فالفونولوجيا تتجاوز الواقع النطقي أو النطق الفعلي للإنسان، إلى دراسة الأصوات اللّغوية من حيث وظيفتها في اللّغة».[2] أي تتجاوز علم الأصوات العام دراسة الصّوت اللّغوي من جانبه العضوي والفيزيولوجي إلى الجانب الفونولوجي.

وبذلك «الحديث عن الفونولوجيا يقودونا للحديث عن نظرية الفونيم، لأنّ الفونيم هو الأساس المعتمد في دراسة وظيفة الصّوت».[3] وسنتحدث عن هذه النظرية لاحقاً بالتفصيل، وما يهمنا هو الحديث عن المفهوم والمصطلح للفونولوجيا.

علم وظائف الأصوات هو علم قديم وحديث النشأة، قديم لأنّ قضاياه تناولها العرب القدماء في مصادرهم، وهي قضايا تراثية هامة تنبه إليها القدماء قبل المحدثين، كعلم ظهر في العصر الحديث، ويعود الفضل إلى ظهور علم الفونولوجيا إلى مدرسة براغ.

---

[1]. عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات، ص.24.

[2]. عبد القادر شاكر: علم الأصوات اللّغوية الفونولوجيا، ص.12.

[3]. عبد الرؤوف حريوش: اللّهجات الفلسطينية دراسة صوتية، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، ط.1، 2004م، ص.17.

الفونولوجيا مصطلح غربي حديث معرب، وله عدة ترجمات من بينها: علم الأصوات اللّغوية الوظيفي، وعلم وظائف الأصوات، ...إلخ.

1. 2 . 2 . نظرية الفونيم:

إنّ فكرة الفونيم فكرة قديمة، وقد أدركها العرب مثل غيرهم من الأمم الأخرى في مصادرهم، لكنّه كان لا يرقى لأن يكون نظريّة واضحة المعالم كما هو الحال في الدّراسات اللّغوية الحديثة.

في التّراث العربي كان موجودا في فكر **"ابن جني"**؛ «وتوصل إلى أنّ الفونيم يميز كلمة عن أخرى، وأنّه يقوم بالتفريق بين الكلمات(...)وإن كان بهذا التعريف مقلدا لسابقيه، أمثال: **"الخليل"** و**"سيبويه"**، إلا أنّ كلامه تأكيداً له» .[1]

فهو كفكرة موجود في التّراث العربي، لكن كمصطلح ونظريّة لم يكن موجودا، فهو مصطلح غربي وأول من استعمله عالم اللغة **"فرديناند دو سوسير" f. de saussure** «ويعد أساس التّحليل "الفونولوجي" الحديث(...) وهو واحد من أهم المباحث الصّوتية، التي أثرت في الدّرس اللّساني في الكثير من الآراء والنظريات والتطبيقات. وحين دخل مصطلح " الفونيم" درسنا العربي الحديث، ترجم إلى العديد من المصطلحات: وحدة صوتية، فونيم، فونيمية، الرمز الكتابي... ».[2]

وهناك من العلماء من لا يفرق بينه وبين الصّوت والحرف ويجعلهما مصطلح واحد، ومن ذلك ما ورد في كتاب **"رمضان عبد التواب"**، وقوله: «هذه الأصوات المختلفة، التي يعبر عنها الغرب اسم

---

[1]. سميرة بن موسى: ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني، مذكرة الماجيستير ، كلية الآداب واللّغات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011م، 2012م، ص.61.

[2]. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2008م، ص.142.

"**الفونيم" phoneme= وحدة صوتية**، وفي إمكاننا نحن أن نطلق عليه اسم: "**حرف**" مقصوداً به الرمز الكتابي ».[1] فهو هنا يرى أنّ الفونيم هو الرمز الكتابي والذي يعنى به الحرف .

وقيل عن "الفونيم" phonème" هو «مصطلح إنجليزي (له مقابل في لغات أخرى)،... لاختلاف وجهات النظر في تفسيره بالتفصيل، وسار بعضهم (وبخاصة المدرسة الانجليزية) على تسميته "الوحدة الصوتية" **phonetic unit**. واتفق أيضا على تسميته "بالرمز الكتابي" **grapheme**».[2] فهو من الصّعب ترجمته بمصطلح وبكلمة مفردة عربية.

تتعدد في النظم الصّوتية تعريفات كثيرة لمفهوم الفونيم وتحليل مكوناته، وقد أملت التّصورات الخاصة على أصحابها حدودا لمفهوم هذا المصطلح منبثقاً من توجهات العلماء ومناهجهم.

فالفونيم (هو الوحدة الصّوتية الصغرى غير القابلة للتقسيم)، وأنّ الفونيم هو« المسؤول عن تغيير المعنى، ...وأي صوتين من أصوات اللّغة يصبحان (فونيمين)، إذا كان من شأن إحلال الواحد منهما محل الآخر في سياق لغوي واحد بعينه أن يحدث تغيراً في المعنى».[3]

للفونيم دور في التفريق بين المعاني وتمييز الوحدات اللّغوية فيما بينها، وعند تقسيمها أو تحليلها نجدها تتكون من الفونيم أولاً، ثمّ يليه المقطع، فالظواهر فوق المقطعية، المورفيم الكلمة (اللكسيم)، والعبارة أو التركيب النحوي ثمّ الجملة فالخطاب. ومن الممكن توضيح هذا النموذج المنهجي عن طريق المخطط الآتي:

[1]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص.ص.83.82.

[2].كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، مصر، ط.1، 2000م، ص.482.

[3]- محمد أحمد خضير: التركيب والدلالة والسياق دراسات نظرية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د.ط، 2005م، ص.33.

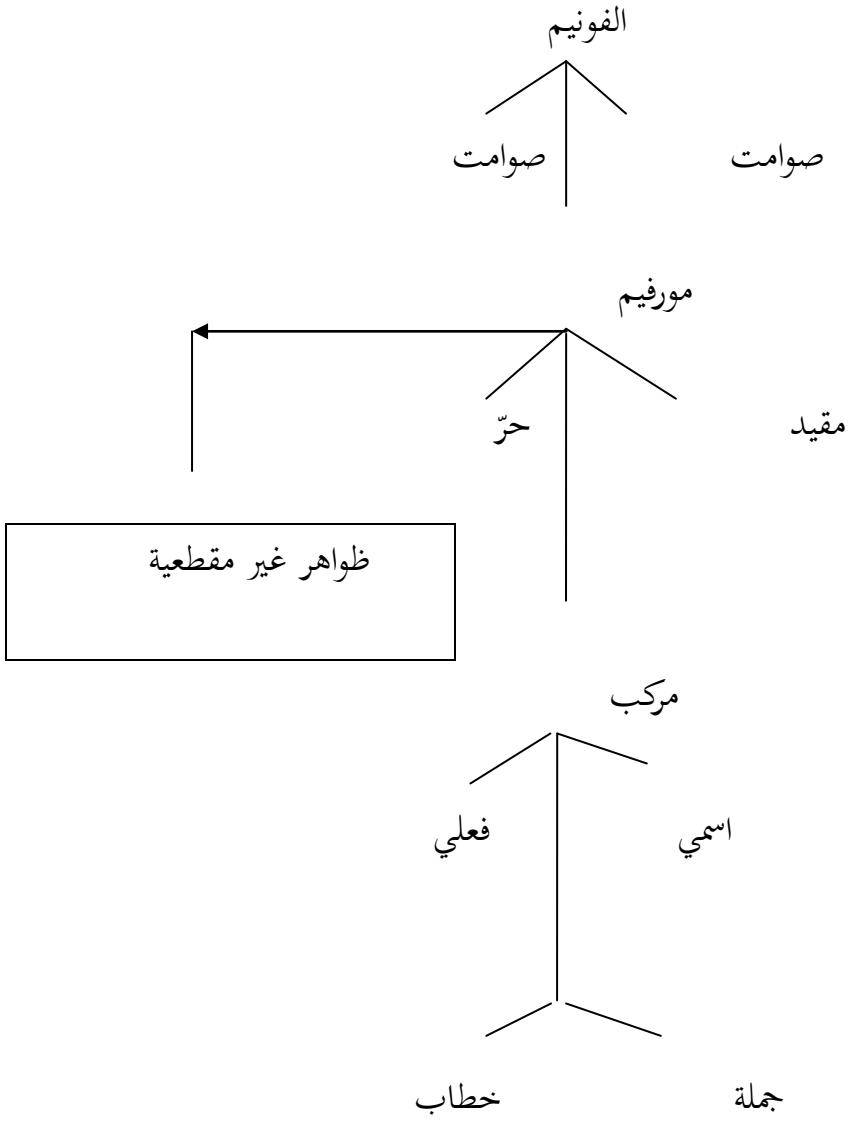

مخطط رقم 1: يوضح تقسيم الفونيم والمورفيم.

وقد نشأ عن هذا النموذج، وعن أتباعه في دراسة اللّغات، وربط الدراسة اللسانية بعلوم عدة تبدو مستقلة بعضها عن بعض، ولكنها من الناحية العملية والفعلية مترابطة غاية الترابط، ولا يستغني أحدهما عن الآخر. وهذه العلوم هي: علم الصّوتيات ، الصرف، علم الدّلالة، النحو.[1]

عند الدّراسة نلاحظ أنّ هذه العلوم مترابطة ولا يمكن الفصل بينها، وفي الحقيقة لا يمكن أن نفصل علم من علوم العربية عن الآخر، وهذا الفصل يكون فقط لتسهيل الدّراسة والتركيز على والوجهة المراد دراستها.

ومن خلال هذه المفاهيم والنموذج يمكننا القول:

أنّ "الفونيم" هو الوحدة الصّوتية وأصغر وحدة غير قابلة للتقسيم.

الفونيم له وظيفة وهي التفريق بين الكلمات وتمييز المعنى، فهو يفرق بين كلمة وأخرى، وهو المسؤول عن تغيير المعنى.

ونشأت مدارس صوتية ونظريات تنظر كلّ منها إلى الفونيم نظرة تتناسب مع توجهاتهم وتصوراتهم، فنجد أهمها:

1. الوجهة النفسية أو العقلية: ترى هذه الوجهة أنّ "**الفونيم**" هو الصّورة العقلية للصّوت، وتضم هذه الوجهة آراء متعددة منها أنّ اللّغة تحيا في عقول الأفراد، وتتطور تبعاً للقوانين العقلية المتواضع عليها، فاللّغة

[1]. ينظر: ابراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص، ص.ص.42.43.

ظاهرة عقلية خارجة عن نواميس الفيزياء المعروفة، وقد نحا هذا المنحى[1]، **"تروبتسكي"** **N.S.Troubetsk** وقد وضع . بعد عملية تحليليه . تعريفاً مختصراً **"للفونيم"**،

بعدما ترك المفهوم النفسي والوظيفي له، وعرفه من "الوجهة الوظيفية"، على أنّ **"الفونيم"**: «هو أصغر وحدة فونولوجية في اللّسان المدروس ».[2] وهو يرى أنّ **"الفونيم"** هو أصغر وحدة صوتية في اللّغة المراد دراستها.

وأنّ الأساس الذي يقوم عليه **"الفونيم"** هو "الوظيفة"، التي يمكن أن يؤديها في تمييز كلمة عن أخرى، بعدما عرف **"الفونيم"** من وجهة نفسية على أنّه أصغر وحدة صوتية ينتهي إليها اللسان، والمعروف أنّ اللسان هو المخزون اللغوي الذي ينتمي إليه الفرد تبعاً للقوانين العقلية.

2. الوجهة المادية: وهي الوجهة التي ذهب إليها **"دوسوسير"** بعد نقده اللغة المكتوبة، وتبنى اللغة المنطوقة، فعرف "الفونيم" من وجهة نظر عضوية وسمعية، **"فالفونيم"** عنده هو: « عنصر صوتي في اللغة المنطوقة يقوم على أساس عضوي(هو تكوينه بواسطة أعضاء النطق)».[3]

فهو يرى أنّ "الفونيم" هو وحدة صوتية، تقوم على أعضاء فيزيولوجية نطقية بواسطة أعضاء النطق، وتترك أثرا للسامع.

3. الوجهة الوظيفية: فهذه الوجهة تعرف وتدرس**"الفونيم"** من وجهة نظر وظيفية، ووظيفة **"الفونيم"** عندهم هي التفريق بين المعاني، فيعرف **"الفونيم"** عندهم هو «تغيير صوتي في الأداء النطقي للحرف يؤدي

---

[1]. ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، ص.143.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.ص.146.145.

[3]. المرجع نفسه، ص.ص.144.143.

إلى تغيير المعنى، أي أنّ الكلمة الواحدة تحوي أكثر من وحدة صوتية،... فإذا تغيّر حرف من الكلمة أختلف المعنى الدّلالي لها، فخاصيّة الفونيم الأساسية هي تغيير المعنى». [1]

وقال بعضهم أنّ "**الفونيم**" هو وحدة صوتية مميزة، أي أنه يميز الكلمات بعضها عن بعض من حيث اللّفظ والمعنى ...، وهو أصغر وحدة صوتية يمكنها التّفريق بين المعاني، فهو يؤدي وظيفة دِلالية، ومثال ذلك : "ذهب" فإنّ إبدال الصّوت الأول بصوت آخر ينتج عنه مجموعة جديدة من الجذور التي تختلف في معانيها: ذهب، رهب، نهب.... [2]

يقصد "**بالفونيم**" معنى (**الحرف**) ، والفونيم عند أصحاب هذه الوظيفة، هو الذي يقوم بالتفريق بين المعاني، ويميز الكلمة عن الأخرى.

ومنه "**فالفونيم**" كفكرة يوجد في التّراث العربي في مؤلفات علماء اللّغة قديما، لكن كمصطلح فهو غربي حديث، ومن أهم وظائفه فهو يميز كلمة عن أخرى أي يقوم بالتفريق بين معاني الكلمات، وتتعدد مفاهيمه باختلاف وجهات النظر بين العلماء وتصوراتهم.

1. 2 . 3 . اللفظ والتركيب.

النبر والتنغيم والمقطع:

علم الأصوات من أبرز الدّراسات الصّوتية إذ يتناول أصوات اللغة، وهي متشكلة وفق نسق بنائي يكَوِن كلمات منطوقة دالة، تشكل بدورها جملاً وتراكيب دالة. وهذه الكلمات والعبارات والجمل قد تختلف

[1]. فراس الطائي: أصوات اللغة مخارجها وصفاتها وشوائبها بين الدرس الصوتي والأداء القرآني، ص.45.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.45.

دلالتها وفق الطريقة التي تنطق بها، أو تؤدي بها تنغيماً برفع الصّوت، أو خفضه، أو النبر على مقطع من ذلك التركيب دون غيره .

المقطع:

أ . مفهومه: ورد مصطلح المقطع في التراث العربي بمعانٍ مختلفة، ولم يتفق علماء الأصوات على تعريف واحد للمقطع، ولنا أن نشير إلى ذلك:

في التراث العربي ذكر **"ابن جني"**، كلمة "مقطع" عند حديثه عن مخارج الحروف فقال: «اعلم أنّ الصّوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا. وتختلف الحروف بحسب اختلاف مقاطعها».[1] كما ذكر أيضاً كلمة "المقاطع"، في قوله: «ألا ترى أن العناية في الشعر إنّما هي القوافي لأنّها المقاطع، وفي السّجع كمثل ذلك.... ».[2]

فالمقطع عند **"ابن جني"** . في النص الأول . هو المكان الذي يقتطع فيه الهواء عند خروجه من الرئتين ومروره بالحلق والفم والشفتين.

وفي النص الثاني جاء مفهوم المقطع بمعنى آخر الشيء، ومقطع كل شيء آخره فمقطع الشعر القوافي، ومقطع النثر السجع.« والمقطع في الدّراسات العربية القديمة كمصطلح لم يكن له مكان بارز وواضح المعا لم».[3]

---

[1] - ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج.1، ص.5.

[2] . ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.127.

[3]. سميرة بن موسى: ملامح الصوتية التركيبية عند ابن جني، ص.ص.72.71.

اختلف علماء اللّسان في تعريف "**المقطع**" ويرجع هذا الاختلاف إلى غموضه من جهة واختلاف أنواعه باختلاف اللّغات من جهة أخرى، ونذكر من هذه التعاريف ما يلي:

يعرف "**تمام حسان**" المقاطع على أنّها :«تعبيرات على نسق منظم من الجزئيات التحليلية أو خفقات صدرية، أثناء الكلام».[1]

فالمقطع عند "**تمام حسان**" هو شكل لغوي لأصوات الكلام، منظم وفق نظام لغوي محدد، تفرضه اللغة المنطوق بها، ولها نسق يختلف في جزئياته من لغة إلى أخرى.

وهذا ما جاء في تعريف "**رمضان عبد التواب**" بأنه: « عبارة عن كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقف عليها. ومن جهة اللغة فموضوع الدِّراسة، ففي اللغة العربية الفصحى مثلاً، لا يجوز الابتداء بحركة، ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة».[2]

فالمقطع لا يوجد في اللّغة العربية فحسب فهو ظاهرة عامة موجود في كلّ اللّغات، ولكن تختلف المقاطع من لغة إلى أخرى، ولكلّ لغة خاصية تميزها عن غيرها، وخاصية اللّغة العربية لا يوجد فيها مقطع يبدأ بساكن، فالعرب لا تبدأ كلامها بساكن ولا تنتهي بمتحرك.

فهو كما قال "**عبد الرحمن أيوب**" بأنه: « مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة».[3]

---

[1]. تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط.5، 1990م، ص.138.

[2]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص.101.

[3]. أيوب عبد الرحمن: أصوات اللّغة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط.2، 1968م، ص.139.

فهذه التعاريف تشترك في أنّ مفهوم "**المقطع**" يختلف من لغة إلى أخرى، وأنّ لكل لغة نظامها المقطعي الخاص بها، فالمقطع عندهم هو مجموعة من الأصوات ذات نسق معين. فمكونات المقطع كما ذهب إليه "**بسام بركة**": المقطع «وحدة صوتية أكبر من الفونيم (الصوت اللّغوي) يتكون من نواة تدعى النواة المقطعية، عبارة عن صائت عموماً مصحوبة بصامت واحد أو أكثر، وتتصف مكونات المقطع بالإتحاد وبنوع من التماسك النطقي والنسقي عند بعض العلماء».[1] المقطع هو اتحاد بين صائت وصامت واحد أو أكثر ذات نظام معين.

وفي تعريف المقطع عند علماء الغرب المحدثين: عرفه "**دي سوسير**" بأنه: «الوحدة الأساسية التي يؤدي بها الفونيم وظيفة داخلها».[2]

فإن التعريف الفونولوجي "**للمقطع**" هو أن المقطع أكبر من الفونيم، وللفونيم وظيفة يؤديها داخل المقطع ، ووظيفة الفونيم هي التفريق بين المعاني.

ب . أنواع المقاطع:

تنقسم المقاطع من حيث الطول والقصر إلى ثلاثة أنواع هي كما يلي:

1. **قصير**: ويتكون من صوت صامت + حركة أو صوت صائت قصير ومثاله في اللّغة العربية "كَ: من كلمة "كتب".

2. **متوسط**: وهو ما تألف من صامت وصائت طويل مثل: "كا" من كلمة كاتب أو من صامت + صائت قصير+ صامت مثل: عَنْ، هَلْ، بَلْ...إلخ.

[1]. بسام بركة: علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص.97.

[2]. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، دار العلوم، القاهرة، ط.6، 1977م، ص.286.

3. **طويل**: وهو ما تألف من صامت+ صائت طويل+ صامت مثل: بَابْ... أو من صامت + صائت قصير+ صامتين مثل: بَحْرْ، قَلْبْ.[1]

أنواع المقاطع من حيث الانفتاح والانغلاق:

تنقسم المقاطع العربية بناء على هذا الأساس إلى ثلاثة أنواع هي:

1. مفتوح ينتهي بصوت صائت سواء أكان قصيرًا أو طويلاً نحو "عاَ" من "عالم".

2. مغلق: وهو الذي ينتهي بصوت صامت، أو ساكن مثل " عَنْ، سَلْ، بَلْ...إلخ".

3. شديد الإغلاق أو مضاعف الإغلاق وهو الذي ينتهي بصوتيين صامتين، أو ساكنيين نحو: " بَحْرْ، عِلْمْ، عُمْرْ...إلخ".[2]

أنواع المقاطع وعددها في اللسان العربي:

توجد في اللغة العربية ستة مقاطع بعضها أساسي والبعض الاخر منها ثانوي:

أولاً:المقاطع الأساسية:

1. صامت + صائت قصير، نحو: "دَ" من "دَرَسَ" وهو مقطع قصير مفتوح.

2. صامت + صائت طويل، نحو: "دَا" من "دَارس" وهو مقطع متوسط مفتوح.

3. صائت +صائت قصير+صامت، نحو"لَنْ" وهو مقطع متوسط مغلق.

---

[1]. بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، ص.58.

[2]. المرجع نفسه، ص.58.

ثانياً: المقاطع الثانوية:

ويتمثل هذا النوع من المقاطع في حالتين هما:

أ. حالة الوقف:

4. صامت + صائت طويل+صامت، نحو: "كَانْ" وهو مقطع طويل مغلق.

5. صامت + صائت قصير + صامتان نحو: بَحْر، وهو مقطع طويل مضاعف الإغلاق.

في حالة الابتداء بساكن

6. صائت+ صامت نحو " استبعد".

ويتعلق المقطع الأخير بهمزة الوصل في اللسان العربي وهي الهمزة التي يتم بواسطتها التوصل إلى النطق بالساكن، وذلك لأن الكلمات العربية لا تبتدئ بصوت صائت، وإنما تبدأ بصوت صامت متحرك وعليه فإن هذا المقطع هو مقطع وظيفي ولا يعتد في علم الأصوات العام.[1]

المقطع هو المكون والنظام الأساسي للكلمة داخل التركيب، وهو وحدة أساسية لها، وأنّ لكل لغة نظامها المقطعي الخاص بها، واختلف العلماء في مفهومه بين علماء اللّغة القدماء، الذين نظروا إليه في اتحاد صوت صائت بصامت، بينما المحدثون نظروا إليه من جانبه الفيزيولوجي والفونولوجي.

النبر:

حين يتحدث الإنسان بلغته، يميل في العادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة؛ ليجعله بارزاً أوضح في السّمع ممّا عداه من مقاطع الكلمة، وهذا الضغط هو الذي يسميه المحدثون من اللغويين " **بالنبر**"

[1]. المرجع السابق، ص.59.

stress، وعند القدماء ورد بمسميات لغوية كثيرة. «العلو، الرفع، والتضعيف ، والمطل، وكل هذه المسميات تقضي إلى مستوى دلالي بوظائف متباينة».[1] لكنها تحيل إلى دلالة واحدة وهي النبر.

يرى"**أحمد مختار عمر**" أنّه «ليس عندنا أي دليل مادي يبين كيف كان العرب قديماً ينبرون كلماتهم، لأنّ اللّغويين القدماء لم يهتموا بتسجيل هذه الظاهرة، وربما لم تُلْفِت نظرهم، أو ربما تنبهوا إليها ولكن فسروها بطريقة أخرى»[2].

وشاركه في ذلك بعض المستشرقين مثل "**هنري فليش**" **henry fleisch** الذي رأى أنّ: «نبر الكلمة فكرة مجهولة تماماً لدى النحاة العرب»[3]، بل ويجزم بأن لا وجود لهذا الاسم في جميع مصطلحاتهم التي استعملوها ، لكن " **أحمد محمد قدور**" يرد عليهم «بأنّ هذا الحكم مبالغ فيه لكون الكثير من علماء العربية، وفلاسفتها القدامى استعملوا هذا المصطلح وكانوا يعرفون مفهومه، (...)وقد لا يدّل عدم تخصيص النبر بحيز خاص لدى علماء اللّغة القدامى بالضرورة على أنّهم جهلوه جهلاً تاماً»[4].

"النبر" وجد في التّراث العربي وورد عند اللّغويين القدماء بمسميات أخرى منها: الهمز، والتسهيل، ...وغير ذلك، في حين نجد "**رمضان عبد التواب**" يقول في ذلك أنّه «على الرغم من أنّ القدامى اللّغويين العرب، لم يدرسوا " النّبر" بمعنى الضغط على بعض مقاطع الكلام، فإنّ بعضهم قد لاحظ أثره في تطويل بعض حركات الكلمة، ويسميه "**ابن جني**" " مطل الحركات ».[5]

---

[1]. حسن بن جابر القرني: النبر في العربية، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، الإسكندرية، المجلد:3، ع: 34، 2018م، ص.539.

[2]. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللّغوي، مكتبة لسان، د.ط، القاهرة، د.ط، 1418هـ ، 1997م، ص.358.

[3]. هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تح: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط.2، 1983م، ص.49.

[4]. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص.164.

[5]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللّغوي، ص.105.

فالقدماء تناولوا النبر مثله مثل الظواهر اللّغوية، وتنبهوا إليه وعالجوه في مواضيع عدة ، حتى وإن اختلفت مفاهيمهم ومصطلحاتهم فجذوره موجودة في التّراث العربي .

ومن ذلك قول **"ابن الأنباري"** أنّ «النّبر عند العرب ارتفاع الصّوت، أو هو عُلُوّ في كلمة »[1] وأنهم استخلصوا ذلك العلو من الكلام، والعلو يعني الضغط والتركيز على مقطع معين من مقاطع الكلمة، وسوى أنّ المحدثين يربطون بين النبر والمقطع الصوتي.

يعرفه **"خليل إبراهيم عطية"** «علو في بعض مقاطع الكلمة (بالقياس إلى المقاطع الأخرى)، يكون مصحوبا أحياناً بارتفاع الصّوت، وينتج هذا العلو من زيادة اندفاع الهواء الخارج من الرئتين حين يشتد تقلص القفص الصّدري».[2]

هذا المفهوم "فيزيزلوجي عضوي" للنبر، وهو أنّ النبر يتم من خلال الزيادة في اندفاع الهواء وتقلص في القفص الصدري، ويكون بالضغط على مقطع من مقاطع الكلام.

ويعرفه **"تمام حسان"** بأنّه:« وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام».[3] فالمقاطع تتفاوت فيما بينها من حيث قوة وشدة الصّوت، وهذا ما نجده في مفهوم **"كمال بشر"**: "معنى هذا أنّ المقاطع تتفاوت فيما بينها في النطق قوةً وضعفاً، فالصّوت أو المقطع المنبور، ينطق ببذل طاقة أكثر نسبياً، ويتطلب من أعضاء النطق مجهوداً أشد.[4]

---

[1]. غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات العربية، دار عمار، الأردن، ط.1، 1425هـ ، 2004م، ص.236.

[2]. خليل إبراهيم عطية: في البحث الصوتي عند العرب، ص.62.

[3]. تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، ص.160.

[4]. ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص. 512.

فالنبر هو المقطع الذي تتم فيه قوة ووضوح الصّوت عن بقية مقاطع الكلام، والنبر يحدث أو ينتج من ارتفاع درجة الصوت بإشباع مقطع من مقاطعه أو عدة عناصر، ويتطلب جهد عضلي في ذلك.

"يعتبر النبر في بعض اللّغات فونيماً مميزا إذ يمكن أن يؤدي إلى تغيير معاني الكلمات.[1] مثل ما له دور في تغيير المعنى، له دور في التمييز بين المعاني.

ويتضح موقف العلماء العرب القدامى من دور النبر في تحديد الدّلالة في دراساتهم البلاغية على وجه الخصوص، وتقسيهم كلّ دلالة إلى معان إضافية تزاد على النمط اللغوي المعين.[2]

ومنه فالنبر يعتبر ظاهرة صوتية تهدف إلى إبراز الصّوت على مقطع من الكلمة أو عدة مقاطع، و هي ظاهرة عامة موجودة في كلّ اللّغات العربية والغربية، لها دور في تحديد المعنى، وهي ظاهرة تنبه لها القدماء قبل المحدثين وهذه الظاهرة موجودة في المصادر التراثية عند العرب، حتى وإن اختلف المصطلح فيبقى له نفس الدلالة والتصور.

التنغيم:

لغةً:

جاء في معجم لسان العرب لـ "**إبن منظور**": نَغَمَ يَنْغُمُ نَغْماً والنّغْمَةُ جرس الصّوت للكلمة، وحسن الصّوت.[3]

[1] ينظر: بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، ص.60.

[2]. ينظر: هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب، إربد، الأردن، ط.1، 1430هـ ، 2009م، ص.74.

[3]. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج.12، مادة "ن،غ، م"، ص.590.

وجاء في معجم علم الأصوات: " تنغيم إعطاء القول الأنغام المناسبة والفواصل المناسبة، وقد يكون القول كلمة أو جملة أو جزءًا من جملة...".[1]

فالتعريف اللّغوي يأتي بالمعنى الموسيقي، لأنّ التّنغيم صوت كلامي له درجة محددة وتختلف من شخص إلى آخر؛ لأنّ لكل شخص له نغمته الكلامية، ولذلك سميّ بالتنغيم من النّغمة، حتى أنه ترجم إلى موسيقى الكلام، فالمعنى اللّغوي له أثر على معناه الاصطلاحي.

اصطلاحا:

"التنغيم" intonation أو **"النغم" melody/ melodle**، «مصطلحان مترادفان عند علماء الأصوات، ويطلقان على منحى الجملة اللّحني، أي على ارتفاع الصّوت في السلسلة الكلامية».[2]

التنغيم في علم اللّغة الحديث يحتكم في تعريفه على اللّغة المنطوقة دون المكتوبة، فهو يعرف التنغيم على أنّه: «أحد المظاهر الصّوتية التي لا تكاد تخلو منها أي لغة؛ وهو مصطلح يدل على ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام، ويسمى أيضاً موسيقى الكلام».[3]

فالتنغيم ظاهرة صوتية تحدد جنس المتكلم، تؤثر في الجملة مثلها مثل الكلمة، ولها أهمية بالغة في تحديد المعنى والتواصل، ولها دور أساسي في التمييز بين معاني الجمل، يعرفه **"رمضان عبد التواب"** على أنّه:«هو رفع الصّوت وخفضه في أثناء الكلام، للدّلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة».[4]

---

[1]. محمد علي الخولي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط.1، 1405هـ ، 1985م، ص. 47.

[2]. عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللّغوية الفونولوجيا، ص.119.

[3]. بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، ص.52.

[4]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص.106.

ويختلف دور التنغيم من لغة إلى أخرى ففي بعض اللّغات لا يتم تحديد معاني دلالات بعض الألفاظ إلاّ به، وله دور كبير في تحديد المعنى.

لاختلاف درجة الصّوت أهمية كبرى، إذ تختلف فيها معاني الكلمات تبعاً لاختلاف درجة الصّوت حين النطق بها، مثل اللّغة الصينية وبعض لغات جنوب إفريقيا وشرق آسيا ، ولغات الهنود، فكلمة **"فان"** مثلاً في اللغة الصينية تدل على ست معان مختلفة وهي: نوم، يحرق شجاع، واجب، يقسم، مسحوق، وليس هناك فرق في استعمال هذه الكلمة إلا في النغمة التي تؤديها بها في كل حال.[1] وذلك من خلال تحديد درجة التنغيم أو النغمة. «وتسمى باللغات النغمية **tone ganguaes** ».[2] والتنغيم ظاهرة عامة موجودة في كلّ اللّغات عالجها العلماء قديمًا وحديثا.

قيل أنّه لا يوجد "ولم يعالج أحد من القدماء شيئاً من التنغيم ولم يعرفوا كنهه، غير أنّه لانعدامه عند البعض عمّموا ذلك على الكل، وكان **"ابن جني"** أحد الذين التفتوا إلى ذلك.[3]

وهذا القول يحسن بنا أن نقف كذلك عند جهود علماء العربية والتجويد في دراسة التنغيم ، لاسيما أننا نجد من المحدثين من يقول: " ولم يعالج أحد من القدماء..." وهذا كلام غير دقيق، لأنّ القدماء تحدثوا عن التنغيم وعرفوا كنهه على نحو ما يتضح من النصوص التي عثرنا عليها والتي سوف ننقل بعض منها هنا.

وأول ما يشار إليه هنا أنّنا نقرأ في "لسان العرب" مفهوم التنغيم "كما تطرقنا إليه سابقاً"، وثانياً: نقف عند جهود "الشيخ محمد بن محمود بن محمد السمرقندي" في كتابه " نجوم البيان" : " إنّ العرب ترفع الصوت بـ "ما" النافية والجاحدة، وتخفض الصوت بالخبرية، وتمكّنُ بالاستفهامية، بحيث تصير بين وبين.[1]

---

[1]. ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط.5، 1975م، ص.175.

[2]. بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، ص.52.

[3]. ينظر: رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص.106.

ولقد تنبه العرب القدامى إلى النظر في التنغيم وعدوه «جرس الكلام، وحسن الصوت في القراءة وغيرها، وقد مثّل له **"ابن جني"** وحدد بعض وظائفه بوصفه أحد عناصر تحديد المعنى».[2] فالتنغيم هو ظاهرة عامة موجودة في كلّ اللّغات، وهو من اهتمام علماء اللّغة قديماً وحديثاً حتى وإن اختلفت المفاهيم بينهم والمصطلحات فالتصور والفكرة نفسها.

والجدير بالملاحظة أن التنغيم لا يظهر على مستوى الكتابة ولذلك نلجأ إلى تعويضه بعلامات الترقيم كعلامات التعجب والاستفهام، أما على مستوى الكلام المنطوق فهو ضروري للتمييز بين الجمل الخبرية والجمل الاستفهامية والتعجبية وغيرها.[3]

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة لا وجود لها على مستوى الخطي أو الكتابي إلا أنّها تعد إحدى العوامل التي تؤدي إلى تغيير المعاني سواء أكان ذلك على مستوى الألفاظ أو الجمل والتراكيب .

"وقد ميز علماء الأصوات بين نوعيين من التنغيم:

1. التنغيم اللفظي ويسمى أيضاً النغمة **tone**: وهو التنغيم الذي ينحصر في مستوى الكلمة المفردة.

2. أما النوع الثاني فيسمى بالتنغيم**intonation** : ويتعلق بالجمل والتراكيب، ويؤدي إلى تنوع المعاني واختلاف المقاصد. ويكثر استعمال النوع الأول من هذه الظاهرة في بعض اللغات، ولذلك تسمى باللغات النغمية**tone ganguaes**.[1]

---

[1]. ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات، ص.ص.245.246.

[2]. هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص.72.

[3]. ينظر: بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، ص.53.

أما النوع الثاني فيندرج ضمن الظواهر النغمية التعبيرية التي تتعلق بالتراكيب الجمل ويتمثل هذا النوع في ارتفاع النغمة أثناء التأدية الكلامية للغة.

"**تنغيم الجملة**" إنّ تنغيم الجملة الواحدة بطرق مختلفة . ودون أي تغيير في مكوناتها الفونيمية والمرجعية . يميز الجملة أو الصيغة الإخبارية، من الاستفهامية، من التعجبية، من الطلبية...إلخ،

نلاحظ من خلال طريقة نطقنا للعبارة التالية وتلحينها، وكيف ينقلها التنغيم من باب إلى آخر... وكيف يغيّر معانيها دون أن يحدث أي تغيير في مكوناتها الفونيمية:

. نجحت في الامتحان _ خبرية.

. نجحت في الامتحان !!!_ تعجبية انفعالية. إذا أخبرك صديقك أنك نجحت في الامتحان... فرددت الجملة بعده متعجباً.

. نجحت في الامتحان؟ _استفهامية.

. نجحت في الامتحان..._ إذا لم تكن ناجحاً... وأردت السخرية من نفسك أو التهكم.

"فتنغيم "**الجملة**"، إذاً، له دلالة وظيفية صوتية ونحوية ودلالية، مهمّة، ولا نستطيع إلاّ بالتنغيم التفريق بين معاني بعض الجمل، وذلك للحكم على جملة ما إذا كانت جملة خبرية تقريرية، أو استفهامية، أو تعجبيّة، أو تهكميّة،...أو تدل على الموافقة والرفض...إلخ.[2]

---

[1]. المرجع السابق، ص.52.

[2]. ينظر: عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللّغوية الفونولوجيا، ص.121.

للتنغيم دور كبير في تحديد المعنى، ويختلف دور التنغيم من لغة إلى أخرى ففي بعض اللّغات يتم من خلاله تحديد معاني دلالات بعض الألفاظ، وذلك من خلال درجة التنغيم أو النغمة. ويختلف من لغة إلى أخرى بحسب الأهمية فبعض اللغات للتنغيم له دور مهم في عملية التواصل وتحديد معنى اللفظ، ومثال ذلك ما رأيناه في اللغة الصينية .

أن التنغيم لا يظهر على مستوى الكتابة ولذلك نلجأ إلى تعويضه بعلامات الترقيم كعلامات التعجب والاستفهام، للتمييز بين معاني الجمل الخبرية والجمل الاستفهامية والتعجبية وغيرها.

للتنغيم دور مهم في عملية التواصل لذا ينبغي علينا تشجيع الباحثين في البحث، في مثل هذه الأبحاث والاهتمام بها لأن لها دور فعال في إنجاح الخطاب.

III/ أهم الظواهر الصوتية في التراث العربي:

1.3.1 . الإبدال الصوتي:

يعد الإبدال من أهم الظواهر الصّوتية اللّغوية عند العرب، لأنّه يعني بالتّغيرات الصّوتية والصرفية التي تطرأ على الحروف، التي تتألف منها الكلمات .إلى أنّ هناك من اللّغويين الأوائل من أفرد له مصنفاً واهتم بهذا النوع، فنجد من الكتب العربية "**لأبي عبيدة**" (**ت 208هـ**)، وكتاب القلب والإبدال "**للأصمعي**" (**ت 216هـ**)....

اهتم الأقدمون بالإبدال ، فقال "**ابن فارس**" في باب الإبدال: « ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام البعض».[1] والإبدال يتم داخل حروف الكلمة وهو من سمات كلام العرب.

[1]. ابن فارس: الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1418 هـ ، 1997م، ص.154.

وكَتَبَ **"يعقوب بن سكيت"** (**ت 244هـ**) رسالة صغيرة سماها القلب والإبدال، جمع فيها نحو 300 كلمة من كلمات اللّغة العربية، ...ويبدو أنّ **"ابن سكيت"** قد نظر إلى هذه الظاهرة على أنّها من خصائص اللّغة العربية، وأنّها من المسائل التي لا تحتاج إلى عناء في تفسيرها، ولا يصح أن تكون موضع نقاش وهذه القضية سماها الإبدال. [1] فهو من المهتمين بهذه الظاهرة بل عرف واشتهر بها.

الإبدال هو عبارة إبدال صامت مكان صامت دون تغيير في المعنى، وتنقسم هذه الظاهرة الصوتية إلى نوعين هي :

النوع الأول:

وقد اهتم القدماء بدراسة هذا النوع، وافردوا له مباحث مستقلة، ومن أهم هذه المباحث الإبدال لـ"**ابن السكيت**" (**ت 244هـ**)، والإبدال لـ **"أبي الطيب اللغوي"** (**ت351هـ**)،...

ومن الأمثلة التي جاءت في كتب المؤلفين السابقين، يقال: لقزه بيده / ولكزه... هما واحد" بمعنى ضربه بجمع كفه في صدره، وهو عبارة عن إبدال صامت مكان صامت، ولا يوجد تأثير وتأثر بين الصامت المبدل والصامت المبدل منه.[2] والمعنى نفسه في المثال السابق.

يعتبر هذا النوع من الإبدال أكثر تواجداً في التّراث اللّساني العربي، وهو على ضربين، يُعرف أحدهما بالإبدال النحوي، ويرد في كتب النحو ابتدءاً من كتاب **"سيبويه"**، أمّا الضرب الثاني هو الإبدال اللّغوي، ويقع في الصوامت جميعاً ولا تولي كتب النحو اهتماما كبيراً لهذا النوع.

[1]. ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط.3، 1966م، ص.53.

[2]. ينظر: حازم على كمال الدين: دراسة في علم الأصوات، ص.107.

كما يراه "**عز التنوخي**":« إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة، وبذلك قد تشترك الكلمات أو الصورتان بحرفين أو أكثر، ويبدل منها حرف منها بحرف آخر، يتقاربان مخرجا، أو في المخرج والصفة معا، ولا بد من شرط التقارب في المخرج بينهما، ويمثل الإبدال تحولا داخليا في الكلمة ويراد به " **الارتقاء اللغوي**"(...) أرجع بعض اللغويين ظاهرة الإبدال إلى اختلاف اللهجات» .[1]

فهو عند بعض الباحثين يرجع هذا النوع من الإبدال إلى اختلاف اللّهجات: كأن تستبدل أو تنطق مكان القاف كافا، وهذا وارد ومعروف في اختلاف اللّهجات ونجده بكثرة.

"ونوضح ذلك ببعض الأمثلة، وذلك عل النحو الآتي: " اللفظتان [مكة/ بكة]": نظرت إلى مكةَ/ بكةَ. رأيت مكةَ / بكةَ.[2] فهنا استبدال الميم باء لكن المعنى نفسه، وهذا ليس سببه اختلاف اللّهجات.

النوع الثاني: ويطلق "**رمضان عبد التواب**" على هذا النوع من الإبدال اسم "المخالفة" **Dissimilation**" ، «ومن أمثلة هذا النوع من الإبدال:. أُملل ـــــأُملى ، وفيما يبدو لي أن سبب الإبدال في هذه الحالة هو التخلص من توالي المثلين، سواء أكان المثلان في صورة صامتين قصيرين أم في صورة صامت طويل» .[3]

فالإبدال هنا أبدلنا صامت مكان صامت، والمعنى هنا نفسه، لكن هناك مخالفة بين المتماثلين فالمخرج والصفة مختلفة بينهما، لذلك سماه "**رمضان عبد التواب**" مخالفة لأنّ فيها نوع من الاختلاف والمخالفة.

---

[1]. فراس الطائي: أصوات اللغة، ص.33.

[2]. ينظر: حازم على كمال الدين: دراسة في علم الأصوات، ص.108.

[3]. المرجع نفسه، ص. 109.

ويرى "**عبد الصبور شاهين**" أنّ الهدف من هذه الظاهرة والغاية منها هو الاقتصاد اللّغوي، وبقوله: « ومن الحقائق المسلمة أنّ ظاهرة (الإبدال) بصفة عامة لا تحدث إلاّ على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأنّ الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة ».[1]

ومنه فالإبدال ظاهرة لغوية تحدث بين الصوامت والصوائت في اللّغة العربية وغيرها فهو ظاهرة عامة وموجودة في كلّ اللّغات، وقد تنبه علماء اللّغة القدماء إلى هذه الظاهرة مبكراً، والمحدثون لا يبتعدون كثيراً عما ذهب إليه القدماء، والهدف والغاية من هذه الظاهرة هو التيسير والتسهيل، وهو اقتصاد لغوي كما قال "**عبد الصبور شاهين**".

2.3.1 . القلب المكاني Metathesis:

هو تغيير في ترتيب حروف الكلمات بالتقديم والتأخير، وهي ظاهرة عالجها العلماء قديمًا وحديثاً، ومنه تعريف "**الرضي**" للقلب المكاني بأنه: «تقديم بعض حروف الكلمة على بعض».[2]مخصص أثره بالتقديم والتأخير بين أصوات الكلمة ونجده بكثرة في المهموز، ويعرفه "**رمضان عبد التواب**": «عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على "الذوق اللّغوي"، وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السّهولة والتيسير كذلك».[3]

وتحدث داخل الكلمة بين أصواتها بالتقديم والتأخير، وهناك من يرى أنّ وجودها واستعمالها نجده بكثرة في اللّهجات لتيسير النطق.

---

[1]. عبد الصبور شاهين: المنهج الصّوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، د.ط، 1400هـ ، 1980م، ص.168.

[2]. ينظر: الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج.1، تح: الحسن والزفراف ومحي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1402هـ ، 1982م، ص.21.

[3]. رمضان عبد التواب: التّطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص.ص.88.89.

وظاهرة القلب هي ظاهرة موجودة في كلّ اللغات وظاهرة معروفة في العربية، ويقول في ذلك "**رمضان عبد التواب**":« بل إننّا إذا قارنا العربيّة، باللّغات السامية الأخرى، عثرنا على أمثلة حصل فيها هذا القلب المكاني».[1] وهي ظاهرة كذلك موجودة في كلّ اللغات، عالجها علماء العرب والغرب في مباحثهم.

وهناك من يعرف "**القلب المكاني**" على أنّه: «تغير فونولوجي phonological change يؤثر على ترتيب الأصوات داخل الكلمة». [2]

وهذا المفهوم متقارب لما قدّمه علماء اللّغة والنحاة في تعريفاتهم والتي سبق ذكرها، إلاّ أنّه أضاف مصطلح الفونولوجي، والذي يعني به تغيير بين فونيمات الكلمة، وهذا ما نجده عند علماء الغرب في الدّرس اللساني الحديث.

وعرفه "**ليبنسكي**" (**lipinski**) ، بأنّه نقل الأصوات داخل الكلمة" ،ونصه:

"Metathesis or transposition of sound in a word"[3]

القلب ظاهرة لغوية وجدت في التراث العربي قديماً، و ظاهرة حديثة تعالج في عصرنا الحالي عند علماء العرب والغرب.

ومن علماء التراث نجد "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" يعد أول من التفت إلي فكرة "التقليبات" وهي فكرة عرف وأشتهر بها، و"القلب الذي قال به "**الخليل**" أكثر دليل على كثرة القلب عند العرب في كلامهم، ودليل ذلك تصنيف بعض العلماء كتباً فيه، نحو كتاب (القلب والإبدال) لـ"**ابن السكيت**".[1]

---

[1]. المرجع السابق، ص.ص.89.90.

[2]. مأمون عبد الحليم وجيه: القلب المكاني في البنية العربية، مجلة كلية دار العلوم، الفيوم، مصر، ع:24، 2010م، ص.3.

[3]. المرجع نفسه، ص.3.

كما نجد من مصادرنا التّراثية القلب عند **"ابن جني"**: (باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير) يقول: «اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير، فأمكن أن يكون جميعاً أصلين ليس إحداهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يكن ذلك حكمت بأنّ إحداهما مقلوب عن صاحبه، ثمّ أرأيت أيهما الأصل، وأيهما الفرع، وسنذكر وجوه ذلك مثال ذلك في قولهم: جذب وجبذ، ليس إحداهما مقلوباً عن صاحبه».[2]

يعد الجانب الدّلالي معيارا أساسيا في تحديد كلمات القلب المكاني ، فكلمات القلب المكاني تتفق في المعنى ، وهناك كلمات تتفق في الأصوات وتختلف في المعنى، فهذه الكلمات لا تدرج في دائرة القلب المكاني، ومن أمثلة هذه الكلمة : العرس_ السعر.

جَذَبَ / جَبَذَ. لا يوجد قلب هنا وليس إحداهما مقلوب عن الآخر، لأنّ كل منهما أصلاً لنفسه وهذا ما ذكره **"ابن جني"** وقصده.

أمّا إذا اتفقت الكلمتان في المعنى فإن الكلمتين في هذه الحالة تدرجان في دائرة القلب المكاني، نحو: صاقِعة/ وصاعِقة.

فالقلب هو تغير فونولوجي يحدث داخل الكلمة يؤثر في ترتيب أصواتها، وهي ظاهرة موجودة بكثرة عند علماء العرب في مصادرهم، ويعتبر **"الخليل ابن أحمد الفراهيدي"** أول من التفت إليها واشتهر بها، ونجد كذلك من علماء التّراث **"ابن جني"** و **"سيبويه"** ...وغيرهم، ونجده في الدّرس اللّغوي الحديث عند علماء العرب والغرب.

---

[1]. ينظر: إسراء عربيي الدوري: ابن جني ناقداً لغوياً، دار أسامة للنشر، العراق، ط.1، 2011م، ص.63.

[2]. ابن جني: الخصائص، ج.2، ص.69.

3.3.1 . الإدغام :

لقد اهتم علماء العرب . النحاة وعلماء الصرف والقراءات القرآنية . بدراسة هذه الظاهرة وأولوها عناية كبيرة. وقبل أن نعرض مسار هذه الظاهرة نعرفها:

لغةً: في لسان العرب **"لابن منظور"** يقول الإدغام : مصدر من أدغم ، يقال دغم الغيث الأرض، وادغمها، إذا غشيها، والإدغام : إدخال الشّيء في الشّيء، و إدخال اللجام في أفواه الدواب ، وإدغام الحرف في الحرف مأخوذ من هذا، وكلاهما ليس بعتيق إنما هو بكلام نحوي.[1] فالإدغام لغةً هو إدخال الشّيء في الشّيء، أما في اللّغة هو إدخال الحرف في الحرف.

اصطلاحاً:

ويعرف الإدغام : «أن تنطق بحرفين مثلين من مخرج واحد دفعة واحدة، والحرفان المثلان الأول منهما ساكن أصالة أو عرضا، والثاني متحرك».[2] وهو أن يكون للحرفين مخرج واحد ويكون الأول ساكن والثاني متحرك، كقولك: (شدّ) والأصل (شدْدَ)، أدغم حرف الدال في الدال وأصبحت تنطق حرف واحد .

ويقول **"ابن عصفور"** في ذلك: «الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة، ووضعك إيّاه بهما موضعاً واحداً، وهو لا يكون إلاّ في المثلين أو المتقاربين».[3] "في المثلين" الذي يقصد به **"ابن عصفور"** في تعريفه هما اللّذان اتفقا في المخرج والصّفة ، أمّا المتقاربان فهما المتقاربان في المخرج والصفة.

---

[1]. ابن منظور: لسان العرب، ص.1391.

[2]. حازم علي كمال الدين : دراسة في علم الأصوات، ص.121.

[3]. ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ج.2، تح: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط.1، 1407هـ ، 1987م، ص.633.

الإدغام ضرب من المماثلة وتنطبق عليه بعض أنواع المماثلة التي سبق ذكرها ، لكن للإدغام أنواع أخرى ومن أشهرها:

أ. ينقسم الإدغام بحسب نوع العلاقة بين الصّوتين إلى ثلاثة أقسام : إدغام متماثلين، إدغام متجانسين، إدغام متقاربين. يقول" **أبو بكر احمد ابن الجزري**": " اعلم أن الحرفين إذا التقيا إما أن يكونا مثلين أو جنسين أو متقاربين:

فالمثلان: ما اتفقا مخرجا وصفة، كالباء والباء، والتاء والتاء، والجيم والجيم، واللام و اللام.. والمتجانسان: ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة ، كالدال والطاء ، والثاء والذال، وكاللام والراء، والمتقاربان: ما تقاربا في المخرج أو الصّفة، كالدال والسين، والثاء والتاء، و الضاد والشين.[1]

قال "**ابن سراج**" (**ت 316**) في تعريف الإدغام: «هو وَصْلُكَ حرفا ساكنا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما حرفا واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف».[2] أيْ أنّك تنطقهما حرف واحد وبالضغط على الحرف المشدد ليصير حرفا واحد، في ضعف المدة الزمنية التي ينطق بها الحرف المتحرك الغير مشدد.

[1]. ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات في العشر، ج.1، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص. 278.

[2]. ابن سراج: الأصول في النحو، ج.3، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.3، 1417هـ ، 1996م، ص.405.

ومنه قول"**ابن جني**" (**ت392هـ**): «أنّ الإدغام هو تقريب صوت من صوت».[1] ويعني هذا أنّ الإدغام هو التقاء حرف ساكن بحرف متحرك فيصبحان حرفاً واحدا، ويشتدّ الحرف بتداخلهما فإنّ الإدغام يؤدي إلى قلب الصوت إلى نظيره ونطقهما نطقا واحدا .

ومن أوائل علماء العربية القدماء المعتنين "بالإدغام" نجد كذلك "**سيبويه**"، حتى عده محور دراسته للأصوات العربية، وقد ترسم خطاه على من تلاه . على اختلاف العرض . بالكلام، كالذي نجده عند "**المبرد**" في المقتضب و "**الزمخشري**" الذي تعرض للإدغام... و"**ابن الجزري**" في " النشر" و"**السيوطي**" في "الهمع".[2]

ولا تخرج تعريفات علماء العربية والتجويد للإدغام عن هذا المعنى، وأصل ذلك كله وارد في كلام "**سيبويه**"، ويتضمن كلامه هذه العناصر الأساسية في تعريف الإدغام، "وهو أن يلتقي حرفان متماثلان أو متقاربان، من كلمة أو من كلمتين، والأول منهما ساكن، أو متحرك فَيُسَكَّنُ، وَيُنْطَقُ بهما دفعة واحدة، يعد قلب الأول من جنس الثاني إذا لم يكن متماثلين، وذلك لأنّ النطق بالصّوت الأول ثم العودة إلى الموضع نفسه لنطق الصوت الثاني فيه، فيلجأ المتكلم إلى التخفيف من تلك المشتقة بالإدغام.[3]

كان المتقدمون من علماء العربية والتّجويد يستخدمون مصطلح "المتماثلين"و"المتقاربين"، ولم يرد عندهم مصطلح المتجانسين، لكنّ هذا المصطلح أخذ مكانه في الدِّراسات الصّوتية العربية القديمة.

فالإدغام ظاهرة صوتية عالجها النحاة قديماَ وحديثاً، وهي ظاهرة عامة توجد في أغلب اللّغات تطرق لها العرب والغرب، حتى وإن اختلفت بعض المفاهيم بينهم فتبقى الفكرة للظاهرة نفسها.

---

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.2، ص.139.

[2]. ينظر: خليل إبراهيم عطية: في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، د.ط، 1983م، ص.81.

[3]. ينظر: سيبويه: الكتاب، ج.4، ص.437.

1 . 3 . 4. الوقف: لكل حدث كلامي مبدأ ومنتهى، قد تتخلله توقفات بحسب طول ذلك الحدث، ويستدعي تلك التوقفات أحد أمرين :

الأول: حاجة المتكلم إلى إعادة ملء رئتيه هواء، ليستأنف عملية النطق من جديد. **الثاني**: حاجة المتكلم إلى إبراز المعنى أو تحديده بالوقوف في مواضع معينة من كلامه.

الوَّقف بفتح الواو وسكون القاف، مصدر وَقَفَ الشَّيء وأوقفه بمعنى حَبِسَه وأحْبَسَه، وتُجْمع أوقاف ووقوف[1] ، وسمي وَقفاً في الشّرع الإسلامي يعني وقف المال، أي حبس المال على الجهة المعنيّة.

إذا كانت مادة (**وَقَفَ**) تشير بمدلولها اللّغوي إلى الكَفِّ عن الفَعلِ أو القول؛ فإنّها تعني في اصطلاح القرّاء: قطع الصّوت، وفيما ورد عن **"ابن الجزري"** في كتابه "النشر في القراءات العشر" أنّه ما« ذكر عن "الخزاعي" أنّ "عاصماً" و "الكسائي" كان يطلبان الوقف من حيث يتمّ الكلام، و"حمزة" اتفقت الرواة عنه أنّه كان يقف عند انقطاع النفس» [2]ويقف في آخر الكلام زمناً من أجل التنفس فيه بنية استئناف القراءة، «وكان يشركه في هذا المدلول عند الأقدمين اصطلاحان آخران هما: السكت، والقطع، أما المتأخرون فقد فرقوا بينهما؛ فجعلوا السكت دون الوقف زمناً ولا تنفس معه، وجعلوا القطع للانتهاء من القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى».[3]

واختلف القراء في طريقة الأخذ به فهناك من يلجأ ويكون مضطر إليه، وهناك من يستخدم الوقف متعمد، و**"ابن الجزري"** في كتابه يقول: « فكان "حمزة الزيات (ت156) يقف مضطراً عند انقطاع نفسه،

---

[1] . ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج.9، ص.ص.359.360.

[2] . ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج. 1، ص.238.

[3]. اسماعيل أحمد الطحان: التغيرات الصوتية في الوقف في اللغة والقرآن،كلية الشريعة والدرسات الإسلامية، قطر، د.ط، 1407هـ ، 1987م،ص.ص.5.4.

ولا يتعمد وقفاً معيناً».[1] فالوقف بهذا ينقسم إلى قسمين:« اختياري واضطراري»[2] وهذا التقسيم ذكره **"ابن الجزري"** في كتابه.

ويمكن التأريخ لهذه الظاهرة، أو يمكن القول أنّ بدايات ظاهرة الوقف عرفت في العصر الإسلامي، بل في بداية نزول القرآن الكريم، والوقف جاء من الرسول صلى الله عليه وسلم، ورد: « عن أم سلمة رضي الله عنها : أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته، آية آية، يقول: (**بسم الله الرحمن الرحيم**) ثم يقف، ثم يقول: (**الحمد لله رب العالمين**) ثم يقف، ثم يقول: (**الرحمن الرحيم**)... »[3]، أي انّه صلى الله عليه وسلم، كان يقف بعد كل آية، وقد علمهم ذلك لأنّه " لا يمكن للقارئ أن يقرأ السّورة أو القصّة في نفس واحدة، ولم يجز التنفس بين الكلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار الوقف، للتنفس والاستراحة، وتعين بعده ارتضاء الابتداء.[4]

إنّ موضوع الوقف في القران الكريم من الموضوعات الهامة والأثيرة ؛ وتناوله علماء الدّراسات القرآنية (القراءات القرآنية)، ولا يقل اهتمام اللّغويين عنه، و"من أقدم الكتب التي وصلت إلينا، وأفردت لهذا الموضوع وسلمت من قبضة الضياع كتاب الإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لـ **"أبي بكر الانباري" (ت 326هـ)**،[5] فيعتبر أول من تطرق لموضوع الوقف من القراء القدامى، ونجد كذلك من

---

[1]. المرجع السابق، ص.309.

[2]. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر،ج.1، ص.225.

[3]. المرجع نفسه، ص.226.

[4]. ينظر: المرجع نفسه، ص. 225.

[5]. ينظر: هايل محمد الطالب: ظاهرة التنغيم في التراث العربي، مجلة التراث العربي، دمشق، سوريا، ع:91، 1424هـ ، 2003م، ص.91.

علماء القدامى "**أبو عمرو الداني**" ، ولكن هؤلاء العلماء رغم حديثهم عن الوقف لم يضعوا تعريفا لهذه الظاهرة، وأول من عرف الوقف من القراء، هو "**ابن الجزري**" .

مثال عن الوقف:

الوقف في فواصل القرآن الكريم:

حذفت ياء المتكلم في فواصل القرآن الكريم، وكان الوقف على آخر الكلمة دونها، نحو قوله تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ**﴾.[1] والأصل "نُذُريْ" فالوقف هنا على الرّاء لمناسبة رؤوس الآية ، قال "**السيوطي**": «اعلم أنّ المناسبة أمر مطلوب في اللّغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول، منها حذف ياء الإضافة».[2].

أمّا الوقف عند النحويين القدماء، ذكره "**سيبويه**" (**ت 180هـ**) في باب أسماه (باب الوقف في آخر الكلم في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف) .[3]

و أنّه سمع بعض بني تميم من بني عدي، يلحقون تاء التّأنيث الساكنة، نحو: (ضربت، وأخذت) هاء السكت في الوقف، ويكسرون تاء الفعل، لالتقاء الساكنين لتبين الهاء، نحو (ضربته، وأخذته) فإذا وصلوا سكنت التاء، وبانت الهاء بما يليها من الواو، نحو (ضربته أمس) و(أخذته منا).[4]

---

[1]. سورة القمر، الآية:18.

[2]. السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1429هـ ، 2008م، ص.457.

[3]. سيبويه: الكتاب، ج.4، ص.168.

[4]. ينظر: المرجع نفسه، ص.180.

والقدامى يرون أنّ الوصل هو الأصل، وأنّ الوقف خلاف الوصل؛ لأنّه طارئ على الكلمة أمّا الوصل فهو الأصل حيث تجري فيه الأشياء على أصولها.

و توصل علماء العربية قديماً إلى ظاهرة أو خصيصة مهمة من خصائص اللّغة العربية وهي: **أنّ العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك.**[1] وانطلاقاً من ذلك فقد تطرقوا إلى هذه الظاهرة وتناولوها من حيث مفهومها وأقسامها مع بقية علماء القراءات القرآنية وعلماء النحو القدامى، كما تناولها كثير من علماء اللّغة المحدثين من بينهم **"تمام حسان"** وغيرهم من علماء اللغة.

وباب الوقف بحث مشترك بين علم النحو وعلم القراءات، وهو ظاهرة صوتية تحمل دلالات سياقية توصل للحرف المتحرك معاني تركيبية، وله عدة وجوه فهو يحتاج إلى فصول ومباحث لدراسته، فهذه إلاّ مقتطفات منه، وذلك لأنّ اللّغة العربية لغة وقفية، فالعرب لا تبدأ كلامها بساكن، ولا تقف على متحرك.

[1]. ينظر:ابن جني: الخصائص، ج.2، ص.328.

خاتمة:

علم الأصوات هو فرع من علم اللّغة العام موضوعه الصّوت اللّغوي، ويتفرع إلى علمين الفونيتيك الذي يدرس الصوت اللّغوي من حيث مخارجه وصفاته ...وتقوم دراسته بالوصف والتحديد، أمّا علم وظائف الأصوات فيهتم "بالفونيم" ووظيفته في اللّغة لأنّ الفونيم هو الأساس والمعتمد في دراسة وظيفة الصوت، ومن مباحثه: الفونيم، المقطع، النبر، التنغيم، الإبدال، القلب المكاني، الإدغام، الوقف...إلخ.

والفونيتيك والفونولوجيا علاقة وطيدة بينهما، فأحدهما مكمل للآخر، على الرّغم من الاختلاف بينهما، إذ تربطهما اللّسانيات كمادة والصّوت موضوع لهما.

ففي دراستنا هذه تعرضنا لأهم المظاهر ولم تسعنا صفحات البحث إلى التطرق إليها جميعاً وذلك لضخامة التراث اللّغوي عند العرب عامة، و البحث الصّوتي عند العرب خاصة، وتعدد الآراء بين القدماء والمحدثين، فعالجنا هذه الظواهر من حيث المفهوم والمصطلح فقط.

الفصل الثاني:

المصادر التراثية في الدّرس التركيبي عند اللسانيين المحدثين.

. التركيب بين القدامى والمحدثين.

. الجملة العربية بين القدماء والمحدثين.

. عناصر التحويل في الجملة العربية.

تمهيد:

يعد البحث التّركيبي من مستويات التحليل اللساني الحديث، وتناوله علماء اللّغة قديماً وحديثاً من مفهوما ومصطلحاً ليصلوا إلى قواعده، وكان أهم ما وسمت به هذه الدّراسات أنها جمعت كل هذه الفروع تحت عنوان واحد هو "علم اللغة" أو ما يعرف " المقاربة اللسانية"، التي تكتسي المنهجية للانطلاق من النظام والنسق اللّساني فيبحث في مستوياته منها التركيبية.

وتتعدد الآراء بين العلماء في مباحثه، هناك من يرى أنّ ما جاءت به الدِّراسات اللّغوية الحديثة، هي أصيلة في مادتها وأنّ هناك قطيعة بين التّراث والحداثة، ونجد من اللّغويين من يثبت العكس أنّ ما جاء به اللّغويين حديثاً كان موجوداً في التراث النحوي التركيبي لدى القدماء، حتى وإن اختلفت بعض المفاهيم والاصطلاحات فالتّصور يبقى نفسه، وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الآتي.

الفصل الثاني: المصادر التراثية في الدرس التركيبي عند اللسانيين المحدثين.

I/ الدراسة التركيبية في التراث العربي.

1.2 . 1 . مفهوم التركيب:

التركيب لغةً:

كلمة "التركيب"structure[1] « يدل اشتقاقها على طَرِيقَةِ بِنَاء الشَّيء وإقَامَته».[2] وجَاءَ فِي المعْجَم الوَسِيط: «جَعَلَهَ يُرَكَّب، وَوَضَعَ الشَّيء بَعْضُه عَلىَ بَعْضٍ، وَضَمَّهُ إلى غَيْرُه، فَصَار شَيئاً واحِد».[3]

يراد بالتركيب هنا على معنى وضع أو ضمُّ شيء على شيء ، يقول **"ابن منظور"**: «وفي حديث أبي هريرة، رضي اللّه عنه، قال: " فإذا عُمَرُ قد رَكِبني: أي تبعني وجاء على أثري، لأنّ الراكب يسير بسير المركوب؛ يقال: رَكِبْت أَثَره وطريقَه إذا تَبِعْتَهُ مُلْتَحِقاً به».[4] يقصد به ضمّ خطاه في خطى غيره.

والتّركيب من الفعل رَكَبّ، يُرَكِبُ تَرْكِيباً، يعني وضع الشّيء على شيء ليصير شيئاَ واحد.

والتّركيب في اللّغة « ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى"؛ كبعلبك، وزيد غلام... فضمُّ أحد الكلمتين إلى الأخرى، تركيب والمجموع مركب، سواء كان بينهما نسبة أم لا. بخلاف التأليف؛ إذ يشترط فيه وقوع

---

[1]. مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط.1، 1995م، ص.272.

[2]. ماريو باي: أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط.8، 1419هـ ، 1998م.ص.52.

[3]. مجمع اللّغة العربية: معجم الوسيط، مكتبة شروق، القاهرة، مادة : ركب،ط.4، 1425هـ ، 2004م، ص.368.

[4]. ابن منظور: لسان العرب،ج.1، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، د.ط، 1430هـ ، 2009م، مادة، ركب، ص.502.

الألفة بين الجزأين . فهو أخص منه ، وهو تركيب وزيادة».[1] وتجتمع هذه التعاريف على أن التركيب هو ضم وتأليف وبناء وجمع بين وحدتين فأكثر.

واصطلاحاً:

أ. مفهوم التركيب عند القدماء:

والتركيب في الاصطلاح «انتقل المعنى المعجمي إلى المعنى الاصطلاحي فصار التركيب عند اصطلاح الفلاسفة : تأليف الشّيء من مكوناته البسيطة ويقابله التّحليل».[2]

فالتركيب في التّراث العربي يتضمن عدة تعريفات، فهو عند **"سيبويه" (ت 180هـ)**: يتمثل في علاقة المسند والمسند إليه"، ويقول عنهما في كتابه « وهما ما لا يستغني أحد منهما عن الآخر».[3] والتركيب هنا يدل على اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنوية وهذا ما ذهب إليه **"سيبويه"** .

التركيب عند **"الخليل" (ت 175هـ)**: «أن تعتبر الحروف بأصواتها و حركاتها وانضمامها لحروف أخرى انضمام الحروف في الكلمات، والكلمات في أنساق تؤدي موقع من الدّلالة المعنوية، فيكون إذن نسيجاً من العلاقات التي تقوم بين الحروف والكلمات. وهذا ما بحثه العرب فيما يسمى الإسناد».[4]

---

[1]. عبد الله بن أحمد الفاكهي: كتاب الحدود في النحو، تح:رمضان أحمد الدميري، جامعة الأزهر، القاهرة، د.ط، 1408هـ ، 1988م، ص.76.

[2]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط.1، 1437هـ ، 2006م ، ص.253.

[3]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.23.

[4]. عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص.132.

فالتركيب عند "**سيبويه**" يتمثل في علاقة المسند والمسند إليه؛ وهذا ما نجده في "الجملة"، أمّا عند "**الخليل**" التركيب يتمثل في علاقة أو ألفة الأصوات ببعضها البعض؛ وهذا ما نجده في " الكلمة"، وعلاقة الإسناد في "الجملة" ومنه فالتركيب يدرس تركيب الكلمة ؛ أي الوحدة المعجمية والجملة.

التّركيب عند "**عبد القاهر الجرجاني**" (**ت 471هـ**)، يصطلح عليه مصطلح "**النّظم**"، في قوله: أنّ النظم هو توالي الألفاظ في النطق، وتناسق دلالتها وتلاقي معانيها بالوجه الذي يقتضيه الكلام ، وقولنا نظم الألفاظ بعضه ببعض.[1] ويفهم من ذلك أنّ الكلام لا ينظَم إلاّ إذا كانت هناك علاقة بين وحداتها اللّغوية لتشكل دلالة تخضع لنظام يحكمها.

ذهب "**عبد القاهر الجرجاني**" إلى أنّ التأليف يكون بين الوحدات اللّغوية داخل تركيب معين، أمّا تآلف الوحدات الصّوتية أو الحروف في الكلمة لا يشترط فيها التأليف بقوله: « وذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها فقط وليس نظمها بمقتضى عن المعنى(...)، وأمّا نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك، لأنّك تقتفي في نظمها آثار المعاني في النفس، فهو إذاً نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس معناه ضم الشيء إلى شيء كيف جاء واتفق ».[2]

فهو يرى أن تآلف أو نظم الحروف بعضها ببعض تركيب دون معنى هكذا، أي أنّها ضم حرف إلى حرف دون تقفي المعنى فلا يقتضيك هنا البحث عن المعنى، على عكس تآلف الوحدات اللّغوية في نظمها وعليك هنا تقفي معناها، وهذا عكس ما ذهب إليه "**الخليل ابن أحمد الفراهيدي**" الذي يرى أن التّأليف لا

[1]. ينظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد رضا ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1409هـ ، 1988م، ص.40.

[2]. المرجع نفسه، ص.40.

يكون في تآلف الكلمات بعضها البعض وفقاً للمعنى، فهو يشمل كذلك الحروف، وهذا ما ذهب إليه **"ابن جني"** في التّراث العربي وهو كذلك عند المحدثين.

إلاّ أنّ **"ابن جني" (ت392هـ)** ذهب بقوله أنّ للحروف دلالة بعضها ببعض، دلالة الأصوات على المعاني، فقوله في تفريقهم بين "الخضم" و "القضم"، فالخضم لأكل الرّطب، والقضم للصّلب اليابس،[1] فنظم هذه الحروف تبعاً لدلالتها، عكس ما ذهب إليه **"عبد القاهر الجرجاني"** بقوله أنّ ليس هناك تآلف بين الوحدة الصّوتية ومعناها، فالتآلف يكون في الكلام فقط.

وقول **"ابن يعيش"(ت 553هـ)** في شرح المفصل : «وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احدهما إلى الأخرى فعرفك بقوله أسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع كلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى».[2]

وهذا التعريف نفس تعريف **"الخليل"**، و**"سيبويه"** إلى أنّ التّركيب يكون في تآلف الكلمات ببعضها البعض وفق علاقة دلالية بينهما، إلاّ أنّ **"الخليل"** عنده التآلف يكون كذلك بين علاقة الحروف ببعضها البعض.

تتعدد الآراء وتختلف المفاهيم والتصورات لكل واحد حسب وجهته، كما نظرنا سابقاً، فوجدنا هناك من يرجع تركيب وتنظيم الوحدات الصّوتية والوحدات اللّغوية لمقتضى المعني، في حين نجد من يلغي فكرة تآلف وتنظيم الوحدات الصّوتية.

ب . مفهوم" التركيب" عند المحدثين:

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.20.

[2]. ابن يعيش: شرح المفصل، ج.1، المنيرية، مصر، د.ط، د.ت. ص.20.

مفهوم التركيب عند **"عبد العزيز عبد الدايم"** بقوله : «فالتركيب يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في عناصر صغرى، وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث، وهو الوحدة الكبرى ».[1]

وهذا التعريف هو نفسه ما قدمه العلماء في التّراث العربي أنّ التركيب عندهم يمس الوحدة الصغرى(الكلمة) أولاً فيما بينها، ويقصد تآلف الحروف بعضها ببعض وفق معنى محدد لها، ثم تآلف عناصر الوحدات الصغرى (الكلمات) بمقتضى المعنى، لتشكل الوحدة الكبرى، ويقصد بها هنا (الجملة).

هناك اختلاف في تحديدهم للمصطلح، فيقصد هنا **"عبد العزيز عبد الديم"** "بالوحدة الصغرى" (الكلمة)، "والوحدة الكبرى" (الجملة). على الرغم من اختلاف المصطلحات إلى أنّ المفهوم والتصور يبقى نفسه.

ومن تعريفات التركيب عند اللّسانيين المحدثين يكون: «بتأليف وحدتين أو عدة وحدات متتابعة في السلسلة الكلامية».[2] إذ يجب أن يجمع التركيب بين وحدتين لغويتين ذات دلالة وفق علاقات بينهما.

وهذه العلاقات قسمها **"دوسوسير"** إلى نوعين: (العلاقات الاستبدالية و العلاقات الرّكنية).

ويمكن تمثيل العلاقات التركيبية والاستبدالية في الشكل الآتي:

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، ص.254.

[2]. عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص.134.

محور التراكيب

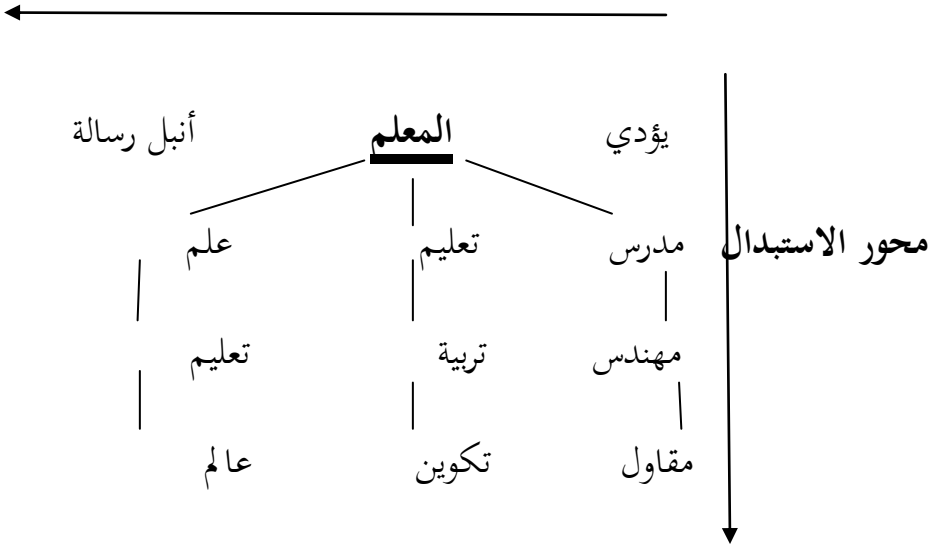

مخطط رقم 2: يوضح مفهوم العلاقات الاستبدالية والتركيبية.

يرتد "**دسوسيور**" في حديثه عن التركيب اللّغوي إلى ضرب من البساطة، و التي يعتمد فيها من الوصف التشخيصي لعناصر البنية اللّغوية، متحرياً بذلك العلاقة المزدوجة التي تنظمها في البعدين الأفقي والعمودي.[1]

فالتركيب عنده يقوم وفق علاقتين؛ العلاقات التركيبية التي يكون فيها تركيب للوحدات اللّغوية الصغرى والكبرى، والتي تقوم وفق علاقة ذات دلالة لغوية، والعلاقات الاستبدالية يتم فيها استبدال وحدة لغوية بأخرى وهكذا.

التركيب عند الوظيفين:

[1]. ينظر: قدادرة عبد السلام: المبحث التركيبي في الدّراسة اللسانية الحديثة، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004م، ص.41.

"أندري مارتنيه" يعرف التركيب بقوله: هو « التّركيب اللّساني الوظيفي الذي يدرس دراسة العلاقة بين المونيمات، وما ينتج عن ذلك من تأثير في طبيعة التراكيب وتتحدد وظيفة كل مونيم داخل الجملة انطلاقاً من هذه العلاقات».[1]

" المونيم" مصطلح حديث وهو ما يعرف بـ"الكلمة" الوحدة اللّغوية الصغرى، فالتركيب عنده هو العلاقة التي تقوم بين هذه المونيمات لكي تؤدي وظيفة لغوية، داخل نظام لغوي معين، وهذا المفهوم لا يخرج عن المفاهيم السابقة، إلى أنّ **"أندري مارتيني"**، أضاف مفهوم "الوظيفة". ودرس القدماء وظيفة الكلمات والجمل والعلائق التي تربطها.

تنوعت التعريفات الألسنية لمصطلح التركيب غير أنها تمحورت في فكرة واحدة هي : نظم وتأليف الكلمات والجمل بين وحدتين أو أكثر.

عالج النحاة القدماء التّركيب معالجة شاملة شملت جوانبه المختلفة، اتصفت معالجتهم في مصادرهم بالدقة والشمول ، حيث درسوا التركيب من كلّ جوانبه، أمّا المحدثون درسوا التركيب بمفاهيم مختلفة على حسب توجهاتهم وحتى وإن اختلفت وجهتم في ذلك يبقى التصور نفس ما قدّمه القدّماء.

2 . 1 . 2. الفرق بين علم النحو وعلم التراكيب:

ومن الجدير بالذكر أن الدّرس النّحوي اليوم يفرق بين علم النحو والتراكيب؛ فلقد تعرفنا على تعريف" التركيب" لغةً واصطلاحا وقبل أن نفرق بينهما سنتعرف على مفهوم النحو. فالنحو لغةً: يطلق على معان

[1]. نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الأدب، عنابة، الجزائر، د.ط، 2003م. ص.106.

عدة قد يأتي «بمعنى القصد، وبمعنى البيان، وبمعنى الجانب، وبمعنى المقدار، وبمعنى المثْل، النوع ، البعض، القريب، القسم».[1]

ويأتي كذلك بمعنى الاتجاه أو الوجهة وذلك على حسب المعنى المقصود « وسبب تسميته بذلك قول سيدنا علي . رضي الله عنه : أُنْحُ هذا النحو، فسُميّ بذلك تبركًا وتيمنًا بلفظ الواضع له».[2] وما يقصده هنا "بالنّحو" هو اتباع نهج القدماء في فصاحة كلامهم.

كذلك نجد قول **"ابن سراج" (ت316هـ)** في تعريفه للنحو:«النّحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب».[3] عن طريق النقل المباشر للمادة اللّغوية من العرب الأقحاح، بعد رحلة البحث التي قام بها مجموعة من علماء العرب القدماء، ومن خلالها تمّ استنباط من كلامهم مجموعة من القواعد والقوانين، والتي يجب علينا إتباعها لحفظ اللسان العربي من الخطأ والزلل.

وفي ذلك نجد تعريف **"ابن جني" (ت392هـ)** للنّحو على أنّه: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة والنسب والتّركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة ».[4]

فنجد في هذا التعريف أنّه ذكر كلمة **"تركيب"** في تعريفه للنّحو، فالنحو يدرس التّركيب من حيث القواعد والقوانين النّحوية التي وضعها العلماء لحفظ اللسان من الخطأ واللّحن، يهتم بأواخر الكلمات، أمّا التّركيب

---

[1]. عبد الله بن أحمد الفاكهي: شرح كتاب حدود النحو، ص.51.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص.51.52.

[3]. ابن سراج: الأصول في النحو، ج.1، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1417 هـ ، 1998م، ص.35.

[4]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.34.

يدرس الجملة من حيث هي علاقة اسنادية ، كما عرفه **"سيبويه"** «علاقة المسند بالمسند إليه»[1]، وأنّ القول و التعبير لا يكون نحوياً إلا إذا تمّ وفق نظام معين تفرضه اللّغة المراد دراستها.

فقد تكون الجملة صحيحة نحوياً، ولكن المعنى غير مقبول وذلك نحو قولنا:(ظهرت النّجوم وضح النّهار)، ومن ذلك ميزوا بين قبول المعنى والنحوية.

هذا المثال يوضح نقطة مهمة وهي أنَّ الجملة قد تكون صحيحة من حيث الإعراب "النّحو"، ولكن المعنى غير مقبول، وهذا ما لا نجده في التّركيب.

و**"سيبويه"** في كتابه، يقول: في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة): «فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن، فقولك: أتَيتُكَ أمْس وسآتيك غداً. وأمَّا المحال فأن تنقض أوَّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتُك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٍ يأتيك، وأشباه هذا.وأمّا المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».[2]

ومن خلال هذا القول نستنتج أنّ هناك جمل قد تكون صحيحة من حيث النّحو، ولكنها خاطئة من حيث التركيب والدّلالة، وهنا يظهر الفرق بين النّحو والتّركيب.

ومن ذلك ما نجده في الأمثلة الآتية:

. سوف أشرب ماء البحر، حَملت الجبل، أتَيتُكَ أمْس وسآتيك غداً.

---

[1]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.23.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص.25.26.

وبذلك "**التركيب**" يهتم « بنظم الكلمات في "وحدات لغوية"(...)، ومقابلة لغة بأخرى من حيث تركيب البنية النّحوية، ويهتم أيضًا بدراسة طريقة نظم الكلمات لتكوين الجمل والقواعد التي تخضع لها هذه الجمل، مثل: التّصريف وترتيب الكلمات(...)، ونتيجة لهذه الدّراسات النّحوية واللّغوية ظهرت اتجاهات مختلفة تفرز لنا مئات المصنفات في موضوعات نحوية شتى».[1]

فالتركيب هو طريقة نظم الكلمات وفق قواعد وقوانين تحكمها وتنظمها، والوحدات اللّغوية عند تركيبها تخضع للقاعدة النحوية.

ونستنتج من ذلك أنّ النّحو هو العلم الذي يهتم بأواخر الكلمات إعراباً وبناء، ويعرف بالنمط النّحوي للجملة، ويعرف عند اللّسانيين المحدثين " بالنحو الوظيفي"، وهو ذلك النّحو الذي يهتم بتجاور الكلمات مع بعضها البعض بغرض تأدية المعنى النّحوي والمعنوي "الوظيفي" معاً، والنّحو هو الذي يحمي اللّسان العربي من اللّحن ويعصمه من الخطأ.

أمَّا التركيب فهو يهتم بالكلمة " المعجم" وما يتألف منه ، ويهتم كذلك بالجملة وتركيبها من تقديم وتأخير وحذف...الخ. على عكس النحو الذي يدرس الوحدات الكبرى أي ما يتألف من وحدتين دالتين أو أكثر.

2 . 1 . 3 . أقسام التركيب.

تقسيم القدماء للمركبات:

وقد قسم النحاة القدماء وعلماء اللّغة حديثاً المركبات وفقاً للنسبة القائمة بين عناصرها:

[1]. هادي نهر: البحوث اللغوية والأدبية، عالم كتب الحديث، إربد، الأردن، ط.1، 1430هـ ، 2009م، ص.ص.28.29.

أ . **المركب الإسنادي:" le syntagme predicatif "** وهو ما كان بين جزأيه إسناد أصلي ويشمل هذا القسم ما يعرف بالجملة الاسمية، ويتكون تركيبها من جزأين هما: المبتدأ والخبر، وما يعرف بالجملة الفعلية، ويتكون تركيبها من جزأين هما: الفعل وفاعله.[1] مثل: العِلْمُ نَافِعٌ، الصَبرُ جَمِيلُ، التَّعَلُّمُ ضروريٌ، فهذه جمل اسمية أو تركيب اسمي؛ (المبتدأ) فيها اسم مرفوع يكمل معنى الجملة (الخبر).

مصطلح "الإسناد" حظيّ باهتمام النّحاة قديماً وحديثاً، ومن القضايا الأولى التي تصدّرت الإسناد كتاب **"سيبويه"**، وقد ذكر **"المسند والمسند إليه"** منذ بداية الدّرس النحوي، يقول"عن المسند والمسند إليه" في كتابه «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر».[2]

وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فإذا ذكر الأول يلزم وجود الثاني لإتمام الفائدة، ومنه فالإسناد عند **"سيبويه"** « قرينة وعلاقة معنوية تركيبية تلازمية، تفيد تحديد المعنى النّحوي في تركيب معين يعتمد عليها المتكلم»،[3] فالأول يلزم وجود الثاني لعلاقة معنوية بينهما من أجل تحقيق المعنى النحوي.

. التركيب الإسنادي عند المحدثين:

التّركيب عند **"تمام حسان"** قرينة من القرائن النّحوية، والتي يمكن من خلالها تحقيق المعنى النّحوي، وعرف الإسناد على أنّه هو «العلاقة القائمة بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله، وهي قرينة تميّز المسند من المسند إليه، بمعنى أنّها تبرز العلاقة الموجودة بينهما».[4] ويكون إمّا جملة اسمية أو فعلية.

---

[1]. ينظر: ابراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، مكتبة لسان العرب، القاهرة، د.ط، 2001م، ص.39.

[2]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.23.

[3]. ينظر: يوسف وسطائي: الإسناد في نمطية النحوي والبلاغي، مجلة التراث العربي، دمشق، ع:114، 2009م، ص.208.

[4]. نسيمة نابي: مناهج البحث اللّغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010م، 2011م، ص.26.

وعند **"اندري مارتينيه"** «هو النواة التي تقوم على أساسها الجملة، وترتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالعناصر اللسانية ويسمى المركب الإسنادي، وكل ما يضاف لها يسمى فضلة أو إلحاقاً لأن الكلام يستقيم بدونها من الناحية الوظيفية».[1]

"أندري مارتيني" في مفهومه هذا أدخل مفهوم "الوظيفة"، فالمركب الإسنادي عنده هو نواة الجملة والتي تتكون من "مسند ومسند إليه"، وبهما يتحقق "المعنى الوظيفي"، وغير ذلك فهو يسمى فضلة.

ومنه نستنتج أنّ المركب الإسنادي هو العلاقة التي تقوم بين مسند ومسند إليه وفق قرينة معنوية، ومصطلح "الإسناد" مصطلح تراثي موجود في المصادر التّراثية منذ نشأة الدّرس اللّغوي عند العرب، وهناك من النحاة من يطلق عليه مصطلح الجملة ، واستعمله المحدثون من علماء العرب والغرب.

ب . المركب التقييدي:

هو ما كان بين جزأيه نسبة تقييدية، بأن يكون أحد الجزأين قيدا للآخر« وهو مجموع العناصر اللّغوية التي تؤلف وحدة لغوية(...)،ولا تتم إلاّ بتمام عناصرها، وفائدة هذا المركب هي التقييد الدَّلالي لأحد الجزأين للآخر».[2] فقد يكون القيد بالإضافة فيسمى مركباً إضافياً، وقد يكون بالوصف " النعت" فيسمى مركباً توصيفياً.

مثل: عبدُ العزيز ، هنا تركيب إضافي فهنا القيد بالإضافة.

المركب غير التقييدي وغير الإسنادي: وهذا يشمل ما يلي:

[1]. نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، ص.110.

[2]. وليد عبد الجابر: أصول الفصاحة النحوية معايير التحسين والتقبيح، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2022م، ص.100.

1 . المركب التضمني: وهو ما تضمن حرف عطف، مثل: (خمسة عشر)،إذا الأصل:(خمسة وعشر). [1]

والمركب المزجي: ويعني مزج كلمتين في كلمة واحدة، مثل(حضرموت)، ولم يعتمده النحاة قديما على السماع أجازوه قياساً [2]، المركب الصوتي[3]:مثل (سيبويه) يكون مختوم بـ (ويه).

وأضاف "**ابراهيم عبادة** " أقسام تركيب جديدة، بقوله : «سنعرض للمركبات على المستوى النحوي ومعتمدين على الواقع اللّغوي، والذي تمليه عناصر المركبات مميزين بينها بنوع الكلمة التي يبدأ بها المركب على النحو الآتي: المركب الفعلي: م.ف ، المركب الاسمي: م.س، المركب الوصفي، م.ص، المركب المصدري: م.مص، المركب الظرفي،...».[4] وهناك العديد من المركبات التي جمعها "**إبراهيم عبادة**" ذكرنا أهمها وهي كثيرة ، وذكرها علماء اللّغة قديماً وحديثاً في مباحثهم.

. أقسام التركيب عند اللسانيين المحدثين:

أ. التركيب عند "دوسوسير":

يقوم على أساس وحدتين لغويتين ذات دلالة في السلسلة الكلامية، « وأقسام التركيب عنده تقوم وفق علاقات، وهذه العلاقات قسمها "**دوسوسير**" إلى نوعين: قسم : العلاقات الاستبدالية، وقسم: العلاقات الرّكنية».[5]

---

[1]. المرجع السابق، ص.102.

[2]. ينظر: أحمد عطية السعودي: ظاهرة الترخيم في الدرس اللغوي، دار الأكاديميون للنشر، عمان، د.ط، 2013م، ص.93.

[3]. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ص.ص.40.39.

[4]. ابراهيم عبادة: الجملة العربية، ص.40.

[5]. ينظر: عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص.134.

العلاقات الاستبدالية هي أن نستبدل وحدة لغوية بأخرى دالة، وفق علاقات تركيبية تربطها بين وحداتها الصّوتية واللّغوية.

ب أقسام التركيب في الاتجاه الوظيفي:

ينظر إلى التّركيب على أنّه قسم من الوظيفة التي تؤديها اللّغة لإيصال المعنى للمتكلم، وذلك أنّ «وجود خيارات متعددة أمام المتكلم ضمن نظام اللّغة. فحين يختار المتكلم نظاماً معيناً يقدم من خلاله ما يريد قوله مع مراعاة ظروف الكلام، يتخلق سياق له وظائف محددة. فإنّ الخيارات لا تعني أنّها مترادفة لأن كل منها يركز على جانب معين»،[1]

فالخيارات عنده هي مجموعة من الوحدات اللّغوية المتعددة في ذهن المتكلم، ويختار منها ما يلزمه في إطار سياقه الراهن لتحقيق وظيفته اللّغوية.

ج . أقسام التركيب عند التوزيعيين:

ويمثلها "**بلومفيد**" في ذلك فالبنية التّركيبية عند التوزيعين تنطلق من مبدأ « أنّ اللّغة مؤلفة من وحدات تمييزية يُظهرها التقطيع أو التقسيم»،[2] وهذا التقسيم البنيوي يقوم بتفكيكها إلى وحدات ومؤلفات إمّا مباشرة أو نهائية، نحو:

" الأولاد يشاهدون التلفاز. فالجملة هنا تتألف من مكونين مباشرين هما:

1. الأولاد . 2. يشاهدون التلفاز.

[1] . أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص.297.

[2] . المرجع نفسه، ص.306.

نعرض لكلّ من هذين المكونين للتقسيم إلى مكونات مباشرة وأخرى أصغر منها، فينتج: 1. الأولاد= كما هي، 2. يشاهدون =مكون مباشر، التلفاز = مكون مباشر.

ثم نحلل هذه المكونات المباشرة إلى نهائية على النحو التالي:

1. الأولاد = ال +أولاد. 2. يشاهدون = يشاهد + ون. 3. التلفاز = ال + تلفاز.[1]

. المؤلف النهائي: غير قابل للتحليل إلى مؤلف أصغر منه.

. المؤلف المباشر: وهو قابل للتحليل إلى مؤلف أصغر منه.

د . التحليل عند "تشومسكي" لأقسام المركبات:

التحليل اللّغوي في المنهج التحويلي يقوم على الفكرة التوليدية عند **"تشومسكي"** في أقسام المركبات يدعى (بالمشجر التوليدي) أو (المشجر الركني)، الذي يعود بالجملة إلى عناصرها الأولية البسيطة، ...وكل عقدة من المشجر تشير إلى مؤلف من المؤلفات للجملة. [2]

. ومثال ذلك:

المثال: كتب الرجل الرسالة إلى الأستاذ بالأمس.

الرموز: ج= جملة، ركن فعلي=ر.ف، شبه جملة= ش.ج، فعل= ف، ركن اسمي= ر.ا، اسم=ا، حرف = ح. وفي النّحو العربي أمثلة تصلح للتحليل وفق المنهج التحويلي، ولاسيما كتاب **"سيبويه"**.[3]

---

[1]. ينظر: المرجع السابق، ص.308.

[2]. ينظر: علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص.83.

[3]. ينظر: المرجع نفسه، ص.ص.84.83.

فالتحليل التّوليدي التّحويلي هو شبيه بالنحو في التراث العربي وتقسيمه للتّركيب إلى مركبات .

وعكف علماء اللّغة على تحليل التراكيب الإسنادية في مختلف اللغات، لاعتقادهم أن أصول الإسناد متطابقة، حتى وإن اختلفت الصور والفروع، وسلكوا في تحليلها ثلاثة اتجاهات ، وهي الاتجاه الوظيفي، والاتجاه التوزيعي، والاتجاه التوليدي التحويلي.

2 . 1 . 4 . التركيب والمعنى:

يقتضى المعنى أن نوسع علاقة المفردة مع غيرها من المكونات، فالدّلالة المعجمية المستقلة افتراضاً والمتحولة إلى معنى، بمجرد اندراجها في التركيب تحفزنا إلى معناها المكتسب أولاً، وإلى معاني غيرها من المفردات التي ترتبطها ثانياً. ومنه للفظ دلالتان: دلالة تربط اللّفظ بما يحال عليه من خارج التركيب وهي دلالة سمتها الإفراد، ودلالة معنوية تربط اللّفظ بغيره لتنشيء علاقات معنوية، تنشأ مع غيرها داخل التركيب.[1]

وحاول الدّرس اللّغوي الحديث معالجة تراكيب جمل اللّغة باستقلال دلالتها ومعناها، وهذه الإشكالية ليست وليدة اليوم، فقد شكلت موضوع نقاش حاد مستفيض في الفكر اللغوي العربي التّراثي والفكر اللّغوي الحديث.[2] فقضية المعنى ليست وليدة العصر فعلماء اللّغة قديماً كذلك تنبهوا إليها وأولوها عناية فائقة في مؤلفاتهم.

ذلك أنّ الهدف والغاية هو تحقيق المعنى النحوي، لإنجاح عملية التواصل، «لما لها من دور فعال في الخطاب اللّغوي، وحين ننظر في علاقة التّركيب بالمعنى . بصرف النظر عمّا تقدمه زاوية النظر الأولى .

---

[1]. ينظر: عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقاربة لسانية، المطبعة الرسمية، تونس، د.ط، 2010م، ص.ص. 189.188.

[2]. ينظر: مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن، ط.1، 2010م، ص.35.

نلاحظ أنّ الاختلاف في حد المعنى لا تظهر معالمه إلاّ داخل التركيب، أي داخل الأبنية النحوية بسبب ما يلحق اللفظ من وسم مقولي دلالي» .[1] ويخضع التركيب لنظام لغوي معين، أي مجموعة من القواعد والقوانين التي تفرضها لغة المتكلم، فلكل لغة نظامها النحوي الخاص بها.

"الألفاظ في التراكيب تقام على المعاني التي يقصدها صاحبها، فالكلمات في ترتيبها إعراب عن أغراضه، وقواعد الإعراب تخضع للمعنى، وهو الأكثر أثراً في التّراكيب، فاللّغة العربية بها وجوه إعرابية كثيرة حملت على المعنى ، وهذا ما ذهب إليه **"ابن جني"** في كتابه الخصائص.[2]

وجاء في كتاب "**سيبويه**" في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة": «فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمس و سآتيك غداً، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخِره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضعه؛ نحو قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».[3]

تحدث "**سيبويه**" عن مسائل دلالية مهمة جدا، وقد جاء مختصراً ، فهو بين معنى كل قسم، إمّا بمثال أو مثالين، وإمّا بشرح مع التمثيل، لكن كلامه التبس على المتأخرين واحتاج إلى توضيح، ولذلك جاء شُرّاح يبينون المعاني المقصودة.

---

[1]. عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقاربة لسانية، ص.182.

[2]. ينظر: محمود عكاشة: الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، الأكاديمية الحديثة، القاهرة، مصر، ط.1، 2006م،ص.182.

[3]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.ص.26.25.

يمكن تحليل تلك الأنواع التي ذكرها "**سيبويه**" بالاستناد إلى شرّاح كتابه، وأعطى "**سيبويه**" مثالين دالين على معنى المستقيم الحسن وهما: أتيتك أمس، وسآتيك غداً.[1]

ويفهم منهما أنّ المستقيم الحسن من الكلام، إنّما هو الذي لا يتضمن خللاً في التركيب والدّلالة "المعنى"

.

وبهذا يمكننا استجلاء علاقة التركيب بالمعنى انطلاقاً من تعريف "**ابن يعيش**" للجملة : «واعلم أنّ الكلام عند النّحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد بمعناه ويسمى جملة».[2] ومن خلال ذلك فالكلام هو نتاج من علاقة بين اللفّظ ومعناه، وهذا دليل على أنّ لكل تركيب معنى دلالي يؤدي إليه.

وعند اللّغويين المحدثين:

نجد أنّ العلاقة بين طرفي الثنائية اللّغوية الدّال والمدلول (**اللّفظ والمعنى**) والتي عبر عنها اللّغوي "**دوسوسيور**" بقوله: «كيان واحد لا يتجزأ، وذو وجهين متصلين وملتحمين التحام وجه الورقة وقفاها».[3] وهذا في علاقة اللفظ بمعناه، أنّ لكل لفظ له معنى مستقل، وعند اندراج هذا اللّفظ ضمن تركيب معين له معنى أخر وذلك من خلال ائتلاف المفردة بين عناصر أخرى.

فقضية المعنى قضية عامة في كلّ اللّغات، والهدف منها هو تحقيق وإنجاح عملية التواصل اللّغوي، وإيصال المعنى للمتلقي على الوجه المطلوب، فالمعنى والنحوية تطرق لها العلماء قديماً وحديثاً بنفس التصور، حتى وإن اختلفت بعض المصطلحات بينهم.

---

[1]. المرجع السابق، ص.25.

[2]. ابن يعيش: شرح المفصل، ج .1، ص.20.

[3]. عبد الجليل و عبد القادر: المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2006م، ص.107.

II/ الجملة العربية بين القدماء والمحدثين.

2.2 . 1 . مفهوم الجملة :

أ . عند النحويين القدامى:

تشير بعض الدلائل "أنّ لفظة "الجملة" أو "الجمل" قد استخدمت في عناوين عدد من المؤلفات النّحوية، لكن أقدم من نُسِب إليه وضع مؤلف يحمل عنوان "**الجمل**" هو "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" (**ت 174هـ**)، في حين نجد تلميذه "**سيبويه**" لا يستخدم هذا المصطلح.[1]

ولم يعرفه ولم يرد في كتابه وردت عنده في عدة مواضيع بمعناها فقط ، لكن كمصطلح يستخدم بدل الجملة "كلام" «وعدم استخدامه مصطلح الجملة في كتابه لا يعني إهماله لها كوحدة تركيبية، وإنّما يعني أن "**سيبويه**" . لعدم استقرار مصطلح الجملة في زمانه .كان أحياناً عوضه عنه "الكلام" بمعنى "الجملة"، وهذا من خلال الأمثلة التي أعطاها فهي عبارة عن جمل».[2]

ولا يمكن أن نسمي كلّ جملة كلاماً، فالكلام يشترط فيه الإفادة على عكس الجملة تفد أو لا، لأن الجملة هي : «القول المركب أفاد أم لم يفد، قصد لذاته، أم لم يقصد، وسواء أكانت مركبة من فعل وفاعل، أم من مبتدأ وخبر، أو مما نزل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل... ».[3]

---

[1]. ينظر: علي أبو المكارم: مقومات الجملة العربية، دار غريب، مصر، د.ط، 2007م، ص.ص.18.19.

[2]. محمد حسن الزهوي: الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن هجري ، مذكرة ماجيستير ، جامعة عدن، اليمن، 1428هـ ،2007م، ص.16.

[3]. عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.5، 1421هـ ، 2001م، ص.25.

ففي هذا المفهوم أن الجملة هي تركيب إسنادي يحقق فائدة أو لا يحقق، ويكون إمّا جملة اسمية أو جملة فعلية على عكس الكلام يشترط فيه الفائدة.

ومصطلح "الجملة" من المصطلحات النّحوية التي تداولها النحاة قديماً وحديثاً، وقد لَحِقَه التّطور عبر مراحل مختلفة من تاريخ النحو العربي، «فكان ظهور مصطلح **"الجملة"** في المقتضب البداية المبكرة، لتحول لفظة "جملة" من الاستعمال اللغوي إلى الاستعمال الاصطلاحي الذي استقر عند **"المبرد"**».[1] تناول النحاة القدماء عناصر الجملة ووظائفها النّحوية المتعددة، كما فطنوا إلى العلاقة التي بين أجزاء الجملة، وحاجةِ كلّ جزء إلى الآخر وتأثيره فيه.

ومع هذا لم تكن الجملة هي عماد الدراسة عندهم؛ إذْ أنّهم لم يحددوا الصّور الشّكلية للجملة تحديدًا دقيقاً،.. مصطلح الجملة مصطلحاً نحوياً، وإنّما استعمل في كتب التّراث بمعناها اللّغوي، وقد وردت مفردةً وجمعاً "جملة ، جمل" . في موضع من الكتاب بمعناها اللغوي؛ أي: بمعناها الوارد في معجمات اللغة، والدال على الجمع والضّم والإجمال.[2]

"ابن جني" في كتابه "الخصائص"، و"سر صناعة الإعراب"، مخالفاً بذلك أستاذه **"أبا علي الفارسي"** الذي يكثر من استعمال مصطلح "الكلام" في مقابل "الجملة" فقال:...الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف.[3]

---

[1]. ينظر: حسن عبد الغني جواد: مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط.1، 1428هـ ، 2007م، ص.26.

[2]. ينظر: محمد حسن الزهوي: الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن هجري، ص.16.

[3]. محمد خليفاتي: الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية، دار الكتب العلمية، لبنان، د.ط، 2014م، ص.20.

فهو هنا يحدد عناصر الجملة بلفظ الكلام، لكن تلميذه **"ابن جني"** كان أكثر استعمالاً للمصطلح وتنويعاً له، فتارة يستعمل الكلام بمعنى الجملة ويجعلها مستقلة ، فقوله«... أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد...فكل لفظ استعمل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام».[1]

ويتبين من قول **"ابن جني"** أنّ الكلام هو كل لفظ استقل بنفسه تتحقق فيه الفائدة، وهو الذي يسميه النّحويون "الجمل، فهو هنا يستعمل"الجملة" مرادفة "للكلام" ، وذلك أنّ "الجملة" قد تكون كلاماً إذا تحققت فيها الفائدة والعكس غير صحيح.

والجملة عنده نوعان: جملة اسمية، نحو: (**زيد أخوك**)، وجملة فعلية (**قام محمد**)، وبذلك فالجملة هي تركيب إسنادي مفيد أو غير مفيد.

ب . الجملة عند النحاة المحدثين:

ومن علماء اللّغة حديثا نجد **"مهدي المخزومي"** يعرف "الجملة" بقوله: «هي الصورة اللّفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب التي تألفت أجزاؤها ،...والجملة التامة هي التي يصح السكوت عليها، وتتألف من ثلاث عناصر هي: المسند: المتحدث عنه ، المسند الذي يبنى على المسند إليه: ويتحدث به عنه، الإسناد: ارتباط المسند بالمسند إليه».[2]

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.ص.17.18.

[2]. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط.2، 1406هـ، 1986م، ص.31.

فالجملة عنده هي تركيب إسنادي قد تكون تامة يحسن السكوت عليها أي أنّها أفادت، ويقصد بالوحدة الصغرى لكلام، وقد تكون الجملة كلاماً إذا كان المعنى تام فيها. تتألف الجملة عنده من ثلاثة عناصر: مسند ومسند إليه، وعلاقة الإسناد، فهذا المفهوم نفس مفهوم وتصور القدماء للجملة .

ج . الجملة عند النحاة الغربيين:

يعرفها **"ماريو باي"**: «بأنها تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية، بمعنى أن تقف عقب كل كلمة على الرغم من حدوث ذلك في الحديث العادي، ويشكل الجملة مجموع الوحدات التي يصح أن تقف بينها "الكلمات" بالإضافة إلى درجة الصوت، والتنغيم ...وغير ذلك مما يدخل في إيضاح المعنى».[1] فهنا الجملة عنده هي مجموع الوحدات اللّغوية ويقصد بذلك أنّها تركيب تدخل فيه جميع الملابسات التي تحيط به من درجة الصّوت التنغيم، السّياق ...إلخ.

عنده كل تعريف للكلام تعريف للجملة، إلى أنّ هناك من النحاة والباحثين المحدثين الذين قفوا على آثارهم يعدون الكلام والجملة مستويين لسانيين متميزين ومختلفين.

فقال **"فرديناند دوسوسير"**:«إنّ الجملة هي النمط الأفضل للتركيب، غير أنّها تنتمي إلى الكلام لا إلى اللسان».[2] فالجملة عنده هي تركيب إسنادي، وقوله نجدها في الكلام يعني أنّ الجملة عنده مرادفة للكلام .

الجملة عند البنيويين: كما تناول اللّسانيون الجملة «انطلاقا من نظام البناء الذي يشملها، وما يقتضيه هذا البناء من استقلال، فهي عندهم وحدة كلامية مستقلة».[1] فالجملة هنا هي تركيب إسنادي مستقل بنفسه.

[1]. ماريو باي: أسس علم اللغة، ص.ص.113.112.

[2]. فرديناند ديسوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ص.ص.151.152.

فتعريفات النحاة للجملة متباينة لفظاً، فإنّها متفقة معنى في كثير من الأحيان؛ ويظهر ذلك لنا من خلال تمثيلهم لمكوناتها.

وانطلاقاً من المفاهيم السابقة يمكننا القول أن: الجملة عند اللسانين الغرب هي وحدة لغوية دالة كبرى، قابلة للتحليل إلى وحدات دالة صغرى، مترابطة فيما بينها وفق نظام معين. وركز اللسانيون في دراسة الجملة على قابليتها للتحليل، وخضوعها للتقطيع وربطها بالكلام، وأن الكلام شكل لغوي نحوي ودلالي مفيد، بينما الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحوياً ودلالياً

2. 2. 2 . الفرق بين الكلام والجملة.

وفي التّراث النحوي العربي نجد أنّ النحاة قديما قد تباينت آرائهم، واختلفت اتجاهاتهم في تحديد مفهوم الجملة والعلاقة بينها وبين الكلام، فالنحاة يفرقون بين الكلام والجملة،إلاّ أنّه هناك من يرى أنّهما مترادفان .

و في ذلك يمكن لنا أن نقسم آراء النّحاة في هذا الموضوع إلى فريقين:

أ . الفريق الأول: يرى أنّ الجملة والكلام مترادفان، ومن أنصاره: "سيبويه"، و"ابن جني"، و"الزمخشري"، و "ابن يعيش" و "السيوطي"،...[2].

[1]. محمد خليفاتي: الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية، ص .8.

[2]. ينظر: إبراهيم محمد أبو اليزيد: معايير التصنيف في النحو العربي، مجلة الدراسات اللّغوية، الرياض، المجلد:9، ع: 4، 1428هـ ، 2007م، ص.80.

وهذه المسألة موضع خلاف حيث ذهب قسم من النّحاة إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام.

جاء في الخصائص "**لابن جني**": «أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد،(...)،فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام».[1] ومن مفهوم "**بن جني**" أنّه يشترط تمام الفائدة في كل من الكلام والجملة، وأنّهما واحد.

في تعريف "**سيبويه**" للكلام يقول: «إنّه الجملة المستقلة بنفسها (المستغنية) عن غيرها.. .».[2] فهو هنا لم يفرق بين الكلام والجملة، وأنّه يشترط في حد الجملة التمام والاستقلال.

ومن الذين ذهبوا إلى هذا التماثل بين الجملة والكلام، نجد كذلك إمام البلاغة "**عبد القاهر الجرجاني**" (**ت 471هـ**): «اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ، سميّ كلاماً، وسمي جملة.[3]

فالجملة عنده هي الكلام وهي تأليف بين الوحدات اللّغوية "تركيب إسنادي"، تتكون من مسند ومسند إليه وتتم فيها الفائدة، تسمى كلاماً وجملة فهو يسوي بينهما.

ونجد كذلك من النحاة تابع "**ابن يعيش**" في شرحه للمفصل "**الزمخشري**" في تسويته بين الكلام والجملة، فنجد الكثير من اللّغويين من يجعل من الكلام والجملة واحد، وعلى أنّهما تركيب إسنادي مفيد.

---

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1،ص.17.

[2]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.123.

[3]. عبد القاهر الجوجاني: الجمل، تح: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، د.ط، دمشق، د.ط، 1392هـ ، 1972م، ص. 40.

ب . الفريق الثاني: يرى أنّ هناك فرق بين الكلام والجملة ، ومن أنصاره: "ابن هشام"، "الرضي الاستربادي"،...[1]

فرق **"الرضي"** بين الكلام والجملة قائلاً: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس».[2]

فالجملة هي ما تضمن الإسناد الأصلي أفادت أو لم تفد ، أي أنّها كانت مقصودة لذاتها أولا، أمّا الكلام هو إسناد أصلي مقصود لذاته تتم فيه الفائدة في ذلك، ومنه فكل جملة كلام والعكس غير صحيح.

قال **"ابن هشام"** في **(المغني)**: «الكلام أخص منه لا مرادف لها، فإن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلتهما (...)وهذا يظهر لك أنّهما ليس مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس».[3]

وذلك أن **"ابن هشام"** يشترط في الكلام الإفادة، بخلاف الجملة ، وقد خرج على هذا عدد من النحاة من القدماء والمحدثين، مقررين أن الجملة هي الإطار الكلي الكبير إن أفاد أصبح كلاماً، فالكلام عندهم أخص من الجملة وليس رديفاً لها.

---

[1] . ينظر: إبراهيم محمد أبو اليزيد: معايير التصنيف في النحو العربي، ص.81.

[2] . الرضي الاستربادي: شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، ج.1،ص.33.

[3] . ابن هشام الأنصاري: المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج.5، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط.6، 1985م، ص.ص.7.8.

ومن النحويين من لا يفرق بين الكلام والجملة واعتبرهما واحد من بينهم: "**ابن جني**"، و"**سيبويه**"، ...في حين ظهر فريق آخر يفرق بين الكلام والجملة من بينهم "**الرضي**" و "**ابن هشام**" .

الجملة والكلام بين الدّرسين اللّغوي القديم والحديث لهما نفس المفهوم والمصطلح حتى وإن تعددت الآراء واختلفت.

2 . 2 . 3 . المسند والمسند إليه:

الجملة العربية .كما يراها النحاة قديما وحديثاً . تتألف من ركنين أساسيين، هما المسند، والمسند إليه، فالمسند إليه هو المتحدث عنه ولا يكون إلا اسماً، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلاً أو اسماً، وهذان الركنان هما "عمدة" الكلام وما عداهما فضلة.

مصطلح "الإسناد" يحظى باهتمام النحاة قديماً وحديثاً، ومن بين القضايا الأولى التي تصدرت الإسناد كتاب "**سيبويه**"، وقد أفرد له بابا سماه "**المسند والمسند إليه**" ، يقول عنهما «وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر».[1] فالإسناد عنده علاقة بين وحدتين تربط بينهما علاقة تلازمية فإذا ذكر الأول يلزم الثاني ، فهي « قرينة صميمة وعلاقة معنوية تركيبية تلازمية، تفيد تحديد المعنى النحوي في تركيب معين يعتمد عليها المتكلم».[2]

فالإسناد من خلال هذا التّعريف قرينة كما قال عنها "**تمام حسان**" تفيد تحديد المعنى النحوي، يعتمد عليها المتكلم، في تشكيل كلامه وصوغه وفقا لمقتضيات حاجاته، ووصولاً لغاياته التّواصلية، التي تستند إلى مجموعة من الدّلائل والمؤشرات التركيبية، «فالإسناد إذن ربط معنوي بين ركني الجملة، التي هي في الواقع

[1]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.23.

[2]. يوسف وسطائي: الإسناد في نمطية النحوي والبلاغي، ص.208.

تركيب يضم عنصرين أساسين تربطهما هذه العلاقة، وتتمثل في تلك الوحدة النّحوية الصغرى»،[1] وهما المسند والمسند إليه ولا يكتمل المعنى دون واحدة منهما، «ليشكل منطلقاً لكل التّصورات اللاّحقة التي تقسم الجملة إلى مكونات أساسية، اصطلح على تسميتها **"عمدة"** وهي المسند والمسند إليه، ومكونات ثانوية اصطلح على تسميتها **"فضلة"** تقع خارج الإسناد».[2]

فالفضلة والتوابع ليس لها علاقة بالمسند والمسند إليه، لأنّ النموذج الإسنادي يقدم تحليلاً ثنائياً للجملة (مبتدأ + خبر) أو (فعل +فاعل) .

ويقول **"المبرد"** كذلك: " في باب المسند والمسند إليه"؛ «وهما ما لا يستغنى كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو"كان" و"إن" وأفعال الشك والعلم والمجازة».[3] ومن خلال هذه الأقوال يمكننا القول: بأن لا يمكن للجملة أن تتألف من دون المسند والمسند إليه، فهما عمدتا الكلام، وهما المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية.

ويقول **"فاضل السامرائي"** : «وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها، وأنه يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام. والحذف لا يكون في العمدة، ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة، وذلك كحذف المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً... ».[4]

---

[1]. المرجع نفسه، ص.208.

[2]. المصطفى بنان: البنى غير الإسنادية في نحو اللغة العربية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط.1، 1434هـ، 2013م، ص.9.

[3]. المبرد: المقتضب، ج.4، تح: محمد عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط.2، 1415هـ ، 1994م، ص.26.

[4]. فاضل صالح السمرائي: معاني النحو، ج.1،دار الفكر، عمان ، الأردن ، ط.1، 1420هـ، 2000م ، ص.14.

وقد لا يكتمل المعنى إلاّ بوجود" الفضلة"، ولذلك لها أحكام وقواعد وقوانين تحكمها كغيرها مثل جواز التقديم والتأخير، ولكن يمكن أن نستغني عليها في التّحليل الإسنادي فقط لأنّ هذا التحليل يطلب النموذج الثنائي فقط كما قلنا قبل.

العلاقة الإسنادية أو التّحليل الثنائي للجملة، تشكلان اثنان حسب رتبة طرفيها تنتج عنهما الجملتان الفعلية والاسمية، فكل جملة لابد أن تتوفر على بنية إسنادية وفق أحد الأشكال الآتية:

مسند إليه	مسند	نوع البنية الإسنادية
اسم	اسم	اسمية
اسم	فعل	

مسند	مسند إليه	نوع البنية الإسنادية
فعل	اسم	فعلية

الجدول 1: البنية الإسنادية.

إنّ رتبة طرفي الإسناد في اللّغة العربية ليست ثابتة كما هو الحال في اللّغات اللّاتينية، ويترتب عن هذا التأرجح بروز بنيتين إسناديتين فعلية واسمية.[1] فالتحليل الإسنادي يقوم على ركنين أساسيين هما: المسند والسند إليه وهي ظاهرة عامة موجودة في أغلب اللّغات.

المسند والمسند إليه عند الغرب:

الاتجاه الوظيفي: ينطلق من مبدأ الوظيفة «الجملة بحسب هذا الاتجاه تتألف من شقين هما: المسند (**Thème**)، والمسند إليه (**rhème**)، ويختلف مفهوم المسند عن المسند إليه، لأنّ المسند هو عنصر يحمل معلومات معروفة سبقت الإشارة إليها من خلال السّياق، على حين أنّ المسند هو ما يحمل معلومات جديدة تقدّم للسامع والقارئ».[2]

فالتّحليل الإسنادي هنا أنّ المسند يأتي أولاّ لأنّ المتكلم يبدأ بالأشياء المعروفة أولاً له وللسامع، والمسند إليه يأتي ثانياً هو ما يجهله السامع ويقصده المتكلم.

مثال ذلك: قوله تعالى:﴿ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ ﴾ .[3]

مسند مسند إليه

فالإسناد الوظيفي عند **"أندري مارتيني"** لم يقف عند المسند والمسند إليه بل أضاف "الوظيفة" في تحليله «سواء كانت هذه الوظيفة دلالية أم تداولية، وتتحول من بنية تركيبية إلى بنية حملية»[1]، لأنّ التحليل يحمل بنية دلالية جديدة أضافت للتحليل معنى جديدا له، وذلك حسب السياق الذي ورد فيه.

---

[1]. ينظر: المصطفى بنان: البنى غير الإسنادية في نحو اللغة العربية، ص.10.

[2]. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص. 298.

[3]. سورة الكهف، الآية:46.

اقترح **"تينيير"** tesniere أن يكون المسند هو العنصر الذي ترجع إليه كل العلاقات وحدد لكل جملة مخططاً سماه "stemma" حيث يربط خط بين العنصر والعنصر التابع له؛ فمثلاً، الجملة :اشترى خالد رطل موز لعائلته، تمثل كالآتي:

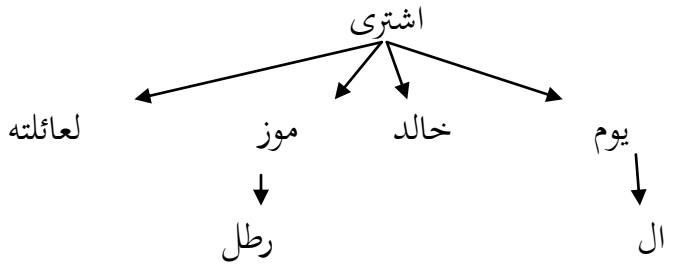

مخطط رقم3: التحليل الإسنادي للجملة.

فالعنصر الأعلى هو المسند أساس الجملة، تحته مكملاته وتحت هذه العناصر مكملاتها " أداة التعريف، العدد، المضاف إليه..."، ونرى أنّ المسند الذي كان آخذاً قسطاً كبيراً من الجملة قد تجزأ إلى عدد كبير من العناصر. أمّا المسند إليه فإنه أصبح عنصراً كباقي العناصر مرتبطاً هنا بالفعل.[2]

يمكننا القول بأنّ في المثال السابق أسندت للفعل أربعة عناصر: ثلاثة منها أسماء يسميها " أولها الفاعل "خالد"، والثاني المفعول " رطل موز"، والثالث المستفيد" العائلة"، أما "اليوم" فهو عامل ظرفي.

---

[1]. حسين بن عائشة: النحو الوظيفي بين التعددية الوظيفية والوحدة الإسنادية، مجلة التعليمية، مستغانم، الجزائر، المجلد:11، ع: 1، 2021م، ص.37.

[2]. ينظر: مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، مكتبة طريق العلم، بيروت، ط.1، 1418هـ ، 1998م، ص.ص.88.87.

ومنه فإنّ الأصل في الجملة العربية . عند النحاة . في التّراث العربي وحديثاً عند علماء اللّغة العرب والغرب، أنّ الجملة تتكون من ركنيين أساسيين، هما: المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام لا يمكن الاستغناء عنهما، وما بعدهما فضلة يمكن الاستغناء عنها ، وفي حالات لا يتم الكلام إلاّ بوجودها.

. فمفهوم المسند والمسند إليه عند اللسانيين المحدثين هو نفس مفهوم العلماء القدماء، وهذا يوحي أنّ ما وجد في الدّرس اللّغوي الحديث موجود في مصادرنا التّراثية، ولهما نفس تصور القدماء والمصطلح نفسه لا يختلف عن ما جاء به القدماء.

2 . 2 . 4 . أقسام الجملة بين القديم والحديث.

يستند البعض إلى أنّ النّحاة العرب في التّراث قد أدركوا أنّ للجملة أقساماً متميزة، وجدت في مؤلفاتهم إمّا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذه بعض الأسس التي صدرت عنها هذه الأقسام.

فكتاب "**سيبويه**" . برغم من عدم استخدامه مصطلح " الجملة" . يتضمن إشارات واضحة ومتعددة إلى نوعين من الجملة؛ الجملة الاسمية والفعلية، «من ذلك أنه حين تناول فكرة الإسناد ذكر لها أمثلة من النوعين ساقها في سياق يجعلها بمثابة شكلين مختلفين»[1]، يقول في باب المسند والمسند إليه:" «وهما ما لا يغنى واحد منهما واحد عن الآخر».[2]

فالعلاقة الإسنادية تتمثل في علاقة المسند بالمسند إليه، حسب رتبة طرفيها فكل جملة لابد أن تتوفر على بنية إسنادية، تنتج عنهما الجملتان الفعلية والاسمية، "**سيبويه**" على الرّغم من عدم استخدامه الجملة فكتابه يتضمن إشارات إلى مفهومها، ويقسم الجملة إلى جملة اسمية وفعلية.

---

[1]. علي أبو المكارم: مقومات الجملة العربية، ص.111.

[2]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.23.

ويرى "**مهدي المخزومي**" «على أن دأب النّحاة القدماء على تقسيم الجملة إلى جملة اسمية، وجملة فعلية، هو تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي، ولكنهم بنو دراساتهم اللغوية على غير منهجها ، فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية والاسمية تحديداً يتفق مع طبيعة اللغة، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ بالاسم ، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل» .[1]

فتقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية هو ما يقره الواقع اللّغوي وما هو معروف كما قال، فهم بنوا تقسيمهم على أساس الشّكل دون منهج على أنّ الاسمية هي التي تبدأ باسم والجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل. والجملة الفعلية كما قال فحدّها عند "**ابن هشام**" بقوله: «والفعلية هي التي صدرها فعل: كقام زيد ، ورب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائماً، ويقوم ، وقم».[2]

والأمثلة السابقة جمل فعلية لأنّها تبدأ بفعل، لكن هناك من يقول العكس ومن بينهم "**مهدي المخزومي**"، و تصحيح ما وقع فيه العلماء قديماً تعسف وارتباك على أنّ الجملة الاسمية والفعلية تأتي على هذا الشّكل « فالجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدّلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها».[3]

مفهوم القدماء للجملة الفعلية هو نفس هذا المفهوم حتى وإن اختلف قليلاً ، فالمفهوم بهذا الشّكل فيه نوع من الشرح والتفصيل.

---

[1]. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، ط.2، 1406هـ ،1986م، ص.39.

[2] ابن هشام: مغني اللبيب، ج.2، تح: محمد محي الدين، دار الفكر، دمشق، د.ط، 2015م، ص.376.

[3]. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص.41.

وعرفها صاحب المغني بقوله: «فالاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان... ».[1] ولقد تفطن **"ابن هشام"** إلى معنى الصدارة في الاسم فوضحه، حتى لا يقع الناس في اللبس، بل في الخلط والخطأ، فقال: «مرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف».[2]

فالجملة الاسمية مثلها مثل الفعلية تعرضت للنقد بهذا المفهوم، وقيل أنّ ما وقع فيه القدماء هو ارتباك ما جاء عن الجملة الاسمية ، فتعرف عندهم: «هي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح : هي التي يكون فيها المسند اسماً». [3]

فمفهوم الجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند اسم وهو ما قاله القدماء عن الجملة الاسمية، أضافوا في ذلك بعض الدّلالة للاسم، فبقي المفهوم والتصور نفسه. وقد قسم النحاة الجملة إلى اسمية وفعلية ، وزاد بعضهم الجملة الظرفية وأقسام أخرى في ذلك.

فإن النحاة العرب جاء تقسيمهم لهذه الجملة مختلفاً، فهناك من جعل الجملة أقساماً أربعة، قال**"الزمخشري"** (**ت538هـ**):«والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه، وعمر وأبوه منطلق، وعمر إن تعطيه يشكرك، وخالد في دار».[4]

أضاف **"الزمخشري"** الجملة الشرطية والظرفية على الجملة الاسمية والجملة الفعلية. إلى أنّ هناك من أضاف أقسام جديدة على هذه.

---

[1]. ابن هشام: مغني اللبيب، ج.2، ص.376.

[2]. المرجع نفسه، ص.376.

[3]. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص.41.

[4]. الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمان، ط.1، 1425هـ ،2004م، ص.44.

وأقسام الجملة عند **"حماسة عبد اللطيف"**، يقول: «بناء على فهم الأسس السابقة أرى أنّ تقسيم الجمل في العربية إلى ثلاثة أقسام: الجمل التامة وهي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد ، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالية بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه. والقسم الثاني من الجمل هو الجمل الموجزة وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً، وتحته أيضاً أنواع. والقسم الثالث هو الجمل غير الإسنادية، وتحت هذا القسم أيضاً أنواع».[1]

أضاف **"حماسة عبد اللطيف"** أقسام جديدة عن السابقة، وقسم الجملة إلى : حالية ومقالية، والموجزة، وغير الإسنادية، لكن الراجح في أقسام الجملة كما قال**"عبده الراجحي"** : «والجملة قسمان لا ثالث؛ جملة اسمية وجملة فعلية، فإذا كانت الجملة مبدوءة باسم أصيلاً فهي جملة اسمية ، أما إذا كانت مبدوءة بفعل غير ناقص فهي جملة فعلية».[2]

فالمعروف عند أغلب النحاة أن الجملة قسمان: جملة اسمية، وجملة فعلية، وأضاف بعضهم أقسام جديدة وذلك لاختلاف وجهات نظر واختلاف مفاهيمهم، فالاختلاف في تقسيم الجملة بين النحاة كان ومزال قائما بين القدماء والمحدثين.

إن تقسيم النحاة للجملة كان قائماً على أساس شكلي، فالاسمية ما صدرت باسم والفعلية ما صدرت بفعل، وللجملتين طرفان هما: المسند والمسند إليه.

III/ عناصر التحويل في الجملة:

[1]. محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، مصر، د.ط، 1984م، ص.ص.78.79.

[2]. عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.2، 1998م، ص.83.

3.2. 1 . الترتيب:

هو عنصر من عناصر التّحويل في الجملة أو الكلام، كأن تقدم الكلام في الموضع الذي يقتضيه المعنى، وهو ظاهرة عامة موجودة في كلّ اللغات، عالجها علماء اللّغة قديماً وحديثا.

في التّراث العربي يعد **"سيبويه"** من الأوائل الذين أشاروا إلى ظاهرة التقديم والتأخير في كثير من المواضيع، في باب " الفاعل"، يقول«فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللّفظ كما جرى في الأول، وذلك كقولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً... ».[1]

التقديم والتأخير عند **"سيبويه"** يقوم على إرادة المتكلم، فإذا أردت التقديم فلك ذلك والعكس، كأن نقدم المفعول عن الفاعل لغرض يقتضيه الكلام، ويقول في موضع آخر: «والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول...».[2] وإذا كان **"سيبويه"** قد اتخذ من التقديم والتأخير رمزاً للعناية والاهتمام،«فالتقديم والتأخير عند علمائنا من السلف الصالح يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم».[3]

يقدم المتكلم الفاعل أو المفعول، كتقديم المعلوم على المجهول للمتلقي، وهو عند النحاة أن تقدم الشيء المهتم به، وذكر **"عبد القاهر الجرجاني"** ما قاله **"سيبويه"** «من أنّ النحويين لم يعتمدوا في التقديم والتأخير شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، كأنّهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وعاب **"الجرجاني"** عليهم تصغير شأن التقديم والتأخير، وعدّه ضرباً من التّكلف أو الاكتفاء بالقول: " إنّه قدم

---

[1]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.34.

[2]. المرجع نفسه، ص.56.

[3]. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، بيروت، د.ط، 1404هـ ، 1984م، ص.89.

للعناية والاهتمام من غير ذكر الأسباب والمعاني التي من أجلها يكون ذلك».[1] "**عبد القاهر الجرجاني**" في كتابه كما قيل لم يذكرو الأسباب التي من أجلها أن نقدم أو نؤخر.

التقديم هو رمز العناية والاهتمام عند البعض من العلماء، لكن هناك من العلماء يقول يلجأ إليه المتكلم اضطرارا أو لضرورة، "**ابن جني**" في كتابه الخصائص في فصل "التقديم والتأخير":«قال وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار. الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبة أخرى؛ كضرب زيداً عمرو، وزيد ضرب عمرو، وكذلك الظرف؛ نحو قام عندك زيد، وعندك قام زيد».[2]

فالتقديم عند "**ابن جني**" نلجأ إليه في حالة ضرورة، في مثل غياب "العلامة الإعرابية"، فإنّنا هنا نلجأ لوسائل أخرى منها التقديم والتأخير.

وقد عرف "**ابن جني**" الوسائل اللّفظية والمعنوية التي تميز بين الأبواب في غياب "العلامة الإعرابية"، في مثل (ضرب يحي بشرى)؛ يستعاض عنها بالمحافظة على الترتيب للتميز بين الفاعل والمفعول، فإذا كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى جاز التقديم والتأخير في مثل: أكل يحي كمثرى، وضربت هذه هذا، وكلم هذه هذا حيث تؤدي القرينة المعنوية وظيفة التمييز بين المعاني.[3]

إنّ الرتبة في العربية يمكن أن تتغير، كما هي الحال في رتبة اللغات الأخرى، كالانجليزية مثلاً، فاللّغة العربية تمتاز بحرية النظم ، فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي.

---

[1]. صبا يوسف النجار: الإعجاز اللغوي في القرآن بين الجرجاني والزمخشري، مذكرة الماجستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة اليرموك، الأردن، 2006م، ص.61.

[2]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.ص.365.364.

[3]. محمد أحمد خيضر: علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، د.ط، 2001م، ص.10.

. الرتبة عند علماء الغرب:

يقول **"دوسوسير"** أن: «عناصر الدّال السمعي تظهر على التعاقب فهي تؤلف سلسلة، وتتّضح هذه الخاصية عندما نعبر عن الدّال كتابة، فيحلّ الخط المكاني لعلامات الكتابة محل التعاقب الزمني، فلو يتّسم الكلام بطابع التقطيع طبقاً لمفاصل الزمن لتعذرّ عليه أن يفيد البتة».[1] فالترتيب عند **"دوسوسير"** يتمثل في خاصية التعاقب الزمني أي توالي الأصوات واحدة تلوى الأخرى وفق نظام محدد، تحدده اللغة الناطق بها.

درس "التوليديون" التقديم والتأخير على أنّه: « يعدّ من عناصر التحويل في الجملة، عند التحويليين هو الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة ، بالتقديم والتأخير؛ كتقديم الفاعل على الفعل والمفعول به...وهكذا سائر العناصر الأخرى المكونة للجملة بغية إحداث تغيير في المعنى، فالتقديم والتأخير عنصر تحويلي مرتبط بالبنية العميقة، الذي يرتبط بالمعنى الذي في ذهن مستعمل اللغة».[2] فالتقديم والتأخير عندهم هو من عناصر التحويل الذي يطرأ على الجملة .

ومنه نستنتج أنّ ظاهرة "التقديم والتأخير" هي عنصر من عناصر التحويل الذي يطرأ على الجملة، وشغل اهتمام علماء العرب والغرب قديماً وحديثا، وإنّ من أغراض التقديم والتأخير كثيرة تناولها القدامى بالتفصيل في مؤلفاتهم ودرسها النحويون في كتبهم، فمن أهم أغراض التقديم والتأخير هو: مراعاة المخاطب وجلب عنايته واهتمامه بالحدث.

يشمل التقديم والتأخير كلّ اللّغات وله نفس الغاية والهدف، فله نفس المفهوم والدلالة في الدّرسين اللّغوي القديم والحديث وعند العرب والغرب ، وله نفس المصطلح "الترتيب" أو "التقديم والتأخير".

---

[1]. عبد الحليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية، وهران، د.ط، 2011م، ص.39.

[2]. كريم حسين ناصح: الخلاف النحوي في بنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة، المنهل، بغداد، د.ط، 2015م، ص. 354.

2 . 3 . 2 . الزيادة:

الزيادة في اللّغة جاء في لسان العرب "**لابن منظور**":«الزيَادَةُ: النمو، وكذلك الزُوادَةُ، والزيادة خلاف النقصان، زاد الشيء يَزيدُ زَيداً وزيَادَةً وزياداً، ...وهُم زيدٌ على مائة وزيدٌ... يقال للرجل يعطي شيئاً: هل تَزْدَاد ؟ المعنى هل تطلب زيادة على ما أعطيتُك؟ وتَزيد في كلامه وتَزَيَدَا: تكلف الزيَادَةَ فيه، إنسانٌ يَتَزيدُ في حديثه وكلامه إذا تكلف مجاوزة ما ينبغي...الخ».[1]

الزيادة في معناها اللّغوي تعني النمو وهي خلاف النقصان، وتعني الإضافة والمجاوزة...

وبذلك نكون قد تعرفنا على مدلول الزيادة من النّاحية اللّغوية، أمّا في الاصطلاح: إذا عدنا إلى كتب النّحو "المصادر التّراثية"، نجد أنّ النحويين لم يتطرقوا إلى الزيادة باعتبارها موضوعاً قائماً برأسه، ولم يضعوا لها تعريفا خاصاً محدداً، وإنّما تناولوها في مواضع متفرقة من كتبهم، وفي أبواب شتّى عندما يتعلق الأمر بزيادة حرف، أو زيادة كلمات في بعض التراكيب.

ونقصد بالزيادة عنصر من عناصر التحويل في الجملة، وما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات، وتضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق الزيادة في المعنى « فكل زيادة في المبنى تعني زيادة في المعنى».[2]

وتتم الزيادة في الجملة العربية عن طريق إضافة بعض الأركان اللّغوية إلى التركيب اللّغوي، في إطار ما تمليه القواعد التحويلية المحققة لذلك، «فتكون بإدخال كلمة جديدة إلى مبنى الجملة(...) وتكون هذه الزيادة في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها».[1]

---

[1]. ابن منظور: لسان العرب، ج.3، مادة (زيد)، ص.199.

[2]. خليل أحمد عمايرة : دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصرة، ص.96.

فأيّ زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنى جديد يختلف تماماً على المعنى الذي كان عليه، قال **"الجرجاني"**: « وكلّما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان».[2] وبذلك لزيادة دور في تغيير المعنى أو إضافة معنى جديد غير الذي كان عليه.

وقول **"ابن يعيش"** في تعريف الزيادة حيث قال: « معنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها، وذلك لإقامة معنى أو لضرب من التّوسع في اللّغة(...) معنى الزيادة أن يُضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة، ولا يقابل بفاء، ولا بعين، ولا بلام، وذلك يكون؛ إمّا بتكرار من الكلمة نفسها، أو زيادة حرف من غير جنسها».[3]

والزيادة عنده هي زيادة الكلمة على أصولها، وهذه الزيادة تسقط في بعض التصاريف لكن حروفها الأصلية لا تسقط وهي على وزن "فعل"، فالزيادة تكون في الكلمة والجملة كذلك، وكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى لكن هناك من يقول العكس.

وقول **"عبده الراجحي"** في ذلك: « وقد عرض نحاة العربية لظاهرة " الزيادة" في الجملة، وأشاروا إلى أنّ ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من اللاّم كدخوله فيه، وإنّما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية فيه كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق وهكذا...وتوجد في ذلك إشارات كثيرة في كتاب **"سيبويه"**».[4]

---

[1]. عبد الحليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص.19.

[2]. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص.337.

[3]. ابن يعيش: شرح المفصل، ج.9، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت، ص.141.

[4]. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص.153.

قول **"عبده الراجحي"** ينافي قول بعض الباحثين الذين يقولون زيادة في المبنى زيادة في المعنى، فهو يرى أنّ الزيادة لا تؤثر في المعنى دخولها كخروجها فيه، وإنّما تزيد فقط في تركيب الجملة، وذكر اللغويون أن العناصر الإضافية نوعان مؤثرة في مضمون الجملة ووظيفتها، وأخرى مكملة للتركيب، إذا أنّها توسع الجملة.

وهي تشمل العناصر اللّغوية التي تضاف إلى التّركيب الأساسي، لتفيد وظائف معينة، ومن بينها نذكر ما يلي:

الأفعال الناقصة: تدخل هذه العناصر على التّركيب الأساسي لإضافة وظيفة مخصوصة، حددّها **"سيبويه"** في قوله: « تقول كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت **كان** لتجعل ذلك فيما مضى »،[1] فأفادت "كان" في التّركيب الاسمي، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظور إليه من وجهة نظر زمنية

التحويل الذي مس التركيب الاسمي الأساسي بقواعد الإضافة، دخول "كان" على "عبد الله أخاك"، هنا لم يتغير التركيب الأساسي ، وإنّما قمنا بزيادة عناصر إليه، فالزيادة أضافت وظيفة نحوية أخرى، وهي جعلت ذلك فيما ما مضى.

فالزيادة عند **"سيبويه"** لا تزيد في معنى الجملة، وإنّما لها وظائف أخرى،« ويشير التحويليون إلى أنّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنّما تفيد وظيفة تركيبية».[2]

قد تعمل القواعد التحويلية الإضافية على توسيع التركيب اللّغوي ولا تؤثر في علاقات التّركيب الأساسي، وإنّما قد تلحق به بعض العناصر اللّغوية على جهة تحقيق وظيفة معينة، كالوصف والبدل والتوكيد

[1]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.45.

[2]. عبده اراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص.152.

والحال والعطف والإضافة وغير ذلك، ... المراد تعليقه بهذه الوظيفة، حيث لا يتأثر نظام التركيب اللّغوي، وإنّما يخضع للركن المضاف له.[1]

أثارت الزيادة اهتمام اللغويين قديماً وحديثاً، وهي عنصر من عناصر التحويل في الجملة بإضافة حرف أو كلمة ويؤدي ذلك إلى تغيير المعنى وكما قيل "زيادة في المبنى زيادة في المعنى"، وعالج هذه الظاهرة علماء العرب والغرب ولها نفس المفهوم والمصطلح فهي لا تشمل اللّغة العربية فحسب فهي عامة تدخل على كلّ اللّغات.

2.2. 3 . الحذف:

أجازت العربية .كغيرها من اللّغات . حذف أحد العناصر من التّركيب، ولا يتم إلاّ إذا كانت الجملة بعد الحذف مغنية في الدّلالة كافية المعنى، وقد يحذف أحد العناصر وتبقى هناك قرائن معنوية أو مقالية تومئ إليه وتدل عليه.[2] وهذا يوحي إلى أنّ للحذف قواعد وقوانين خاصة به.

الحذف لغة:

في لغة العرب له معاني كثيرة، وقد تأتي بمعنى الإزالة والقطع...، ففي لسان العرب "**لابن منظور**" يقول : «حذف الشّيء يحذفه حذفاً قَطَعَه من طرفه».[3] فجاء الحذف هنا بمعنى القطع، ويقول "**الجوهري**" (**ت**

[1]. عبد الحليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص.33.

[2]. أحمد عفيفي: اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط.1 ، 2001م، ص.ص.125.124.

[3]. ابن منظور: لسان العرب، ص. 810.

393هـ) في الصّحاح: «حذف الشّيء إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدّابة؛ أي أخذته».[1] ومعنى الحذف هنا الإسقاط أو الأخذ، لكن كلها تدُل على معنى الإزالة والقطع .

ويقصد **"بالحذف"** في اللّغة على أنّه «عنصر من عناصر التحويل نقيضاً للزيادة، فكما أن الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية النواة ، لتحويلها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه» .[2]

فالحذف بهذا المفهوم التّوليدي التّحويلي هو تحويل الجملة النواة إلى جملة تحويلية بواسطة الحذف لغرض ما يقتضيه الحال، ويحقق فائدة.

أول من استعمل هذا المصطلح استعمالاً علمياً هو **"سيبويه"** في كتابه، وهو وإن لم يُورد تعريفاً صريحاً له، إلا أنّه أورد الشّواهد التي تندرج تحت هذا المصطلح، وإن كانت شواهده أغنت عن تعريفه ، أمّا **"ابن جني"** يقول عن الحذف في كتابه "الخصائص" : «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف...».[3]

فالحذف يعني عنده الإسقاط، ويكون الإسقاط أو القطع في جملة أو كلمة أو حرف، ويمكن أن يكون الحذف في حركة. وهذا ما يؤكده **"ابن جني"**، من خلال الأمثلة التي قدّمها في قوله: «فأمآ الجملة فنحو قولهم في القسم: واللّه لا فعلت، و تالله لقد فعلت ، وأصله : أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل،

---

[1]. الجوهري: الصحاح، ج.4، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، ط.1، 1376هـ ، 1979م، ص.1341.

[2]. خليل عمايرة: دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص.134.

[3]. ابن جني: الخصائص، ج.2، ص. 360.

وبقيت الحال من الجار والجواب دليلًا على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض؛ نحو قولك: زيداً إذا أردت: اضرب زيداً أو ونحوه. ومنه إياك إذا حذرته؛ أي احفظ نفسك ولا تضعها، والطريق الطريق، وهلا خيرا من ذلك وقد حذفت الجملة من الخبر؛ نحو قولك: القرطاس والله؛ أي أصاب القرطاس... ».[1]

وبذلك نجد أنّ الحذف يكون في الجملة كحذف جملة القسم في قولك : وتالله، وحذف في الكلمة كقولك زيداً إذا أردت هنا حذف الفعل، والحذف يكون كذلك في الحرف في مثل قولك "بسم اللّه الرحمن الرحيم" حذفت هنا ألف باسم. والأمثلة كثيرة في ذلك.

و"الحذف قد يكون غير لغوي وهذا ما قد نجده في حركات المتكلم، بشفتيه أو بوجه أو بالعينين، أو اليدين...، معبراً عما يريده مستغنياً عن ذكر بعض أركان الجملة.[2]

فالحذف قد يكون لغوي يمس أركان الجملة وقد يكون غير لغوي «واللغة العربية بطبيعتها لغة إيجاز واقتصاد هذا الإيجاز الذي يعد البلاغة بعينها؛ فقد أجاب "صحار بن عباس العبدي" عندما سئل ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز، قال وما الإيجاز ؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تخطئ: وأكثر طرق الإيجاز بلاغة وانتشاراً **الحذف**، الذي يعد من أكثر الأساليب دقة وحكمة، وأحسنها بلاغة، وأغزرها معنى، فيها يبلغ الكلام ما لا يبلغه عند الذكر والإطالة، و به يكون أوقع وأبلغ وقد تضمنت اللغة العربية كثيراً من صور **الحذف**، بدءًا من حذف الحرف فالكلمة فالجملة». [3]

---

[1]. المرجع نفسه، ص.360.

[2]. خليل عمايرة: دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصرة، ص.137.

[3]. عدنان عبد السلام الأسعد: بلاغة الحذف التركيبي في القرآن الكريم الإحتباك أنموذجاً ، دار غيداء، العراق ، ط.1، 1434هـ ، 2013م، ص.11.

فهذا القول يجمل الغاية والهدف من الحذف، وأنّ اللّغة العربية هي لغة فيها من الإيجاز والبلاغة والحكمة والفصاحة ما لا توجد في اللّغات الأخرى.

والحذف عند الغرب:

أنّ الطّريقة التي يقدمها النّحو التّحويلي في تفسير ظاهرة **"الحذف"** شبيهة بما قدّمه النحو العربي، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف، والحذف ظاهرة عامة لا يمس اللّغة العربية فحسب، فنجده في كل اللّغات، ومثال ذلك في اللّغة الإنجليزية:

والمثال الأول «خاص بحذف الاسم الثاني في الجملة التي تحتوي على فعلين، وذلك إذا كان فاعل الفعل الأول هو نفس فاعل الفعل الثاني وتسمى هذه القاعدة "Equi-Np-Delition" (الحذف التبادلي للاسم) كما يتضح من الجملتين التاليتين:

1). Marvin expects Sylvia to win the Game.

. مارفن يأمل أن تفوز سلفيا باللعبة.

2). Marvin expects to win the Game.

. مارفن يأمل أن يفوز باللعبة.

فالجملة الثانية قد احتوت على فعلين حذف فاعل الفعل الثاني منهما،...ليتضح مدى التشابه بينه وبين منهج القدماء في تقدير المحذوفات».[1]

[1]. طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، د.ط، 1998م، ص.ص.14.15.

فالحذف ظاهرة موجودة في كلّ اللّغات، «وقد التفت النحاة القدماء إلى الحذف وظواهره، ووضعوا له قواعد وقوانين مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير».[1]

ونتيجة لذلك فمفهوم الحذف في التّراث العربي هو نفس المفهوم في الدّرس اللّغوي الحديث، وله نفس الأهمية في ذلك، أمّا فيما يخص مصطلح "الحذف"؛ هو مصطلح استعمله علماء العرب قديماً وحديثاً، وما وجد في البحث اللّغوي الحديث هو موجود في المصادر التّراثية عند العرب.

2. 3. 4 . العلامة الإعرابية:

حدث خلاف منذ نشأة الدّراسات اللّغوية بين العلماء والباحثين قديمّا وحديثاً عن وظيفة ودلالة العلامة الإعرابية، وأول من آثارها "**الخليل ابن أحمد الفراهيدي**" و "**سيبويه**" و"**ابن جني**".

ويقول "**ابن جني** (**ت392هـ**) في كتابه الخصائص" : «باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرجا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه».[2]

ومن قول "**ابن جني**" فإنّ دلالة ووظيفة "العلامة الإعرابية" هي الإبانة عن المعاني، فالرفع عنده هنا يدل على الفاعل، والنصب يدل على المفعول ، فيُعرف الفاعل من المفعول من خلال "العلامة الإعرابية"، وهناك حالات يتعذر فيها ظهور "العلامة الإعرابية"، قال "**ابن جني**" في ذلك «فإن قلت: فقد تقول ضرب يحي بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً (...) إذا اتّفق ما هذه سبيله، ممّا يخفى في اللّفظ حاله، ألزم الكلامّ من

[1]. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث ، ص.150.

[2]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.35.

تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيّ كُمَّثرى: لك أن تقدّم وأن تأخّر كيف شئت؛... ».[1]

أنّه في حالة غياب "العلامة الإعرابية" يتعذر علينا معرفة الفاعل من المفعول في مثل قولك: "ضرب يحي بشرى" ، فلك هنا أن تقدم وتؤخر لمعرفة الفاعل من المفعول، فالتقديم والتأخير عنده يقوم مقام الإعراب "العلامة الإعرابية".

في الحالة التي تعذر فيها الإعراب بعلامات ظاهرة، مثل: ضرب يحي بشرى، يلزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فإنّ الرتبة تقوم هنا مقام العلامة الإعرابية. وربط القدماء العلامات الإعرابية بالعامل فيعدون العلامة الإعرابية أثراً للعامل.

إذ نلاحظ في نص **"ابن جني"** (**ت392هـ**) أنّه:« يثبت بيان "المعنى النحوي" بسمات اللّغة المختلفة، و تكامل هذه السمات " لغوية وحالية"، وعدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب فقط ، كما أنّه فرق بين ثلاثة أنواع من السّمات النّحوية، فجعل أصل الإبانة للإعراب، ثمّ جعل من ورائه سمات العدد والنوع والحال والإشارة، ومن ورائها سمة الرتبة حين نفقد سمة الإعراب، وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال».[2]

في غياب " العلامة الإعرابية" نلجأ إلى التقديم والتأخير، فإن غابت الثانية كذلك، هناك سمات وقرائن لغوية أخرى نلجأ إليها. وهي عند **"تمام حسان"** تسمى القرائن اللّفظية والمعنوية.

---

[1]. المرجع نفسه، ص.35.

[2]. علي بن فتاشة: أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدَثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم نموذجاً، مجلة لسانيات، بومرداس، الجزائر، المجلد: 27، ع:2، 2021م، ص.154.

قول **"تمام حسان"** في ذلك أنّه: وجوب مراعاة ما يسميه **بـ** :(نظام القرائن) لتحديد المعنى النحوي، حيث تساهم هذه العلاقات من الناحية التركيبية لا الكلمات في حد ذاتها؛ حيث إنّ كلّ طريقة تركيبية تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللّغة، وتنقسم هذه القرائن إلى نوعين: القرائن اللّفظية: وتتمثل في الصيغة، العلامة الإعرابية، المطابقة الربط، التّظام، الرتبة، والأداء ، والنغمة، والقرائن المعنوية: وهذه تتطلب النظر العميق في النص المعرب، وتتفرع بدورها إلى ثلاثة أقسام: هي الإسناد والتخصص والنسبة.[1]

في غياب "العلامة الإعرابية" اقترح **"تمام حسان"** قرائن لفظية ومعنوية نلجأ إليها لتحديد المعنى النحوي، لكن هناك من يرفض أنّ " للعلامة الإعرابية" دور في تحديد المعنى، وإنّما الإعراب لوصل الكلمات فقط.

ومن بينهم " **الخليل**" وتبعه **"سيبويه"** أنّ وظيفة الإعراب لديهم هي وصل حروف الكلام فقط للتكلم به،«وأول مخالفة في تاريخ الدّرس النحوي القديم تفرد بها **"قطرب"**، الّذي عاب على النّحويين اعتلالهم، وقال: لم يعرب الكلام للدّلالة على المعاني، وإنّما دخله قصد اعتدال الكلام، وقد اتكأ في إنكاره على أمثلة تشتمل على أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني والعكس».[2]

صحيح أنّ هذه أول مخالفة في تاريخ النحو العربي، لكن نجد من العلماء المحدثين من يرفض فكرة دلالة الإعراب في الإبانة على المعاني، نجد **"إبراهيم أنيس"** رفض فكرة دلالات " العلامات الإعرابية". ورفض كذلك فكرة الإعراب، إذ يقول أنّه ليس "للعلامة الإعرابية" أي مدلول وأنّ وظيفتها هي وصل الكلمات ببعضها البعض. بقول: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض».[3]

---

[1]. ينظر: تمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها، ص.ص.190.191.

[2]. بلقاسم دفة: العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة، ص. 1.

[3]. إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص.225.

ومن أوضح الأمور أنّ دلالة الإعراب للدّلالة على المعنى النّحوي، وهو أول حكايات الدّرس اللّغوي في ظهور اللّحن، ووظيفة الإعراب هي الإبانة عن المعاني، والظاهر في حكاية **"أبو أسود الدؤلي"** كذلك، وفي قراءة الآية في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾.[1] وهنا لو قلنا "رسولِه" بالجر لاختل معنى الآية وهذا خير دليل على ذلك.

ومنه فإنّ العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها كما هو معروف، وانصرفوا عن السير في خط وصف الظواهر اللغوية والنحوية، وينظرون إلى المعاني ويجعلون الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، وأولعوها بكثرة البحث عن الأسباب التي تسبب هذه الحركات ووضعوا بذلك القواعد والقوانين.

تعددت الآراء بين العلماء، هناك من يرى أن "للعلامة الإعرابية" دور في تحديد المعنى النحوي، في حين ظهرت أول مخالفة في تاريخ الدرس النحوي من عند **"قطرب،"** ونجد من المحدثين **"إبراهيم أنيس"**،... وغيرهم من النحاة، وهذه الاختلافات ليست عند القدماء فقط فهي كذلك عند المحدثين.

[1]. التوبة، الآية: 3.

خاتمة:

التركيب هو فرع من علم اللّغة الحديث، وقد تناوله قدماء العرب ومحدثيهم مفهوماً ومصطلحاً، ويهتم علم التراكيب بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة. وهذه العلاقات تعتبر قضايا لغويّة هامة في البحث اللّغوي عند علماء العرب والغرب، وأنّ ما وجد في الدرس اللّغوي الحديث موجود في مضامين التّراث العربي، فما قامت به الدّراسات اللّغوية الحديثة ما هو إلاّ تجديد للتراث وتأصيلاً له وفق متطلبات العصر.

تعددت المفاهيم والاصطلاحات بين العلماء قديماً وحديثاً لكن التصور بقيّ نفسه، وما بذله العلماء قديما لا يمكن أن نستغني عنه في الدرس اللّغوي الحديث في فهم قواعده، ولكي تفهم الجديد و تدرسه عليك النظر إلى أصوله وجذوره في التراث .

فالفرق بين التركيب عند القدماء والمحدثين هو أنّ الأوائل اتصف تحليلهم بالدقة والشمول وعالجوا جميع الظواهر اللّغوية ودرسوها دراسة معيارية وحتى وإن كانت بداياتهم وصفية، على عكس المحدثين اتصفت دراستهم بالوصف والتحديد وتفرعت علوم اللّغة، وأصبح للدرس التركيبي علم خاص يعرف به.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث:

المصادر التّراثية في الدرس الصّوتي عند اللسانين المحدثين

من خلال كتاب: الكلمة لحلمي خليل .

تمهيد:

شهد البحث اللّغوي في القرن عشرين نهضة فكريّة، توالدت نظرياتها وتعدّدت مدارسها، وكان لزاماً على الدرس اللّساني العربي أن يساير ذلك التّطور، وقد انبرى لتلك الغاية ثلّة من الدّارسين الذين صرفوا الجهد محاولين التأسيس لدرس لساني عربي يأخذ . وفق أدوات منهجية صارمة . تأخذ من مصادرها الأصلية،كما أنّها توزعت دراسة البحث اللّغوي في المصنفات العربية القديمة بين مستويات: الصوت والمعاجم والنحو والصرف ، واتّجَهَت أنْظَار المحْدِثِين مُنذ بدَاية القرن العشرين، إلى إعادة النّظر فِي التّراث اللّغوي؛ بغرض تيسيره وجَعله مُواكبا للأنْظار الحَديثة، فيعتبر "حلمي خليل" من العلماء المجددين الذين درسوا التّراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة الدرس الصوتي من منظور علم اللّغة الحديث

تعتبر محاولة "حلمي خليل" في الدرس الصّوتي محاولة جادة في ذلك، ففي هذا الفصل سنعرض الدرس الصّوتي من خلال وجهة نظر لسانية حديثة، تحمل في طياتها تراث لغوي عربي ، وسنقارن في ذلك بين آراء علماء العربية القدماء من بداية القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري وبين آراء المحدثين .

. الدِّراسة الصّوتية عند "حلمي خليل":

توزعت دراسة الأصوات في المصنفات العربية القديمة، بين المعاجم والنّحو والصّرف والبلاغة، غير أنّه في الدّرس اللّغوي الحديث أخذ منحى جديد وأصبح له علم يعرف ويدرس به، وسنتعرف عليه من خلال كتاب الكلمة لـ:**"حلمي خليل"**، بمقابلته بما جاء في مضامين علماء اللّغة في مصادرهم التّراثيّة، فعلم الأصوات الحديث يتفرع إلى فرعين أساسيين:

1/الفونيتيك والفونولوجيا عند "حلمي خليل":

أ. دراسة في المفهوم:

كثيرة هي المصطلحات الدّالة على علم الأصوات العام" **la phoneteq**"، وعلم الأصوات الوظيفي" **la phonologie**"، ومنها علم الفونيتيكا وعلم الفونولوجيا، وكلّها تنتمي إلى:

علم الأصوت الّذي هو علم قديم وحديث النشأة ، قديم لأنّه من أصل العلوم عند العرب، وحديث لأنّه يعتبر فرع من علم اللّغة الحديث، قال عنه **"حلمي خليل"**، بالإسعانة بمفهوم حديث من عند علماء اللّغة الغرب "**دوسوسير**" أنّه: « فرع من علم اللّغة الذي يدرس الأصوات اللّغوية من الناحية التاريخية، واعتبره جزءاً أساسًا من علم اللغة».[1]

علم الأصوات هو فرع من علم اللّغة، وأول ما تقوم عليه أيّ دراسة لغويّة، وهذا العلم ينقسم إلى قسمين: علم الأصوات وعلم وظائف الأصوات.

. فالأول : كما قلنا، «يدرس الصّوت كظاهرة فيزيائية "الصُورة المادية" للأصوات، ويدرس كل صوت من حيث المخرج والصِّفة بمعزل عن الوظيفة، والثاني: دراسة النّظم الصّوتية التي ينطقها أصحابها، لأنّ الصّوت يختلف في سياقه من حيث كمية الجهر الزمنية»[2].

[1]. حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص.33.

[2]. حسني خاليد: مدخل إلى اللّسانيات، ص.39.

فعلم الأصوات "الفونيتك"؛ يدرس الصّوت اللّغوي من حيث الصفة والمخرج، أي تتبع الصّوت منذ خروجه من جهاز النطق بواسطة (أعضاء النطق)، إلى أن يصل للمتلقي، فهو الأكثر شيوعاً واستعمالاً فإنّه «يبحث في أصوات اللّغة منذ تكوينها في الجهاز النطقي إلى أن تصل إلى المتلقي، يدرسها دراسة وصفية تحليلية، ويجري عليها التجارب ويشرحها».[1]

فعلماء التّراث عالجوا ذلك ودرسوا الصّوت اللّغوي دراسة عضوية على الرّغم من إمكانياتهم البسيطة، على خلاف المحدثين الذي توفرت لديهم كلّ الأجهزة المساعدة في تحديد مخرج ومصدر الصّوت ودرسوه دراسة فيزيولوجية وفونولوجية.

علم وظائف الأصوات يدرس الصّوت اللّغوي في سياق الكلام، أو في تركيب معين مناسب حسب النّظام اللّغوي الذي ينتمي إليه، وذلك أنّ لكل لغة نظامها الخاص بها، "**فحلمي خليل**" يقول أنّ لكل لغة نظام، ومن ذلك فكلّ لغة « لا تستعمل نفس الوحدات الصّوتية التي تستعملها لغة أخرى لكي تركب منها كلمات، وإنّما تستعمل كلّ لغة وحدات صوتية مختلفة، وهذه الوحدات الصّوتية تسمى الفونيمات».[2]

بما أنّ لكلّ لغة نظامها الخاص بها، فلها وحداتها الفونيمية المميزة لها، « وعند دراسة لّغة ما فلابد من معرفة النظام الصّوتي لتلك اللّغة»، [3] الذي هو مجموعة من (القواعد والقوانين التي تنظمها اللّغة المدروسة).

فالدراسة الصّوتية عند "حلمي خليل" : هي عملية إنتاج للمفاهيم الغربية أو ما ذهبت إليه اللّسانيات الحديثة، ودمج ما جاء من مفاهيم وتصورات الدرس التّراثي القديم وقام بتناسق هذه المفاهيم عربياً.

ومن أهم المصادر التّراثية التي عالجت ودرست الصّوت وتمّ توظيفها في مفاهيم **"حلمي خليل"** حتى وإن لم يذكر المصدر، فمفاهيمه موجودة في مضامين كتب التّراث، نجد منها: كتاب **"ابن جني"**، و**"الخليل"**،

---

[1]. عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية علم الفونولوجيا، ص.15.

[2]. حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1998م، ص.33.

[3]. عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية علم الفونولوجيا، ص.15.

و"**سيبويه**" في باب الإدغام... تناولوا الدِّراسة الصّوتية بالشرح والتفصيل، لكن كعلم ظهر في القرن التاسع عشر مع "**دوسوسيور**" حين تفرعت الدِّراسات وتخصصت، فأصبح للدّراسة الصّوتية علم يعرف بها "الفونيتيكّ و "الفونولوجيا".

واستعان "**حلمي خليل**" كذلك في تحديد وعرض مفهومه بمجموعة من الكتب الحديثة، وانتهج نهجهم، ومن اللّغويين العرب وكانت لهم محاولات جادة في قراءة ودراسة التّراث العربي، ودراسته على ضوء علم اللّغة الحديث نجد منهم:" **أحمد مختار عمر**" و "**كمال بشر**" ،...،ومن علماء الغرب: "**دوسوسيور**".

ب . دراسة في المصطلح:

تعددت التّرجمة لهذه المصطلحات(علم الأصوات، علم وظائف الأصوات) ، وهذا التعدد المصطلحي نتيجة لتعدد المدارس والمناهج اللّغوية، فاستعملوه كلاّ حسب دراسته ومدرسته اللّغوية التي ينتمي إليها. وهذا التعدد عند اللغويين العرب لا يخدم البحث اللغوي، على عكس الغرب فلهم مصطلح واحد للدّلالة على علم الأصوات "**الفونيتيك**"، ومصطلح واحد للدلالة على علم الأصوات الوظيفي "**الفونولوجيا**" .

يستخدم "**حلمي خليل**" مصطلح "**علم الأصوات**" بدل المصطلح المعرب" **الفونيتيك**"، والعكس في "**الفونولوجيا**" يستخدم المصطلح المعرب، بدل من مصطلح "**علم وظائف الأصوات**"، وهما فرع من علم اللّغة، وهذان مصطلحان معربان من المصطلحين الأجنبيين"**phonetics**" و " **phonologie**".

"الفونيتيك" (علم الأصوات)؛ يدرس الصوت بمعزل عن الوظيفة، أمّا "الفونولوجيا"(علم وظائف الأصوات)؛ يدرس الصّوت وفق سياق محدد من أجل أن يؤدي وظيفته،« وهذان العلمان شديدا الارتباط فيما بينها فلا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر»[1].

[1]. عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية علم الفونولوجيا، ص.15.

"**حلمي خليل**" يقول أنّه هناك «من اللّغويين من رفض الفصل بين ما يسمى " phonetics" وما يسمى:" phonologie"، لأنّ كلّ منهما يعتمد على الآخر في التحليل اللّغوي، ووضع بعضهم الاثنين تحت اسم " الفونيتيك" أو "الفونولوجيا"».[1] فأصبح لكلّ منهما مصطلحه الخاص به، ولا يعني ذلك أن نستبعد أحدهما عن الآخر في الدِّراسة، فهما أقرب لبعضهما البعض حتى وإن اختلف قليلاً في المفهوم.

وقول "**حلمي خليل**": «في دراسة البنية الصّوتية للكلمة نكون أقرب إلى فونولوجي من علم الأصوات الخالص...وليس معنى هذا استبعاد هذا العلم تماماً في بيان الملامح الصّوتية للكلمة، وإنّما هذا العلم يضع اللبنات الأولى في مثل هذه الدراسة(...)لأنّه يعالج الأصوات اللّغوية كوحدات مستقلة لها مخارج وصفات محددة».[2]

إلاّ أنّ "**حلمي خليل**" يفضل استخدام مصطلح "الفونولوجيا"، بدل من "الفونيتيكا"، في قوله: "...نكون أقرب إلى الفونولوجي من علم الأصوات..."، وقوله: "...وليس معنى هذا استبعاد هذا العلم تماما" ويقصد بذلك أنّه عند دراسة اللّغة دراسة فونولوجية، لا يعني أن نستبعد علم الأصوات العام كلياً ونفصل بين العلمين وهذا الفصل يكون من أجل تيسير وتسهيل الدّراسة والتركيز على وجهة محددة من الجانب المراد دراسته.

علم الأصوات عند "**حلمي خليل**" فهو كعلم ومصطلح قديم وحديث، حديث النشأة لأنّه ظهر مع لسانيات "**دوسوسير**" في القرن التاسع عشر.

قديم هو من أصل العلوم اللّغوية التي قامت عند العرب، حتى وإن اختلفت المفاهيم قليلاً في الدّرس اللّغوي الحديث والقديم، فالتّصور والفكرة نفسها، وهذا يعني أنّ ما جاءت به اللّسانيات الحديثة ما هي إلاّ إعادة

[1]. حلمي خليل: الكلمة، ص.34.

[2]. المرجع نفسه، ص.35.

قراءة للتراث وفق متطلبات العصر، حتى وأنّ **"حلمي خليل"** لم يصرح بذلك ولكن توظيف التّراث واستعانته بالمصادر التّراثية وطريقة عرضه توضح ذلك.

2/ الفونيم والصّوت والحرف:

. قد يقول قائل: «أنّ هذه المصطلحات ذات مدلول واحد، وما الأمر سوى تعدد في الأسماء والألقاب، ولكن الحقيقة العلمية تؤكد وجود اختلاف كبير بينها».[1]

أ. الصوت:

فالصوت عند **"حلمي خليل"** أنّه: «هو المادة الخام، أو إحدى سماتها الأساسية، ولا تستعمل كلّ لغة نفس الوحدات الصّوتية التي تستعملها لغة أخرى، لكي تركب منها الكلمات، وهذه الوحدات الصّوتية تسمى الفونيمات».[2]

ومن خلال ما تقدم نستنتج:

. أنّ الصوت عنده هو المادة الخام ويقصد بها المادة الأولية التي يستخرجها المتكلم بواسطة جهازه النطقي، ويتعرض هذا الصّوت للتقطيع بواسطة أعضاء النطق ليشكل وحدة صوتية لها معنى "الفونيم".

وأنّ لكلّ لغة وحدات صوتية خاصة بها، تُنْتَج من خلالها مجموعة من الكلمات، وهذه الوحدات الصّوتية هي التي تميز لغة عن غيرها.

مصطلح "الفونيم" عند **"حلمي خليل"** مرادف لمصطلح "الوحدة الصّوتية".

يفرق **"حلمي خليل"** بين "الصّوت" و"الفونيم"، "فالصّوت" مفهوم عام لكل وحدة صوتية، و" الفونيم" هو جزء من "الصوت".

---

[1]. بسام مصباح الأغبر: الوحدة الصوتية الفونيم وتجلياته في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1436هـ،2015م، ص.67.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، ص.33.

فإذا تتبعنا لفظة أو مصطلح "الصوت" في التّراث العربي فنجد أنّ مصطلح تراثي، موجود في كتب التراث، ودرسوه دراسة تحليلية من حيث المخرج الصفة والوظيفة، وظّف **"حلمي خليل"** المصطلح ومفهومه الذي لا يخرج عن مفهوم القدماء، إلاّ أنّ مفهومه فيه تأصيل للتراث وذلك عند إضافة مصطلح "الفونيم، الذي هو مصطلح حديث.

ب . الفونيم:

1. مفهومه:

"فحلمي خليل" يعرف **"الفونيم"** أنّه: «أصغر وحدة صوتية يمكن عن طريقها التفريق بين الكلمات».[1]

يختلف مفهوم "الصّوت" عن "الفونيم"، وذلك أنّ للفونيم وظيفة وهي التفريق بين الكلمات، ومن خلالها يمكننا أن نميز معنى كلمة عن الأخرى، ففي الكلمتين: قال وكال؛ نجد أنّ القاف فونيم والكاف كذلك، ويمكن من خلالهما التفريق بين الكلمات والتمييز بين معانيها، وهو أصغر وحدة صوتية، يصل إليها التّحليل اللغوي.

في حين نجد من اللسانيين المحدثين من يعتبر "الفونيم" هو "الحرف"، إلاّ "الفونيم" هو مصطلح حديث، يقدِّم **"رمضان عبد التوات"** تعريف دقيق والتّي من خلاله يمكننا أن نفرق بين "الصوت" و"الحرف" و "الفونيم" فقوله:«هذه الأصوات المختلفة، التي يعبر عنها الغرب اسم **"الفونيم" phoneme= وحدة صوتية**، وفي إمكاننا نحن أن نطلق عليه اسم: **"حرف"** مقصوداً به الرمز الكتابي، ونعمل بذلك على التفريق بين المصطلحين **"صوت" و"حرف"**؛ فالصوت هو ذلك الذي نسمعه، أمّا الحرف فهو الرمز الكتابي».[2]

فالصوت هو ما يسمع أي يحدث ذبذبة في الهواء، و "الحرف" هو الرمز الكتابي أمّا "الفونيم" يختلف عن "الحرف" لكونه يفرق بين الكلمات ويميز معنى كلمة عن أخرى، وهو مصطلح غربي حديث على عكس

---

[1]. المرجع السابق، ص.38.

[2]. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، ص.ص.83.82.

"الصوت" و "الحرف" فهم مصطلحات موجودة في تّراثنا العربي، وأول من فرّق بين "الصّوت" و"الحرف" **"ابن جني"** في تعريفه " للصّوت" يقول : «اعلم أنّ الصّوت عرض يخرج مع النّفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشّفتين...فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً».[1]

"**ابن جني**" فرق بين الصّوت والحرف، وعرّف الصّوت على أنّه كلّ ما يخرج مع النفس ويحدث ذبذبة في الهواء متصل بجهاز النطق. أمآ الحرف هو ذلك الصوت الذي يخرج مع النفس إلاّ أنّه تعترضه أعضاء جهاز النطق، ويسمى ذلك المقطع حرفا.

ومن خلال ما تقدّم يمكننا أن نفرق بين هذه المصطلحات: "الصّوت" و "الحرف" و "الفونيم"، وترادف المصطلحات بين ورودها في "المصادر التّراثية، ومقابلها بما جاء عند اللسانيين المحدثين فالجدول الآتي يبين ذلك:

المصطلح	الصوت	الحرف	الفونيم
المفهوم	عرض يخرج مع النفس	هو الرمز الكتابي	أصغر وحدة صوتية تؤدي معنى
المصدر	تراثي	تراثي	حديث مصطلح غربي
من مصطلحاته	الصوت	الحرف	الفونيم، الوحدة الصوتية
أهم العلماء التي اعتمدها **"حلمي خليل"** في كتابه:	ابن جني	ابن جني	مفهوم عام من مفاهيم علماء الغرب.

الجدول02: الفرق بين الصّوت والحرف والفونيم.

[1]. ابن جني: سر صناعة الإعراب. ج.1، ص.5.

ومنه فالفرق بين "الصوت" و"الفونيم"؛ "الصّوت" هو مصطلح تراثي يستعمله القدماء والمحدثين، فهو موجود في مصادرنا التّراثية وعند علماء العرب، وأول من علماء التراث من عرَّفه **"ابن جني"** في كتابه و فرق بينه وبين الحرف. أمّا مصطلح "الفونيم"، هو مصطلح غربي حديث تطرق إليه المحدثين في كتاباتهم وبحوثهم.

الفرق بين "الصوت" و "الحرف" و "الفونيم" هو أنّ:

.الفونيم هو أصغر وحدة صوتية يمكننا من خلالها التمييز بين الكلمات.

. الصَّوت هو عرض يخرج مع النفس مستطيلاً.

. أمّا الحرف هو الرمز الكتابي.

فمفاهيم **"حلمي خليل"** ومصطلحاته هي ربط لمفاهيم علماء العرب والغرب، " الفونيم" كفكرة كان موجودا في الفكر التّراثي عند **"ابن جني"** وقيل عنه كان مقلداً لسابقيه **"الخليل"** و **"سيبويه"** فجاء كلامه تأكيد على سابقيه، في أنّ **"للفونيم"** وظيفة تميزه عن غيره هو التفريق بين معاني الكلمة، وهذا ما يبرر أنّ ما وجد في مضامين اللسانيات الحديثة هو موجود في مصادر التّراث العربي، ويمكننا القول ما قام به **"حلمي خليل"** هو تأصيل للمفاهيم.

2. وظيفة الفونيم:

يقول **"حلمي خليل"** :«أنّ للفونيم وظيفة؛ وهي وظيفة تمييزية».[1] وانطلاقاُ من هذا القول نضع الجدول الآتي والتي من خلاله يمكننا أن نوضح "وظيفة الفونيم" الأساسية:

الكلمة	الفونيم المبدل

[1]. ينظر: حلمي خليل: الكلمة، ص.38.

نقد _نقص	د =ص تغير الفونيم يؤدي إلى تغيير الدلالة
وصال_ وجال	ص=ج تغيرت الدلالة بتغير الفونيم.

الجدول03: الوظيفة التمييزية للفونيم.

وخلاصة القول من وجهة نظر **"حلمي خليل"** ومنهجه في البحث اللّغوي، نتائج متماثلة للعلماء أدت إلى نتائج معينة يمكننا أن نلخصها فيما يلي:

. أنّنا عند استبدال "فونيم" بـ "فونيم" يتغير المعنى؛ وبذلك للفونيم دور في التمييز بين المعاني.

. الفونيم أصغر وحدة صوتية في الكلمة.

يقدم **"حلمي خليل"** مجموعة من الأمثلة لتحديد وظيفة الفونيم " يقول عن حرف (النون) في : «إن شاء، إن ثاب، إن قال، النون هنا تختلف عن أختها في موضع النطق، ولكننا بالرغم من ذلك، نطلق عليها اسم واحد هو صوت النون».[1]

. الصوت = الفونيم عنده، يقول عن "الفونيم" صوت لتأثره بعلماء القدماء ومفاهيمهم، لكن في عنوان بحثه عن "الفونيم" يقول (وظيفة الفونيم)، لكن في عرضه نجده يستخدم مصطلح "الصوت" فقط.

. يقول عن النون صوت ←ذا وظيفة لغوية؛ قادرة على تغيير معاني الكلمات، أحيانًا نقول: "ناب وتاب"، فنجد الفرق في وجود النون في الكلمة الأولى والتاء في الكلمة الثانية، أمّا النون المنفردة يمكن تمييزها في النطق، ولها وظيفة نطقية «ففونيم النون، مثلاً، ينضوي تحته، كم هائل من الألفونات، فصوت النون في

[1]. المرجع السابق، ص.38.

"منك"، يختلف عنه في "خنق"، والسياق هو الذي يحدد طبيعة العنصر الفونيمي المستعمل، فعلى الرّغم من اختلاف الألفونين، إلاّ أنّهما يعدان تابعين لفونيم واحد وهو النون».[1]

ومما تقدم يمكننا القول أنّ:

. السياق هو الذي يحدد نوع الفونيم وملامحه الصّوتية.

. ولكن هذه النونات " مثال النون الخفيفة والثقيلة، لا يمكن أن نميزها عن بعضها وليست لها وظيفة لغوية، لأنّها لا تغير معنى الكلمة.

وهذه الأحكام الصّوتية "للنون" التي ذكرها "**حلمي خليل**" هي موجودة في المصادر التراثية، «إنّ الملاحظة السريعة لهذه المدونة، تظهر أنّ ثمة ثلاث وحدات لسانية مختلفة من حيث البناء، وإنّ هذا التقابل هو الذي يعكس الفوارق الدلالية بينها، مما يؤكد أنّ لكل كلمة وظيفة داخل التركيب، فلو أخذنا مدونة مكونة من : قاد ـ عاد ـ ساد، ثمّ قمنا بتقطيعها إلى أصغر الوحدات غير الدالة أي الفونيمات، لاتضحت جلياً الفوارق والتشابه سواء على مستوى المخرج "موضع النطق" أو الصفة، على النحو المفصل أدناه: /ق/ = لهوي + مجهور + شديد+ مستعلي. /ع/ = حلقي + مجهور + بيني. /س/= أسناني + مهموس+ صفيري.

فهذا التقابل بين هذه الفونيمات على مستوى الصفة والمخرج، يؤكد أنّ لها جميعاً وظيفة، وهي قدرتها على تغيير معاني هذه الكلمات».[2]

للفونيم وظيفة وهي التمييز بين معاني الكلمات، فالصوت فإن لم يغير المعنى فهو ليس فونيماً، وهذا ما نجده في الفرق بين النون الخفيفة والثقيلة فهي ليست فونيمات، لأن ليس لها وظيفة لغوية.

---

[1]. بسام مصباح الأغبر: الوحدة الصوتية الفونيم وتجلياته في القرآن الكريم، ص.60.

[2]. شفيقة علوي: محاضرات في المدارس اللسانية، أبحاث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 2004م، ص.18.

استعان "**حلمي خليل**" بالدِّراسة الصّوتية الحديثة على آراء علماء العرب والغرب. ويرى أنّ ما توصل إليه الدّرس الحديث لا يخرج عمّا توصل إليه كتب التّراث أو الدِّراسات اللغوية القديمة عند العرب، فهذه المظاهر أو أحكام النون، فقد وضعت لها فصول ومباحث وهي تدخل ضمن الدِّراسات القرآنية عند العرب.

3. وظيفة الفونيم الإيجابية و السلبية:

اللسانيات تدرس اللّغة البشرية لذاتها ومن أجل ذاتها، وأنّ كل مبحث أو نظرية تقوم في الدّرس اللّغوي الحديث تقريباً تقوم انطلاقاً من هذا القول، فوظيفة "الفونيم" لها معنى في ذاتها، ومن هنا تكون وظيفة "الفونيمّ" إيجابية، وهل يمكن أن يكون لها معنى في غيرها، وماذا نسمي هذه الوظيفة؟ .

"**فحلمي خليل**" يوضح ذلك من خلال مفهومه من العالم اللّغوي "**فاشيك**" **vachek** الذي يرى : «أنّ كل فونيم في أي كلمة يمكن أن يؤدي وظيفتين، إحداهما إيجابية والأخرى سلبية، أمّا الأول فحين يساعد على تحديد معنى الكلمة لتحديد[...]مدلولها، وهي "الوظيفة الايجابية"؛ أو الأساسية له، أمّا الوظيفة الثانوية أو السلبية؛ فتتمثل في حفظ الكلمة مختلفة عن: قام، أو حام، أو صام ».[1]

ويمكن لنا أن نمثل لوظيفة الفونيم بالمخطط التالي:

الكلمة	الفونيم	الوظيفة	الدلالة
نام	ن	وظيفة إيجابية	المعنى التي تحتوي عليه "نام".
نام، قام، تاب	ن،ق،ت	وظيفة سلبية	حفظ الكلمة مختلفة: نام، قام،تاب ...

الجدول04: وظيفة الفونيم.

[1] . المرجع السابق، ص.38.

نلاحظ:

الفونيم يؤدي وظيفتين؛ إيجابية وأخرى سلبية، الأولى لها معنى في ذاتها، أمّا الوظيفة السلبية من خلال دلالة الكلمة مع غيرها، أي تكون نفس الوحدة اللّغوية، لكن في كل وحدة لغوية نستبدل فيها فونيم بآخر.

"**حلمي خليل**" يرى أنّه «في اللّغتين الفرنسية والانجليزية، يوجد الصوتان؛ z ، s ولكن على أنّهما فونيمان مستقلان، لأنّهما يفرقان بين الكلمات. ولكن نفس الصّوتين موجودان في اللّغة الاسبانية، ولكن على أنّهما صوتان متنوعان لفونيم واحد، لأنّهما لا يميزان بين الكلمات». [1]

وقد نجد مثل ذلك في اللّغة العربية، في صوت "الصاد"، في كلمات (الصقر =الزقر=السقر)، فهي أصوات متنوعة لفونيم واحد هو "الصاد"، إلاّ أنّها لا تميز بين معاني الكلمات الثلاث، إذ هي جميعاً بمعنى " الصقر"= الطائر لها نفس الدلالة.[2]

الصاد والزاد والسين؛ هي فونيمات لكنّها في بعض الحالات لا تفرق ولا تميز بين الكلمات، وهذا ما نجده في اللغة الفرنسية أو الانجليزية مثل: s وz ونجده في جل اللّغات.

قد نستبدل صوت بصوت ويبقى للكلمات نفس دلالة واحدة؛ مثل: كلمة صقر، زقر ، وسقر تشير إلى معنى واحد، وهو "الطائر"، فالزاد والسين ليست فونيمات لكونها لا تفرق معنى كلمة عن أخرى ، وهذه الظاهرة موجودة في التّراث العربي عند علماء اللّغة قديماً وتسمى بالإبدال.

فلكل لغة خصائصها المميزة، على الرّغم من عموم الظاهرة وتطبيقها على جلّ اللّغات، ولهذا قال: "**دسوسيور**" عن اللسانيات أنّها عامة، ودعا إلى الأخذ بمبدأ التعميم...، ويعني هذا ما يوجد في اللّغة العربية يوجد في الانجليزية... وغيرها، إلاّ أنّ لكلّ منها نظامها الخاص وهذا ما يجعل الاختلاف وارد بينهم.

3 / الصوامت والصوائت:

---

[1]. المرجع السابق، ص.39.

[2]. المرجع نفسه، ص.39.

يقول "**حلمي خليل**" في كتابه :«وقد فطن علماء العربية القدماء إلى خطورة " **الحركات**" في التمييز بين الكلمات، فجاءت العلامات المعروفة؛ وهي الفتحة والكسرة والضّمة للدلالة على فونيم حين تكون قصيرة، أمّا حين تكون هذه الفونيمات طويلة، فقد رمزوا لها بالألف والياء والواو».[1]

استخدم "**حلمي خليل**" مصطلح "**الحركات**" وهو مصطلح تراثي يستخدمه القدماء، أمّا المحدثون فيستخدمون مصطلح "**صائت**".

"**الحركات**" هو مصطلح موجود في مضامين **المصادر التراثية** عند علماء العرب، منذ بداية تفكيرهم اللّغوي في ضبط أحكام اللّغة حين قام "**أبي أسود الدؤلي**" بضرورة تنقيط أواخر الكلمات، وذكّره "**ابن جني**" في كتاب سر صناعة الإعراب، في قوله: «اعلم أنّ **الحركات** هي أبعاض الحروف... ».[2]

الفتحة والضمة والكسرة؛ هي فونيمات قصيرة، الألف والواو والياء؛ هي فونيمات طويلة، والفونيمات الطويلة مثلها مثل القصيرة؛ لها وظيفة لغوية وهي التّمييز بين معاني الكلمات.

واعتمد "**حلْمي خليل**"، على كتاب **فقه اللّغة للثعالبي**، قال: «فقد أورد نماذج لهذا التفريق بين الكلمات عن طريق **الحركات**، فالحركات نجدها تفرق بين قال_ قيل _ قول، وغير ذلك».[3] ومنه "**فالحركات**" مثلها مثل الصامت تفرق بين معاني الكلمات .

ولتوضيح ما سبق "**فحلمي خليل**" يقول أنّ: « اللّغة العربية تفرق بين الكلمات، في مثل هذا الصّوت، فنقول: "قال" و"كال" من الكيل، ولذا فهما فونيمان مختلفان في العربية، وكذلك الأمر بالنسبة "للحركات: أو الصوائت، فهيّ أيضًا فونيمات تصلح للتمييز بين كلمة وأخرى».[4]

---

[1]. المرجع السابق، ص.39.

[2]. ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج.2، ص.17.

[3]. حلمي خليل: الكلمة، ص.39.

[4]. المرجع نفسه، ص.39.

فصوت "ق" و "ك" فونيمات تفرق بين معنى الكلمتين "قال" و "كال"، والأمر كذلك في "الحركات" فهي فونيمات تفرق بين معاني الكلمات، ومثال ذلك قولنا: في "قال" و "قيل"، فالألف الطويلة والياء هما "حركات" طويلة ، لكنهما يعتبران فونيمين يمكن لنا من خلالهما أن نفرق بين معنى الكلمتين.

"حلمي خليل" يعتمد على كتاب "**ابن جني**" في تحديد أهمية **الصائت** بالنسبة **للصامت**، وذلك واضحاً في علاقة الحرف بالحركة، يقول: «إنّ الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه فهي لذلك محتاجة إليه(...)، ولما كان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف، صارت كأنّها قد حلته، وصار هو قد تضمنها».[1]

فالحركة مثلها مثل الصّوت لها وظيفة لغوية، والتي من خلالها يمكن لنا أن نفرق بين معنى كلمة وأخرى عن طريق تبادل وحدة صوتية بأخرى، فالحركة هنا لها أهمية في عرض هذا المعنى، ولها دور في تحديده، وعليه فالحركة هي "فونيم" يمكن من خلاله أن نفرق بين معاني الكلمات.

الحركة مرتبطة بالوحدة الصوتية فهي كما قيل بحاجة للحرف فلا وجود للحركة في عدم وجود الحرف، ولا معنى للحرف داخل التركيب إلاّ به.

4. الصّوت والتركيب:

"حلمي خليل" يقول عن التركيب : « أنّ الكلمة مجموعة من الوحدات الصوتية المؤلفة بطريقة معينة ...والتي يمكن أن نركب بها الكلمات».[2] فالأصوات تتألف فيما بينها لتشكل كلمة، والكلمات تتألف فيما بينها لتشكل جمل، وذلك أنّ:

. الكلمة مجموعة من الوحدات الصوتية "أصوات".

. والوحدات الصّوتية مؤلفة وفق نظام.

---

[1]. المرجع السابق، ص.79.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.33.

فالتركيب لا يشمل تركيب الجمل فقط، بل نجده في الكلمة أيضاً وذلك من خلال ائتلاف الوحدات الصوتية فيما بينها وفق نظام ليشكل كلمة لها معنى، وهذا ما نجده في مفهوم التركيب هو «أن نعتبر الحروف بأصواتها وحركاتها وانضمامها لحروف أخرى، انضمام الحروف في الكلمات، والكلمات في أنساق تؤدي موقع من الدّلالة المعنوية، فيكون إذن نسيجاً من العلاقات التي تقوم بين الحروف والكلمات... ».[1]

فنجد أن التّركيب هو ائتلاف الوحدات الصوتية داخل الكلمة، والكلمة في أنساق معينة داخل نظام.

ب / الفونيمات الفوق تركيبية "النبر، والتنغيم، والمقطع ":

1 . النبر:

قدّم **"حلمي خليل"** مجموعة من مفاهيم النّبر موزعة بين علماء اللّغة المحدثين، حتى وإن اختلفت المفاهيم قليلاً بينهم، فهي توحي إلاّ تصور ودلالة واحدة، يعرف **"حلمي خليل"** النبر بأنّه: «طاقة زائدة في النطق، للمقطع المنبور...أو هو البروز المعطى لمقطع واحد داخل الكلمة»[2].

"فالنبر" عنده هو البروز والوضوح للمقطع اللّغوي، ويعتبر فونيماً مميزاً يؤدي إلى تغيير معاني الكلمات، وهو ظاهرة عامة موجودة في جلّ اللّغات في حين يستثني من كلامه ويخصصه، يقول **"حلمي خليل"** في ذلك أنّ «النبر ليس فونيماً في كلِّ اللّغات، وإنّما يعد فونيما في تلك اللّغات التي تستخدمه، وتسمى تلك التي تستخدم النبر كفونيم لغات نبرية، وتسمى اللّغات الأخرى غير نبرية».[3]

بما أنّ النبر فونيم وجوده ضرورة حتمية في اللّغات التي تستخدمه، لانّه له دور تمييز معنى الكلمة عن أخرى ولا يتم تحديد معاني الكلمات إلاّ به، وتختلف أهميته من لغة إلى أخرى، وله أهمية كبيرة في بعض اللّغات وتسمى اللّغات النّبرية.

---

[1]. عبد القادر سلامي، التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص. 132.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، ص.45.

[3]. عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية، ص.79.

. النبر من حيث الوظيفة واللّغة:

من خلال الجدول الآتي وانطلاقاً ممّا وجد في كتاب **"حلمي خليل"** ووجهة نظره يمكن لنا أن نحدد وظيفته في بعض اللّغات:

اللغة	الكلمة	النّبر	الوظيفة
اللغة الإنجليزية	Import	النبر في المقطع الأول=im	اسم وإذا إنتقل النبر إلى المقطع الثاني: فعلا
اللّغة العربية	نعم	النبر في المقطع الأول =نـ	يراد به الإثبات، وإذا انتقل إلى المقطع الثاني: يراد به الإستفهام.

الجدول 05: وظيفة النبر في اللّغتين العربية والإنجليزية.

وممّا تقدم نستنتج ما يلي:

النبر في اللّغة العربية مثله مثل جل لغات التي تستخدمه، له دور في تحديد المعنى بين الكلمات، وذلك على حسب شدة البروز في المقطع ودرجته يتحدد معنى الكلمة، فنجده في اللغة العربية، الانجليزية، الألمانية....

وهذه الظاهرة موجودة في التراث العربي وفي مصادرهم، حتى وإن اختلف المصطلح فيبقى له نفس التصور والفكرة.

مفهوم "النبر" عند المحدثين وهو نفسه عند القدماء حتى وإن اختلف قليلاً فالتصور نفيسه، أمّا من حيث المصطلح يقابله الكثير من المصطلحات عند القدماء منها؛ التسهيل، ومطل الحركات عند **"ابن جني"**، وله

مسميات مختلفة:« كالهمز، والعلو، والرفع، والتضعيف، والمطل، وكلّ هذه المسميات تقضي إلى مستوى دلالي واحد بوظائف متباينة تبعاً للسياق».[1]

واستخلاصاً لما سلف يمكننا أن نلخصه في الجدول الآتي:

النبر	في التراث العربي	عند اللسانين المحدثين
المصطلح	التسهيل، مطل الحركات، البروز، العلو،...	النبر
المفهوم	البروز والوضوح في مقطع من مقاطع الكلمة	نفس الفكرة والتّصور عند القدماء

الجدول 06: النبر بين التّراث والحداثة.

وخلاصة القول أنّ النبر موجود في مضامين المصادر التراثية بنفس الفكرة التي عند المحدثين، والتي هي بمعنى الوضوح والبروز للكلمة داخل البنية اللّغوية، لكن كمصطلح يختلف فقد ورد بمسميات مختلفة عند القدماء، ولكنهم تطرقوا إليه وعالجوه في عدة مواضيع واستعملوا بكلمات مشابهة له.

2. التنغيم:

تختلف معاني الكلمات تبعاً لاختلاف درجة الصّوت حين النطق بها، ويتوقف معناها على حسب درجة وشدة الصّوت، ويمكن أن نسّمي نظام توالي درجات الصّوت بالنغمة الموسيقية، فالنغمة الموسيقية أو التنغيم يعرف عند "**حلمي خليل**": «على أنّه مصطلح يدل على ارتفاع الصوت، و انخفاضه في الكلام».[2]

فالتنغيم ظاهرة صوتية تحدث بارتفاع الصّوت وانخفاضه تؤثر في الكلام، وهو عند علماء اللّغة التنغيم يكون في الكلمة مثلما يكون في الجملة، وله أهمية بالغة في تحديد المعنى والتواصل به.

[1]. صالح سليم الفاخري: الدلالة الصوتية في اللّغة العربية، المكتب العربي، الإسكندرية، ط.1، د.ت، ص.194.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، ص.46.

و يقال أنّ القدماء لم يعالجوا التنغيم ولم يعرف كنهه، وهذا كلام غير دقيق وصحيح اشرنا إليه سابقاً، لأنّ القدماء تحدثوا عن التنغيم وعرفوا كنهه على نحو ما يتضح من النصوص التي عثرنا عليها، وأنّ أول من التفت إليه هو **"ابن جني"**.

واستخلاصاً لما سلف يمكننا أن نخلصه في الجدول الآتي:

التنغيم	في التراث العربي	عند اللسانين المحدثين
المصطلح	موسيقى الكلام	التنغيم، موسيقى الكلام
المفهوم	إعطاء القول الأنغام المناسبة والفواصل المناسبة.	ارتفاع الصوت، و انخفاضه في الكلام.

الجدول07: التنغيم بين التراث والحداثة.

ومنه نستنتج أنّ التّنغيم ظاهرة عامة موجودة في معظم اللّغات، وله أهمية بالغة في اللّغات التي تستخدمه، وهو ظاهرة موجودة في التّراث العربي وفي مصادرهم، حتى وإن اختلف في المصطلح فيبقى له نفس الفكرة والدّلالة، فيسميه القدماء "موسيقى الكلام" وهو كذلك عند بعض المحدثين ومنهم" **إبراهيم أنيس**"، أمّا مصطلح "التنغيم" هو مصطلح حديث.

وظّف **"حلمي خليل"** في مفهومه للتنغيم بعض الألفاظ التّراثية الموجودة في كتب التّراث، في مثل ارتفاع الصوت وانخفاضه، نغمة...إلى غيرها.

يرى **"حلمي خليل"** أنّ التنغيم « لم يدرسه علماء اللّغة بالدراسة الجديرة به في اللّغة العربية».[1] ولم يحظ بالدّراسة المناسبة كغيره من اللّغات.

. التنغيم والمعنى:

[1]. ينظر: المرجع السابق، ص.46.

اللغة	الكلمة	التنغيم	الدلالة
اللغة الصينية	**فان**	كلّ ما اختلفت درجة التنغيم، اختلف المعنى.	لها ست معانٍ: نوم،يحرق، شجاع، نجيب...
اللغة العربية	نعم	كلّ ما تغيرت درجة التنغيم، تغير المعنى.	لها معنى الإيجاب والنفي

الجدول08: وظيفة التنغيم.

الجدول بوضح "التنغيم" ودوره في تحديد معنى الكلمة، فكل كلمة يحدد معناها على حسب درجة الصوت (علو الصوت وانخفاضه)، وهو في بعض اللّغات أهمية بالغة لا يتحدد معنى الكلمة والجملة إلاّ بوجوده، ولذلك قال **"حلمي خليل"** لم يحظ بالدراسة المناسبة له عند العرب كغيره من اللّغات.

يعتمد على اللّغة المنطوقة أمّا في الكتابة نعبر عنه بعلامات بديلة: الاستفهام، التعجب، ...، والتنغيم ظاهرة موجودة في كلّ اللّغات لا تقتصر على لغة بعينها.

3 . المقطع:

اختلف علماء اللّسان في مصطلح وتعريف "المقطع" لاختلاف اللّغات ووجهة النظر المختلفة، يعرفه **"حلمي خليل"** أنّه: « في أبسط أشكاله يتكون من: "صامت" و"حركة" (ص ح) وهذا المقطع موجودة في كثير من اللّغات، بالإضافة إلى العربية». [1]

[1] . المرجع السابق، ص.ص.42.41.

فمفهوم **"حلمي خليل"** هو مفهوم عام للمقطع يجمع فيه آراء علماء اللّغة قديماً وحديثاً، ومن حيث المصطلح فإنّنا إذا تتبعنا لفظة مقطع في التُّراث العربي فهي موجودة وفي مضامين كتبهم، وأول من ذكرها **"ابن جني"** حين فرّق بين الصوت والحرف، قوله: «فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً».[1]

و مفهوم القدماء للمقطع نظروا إليه على أنّه اتحاد صوت صائت بصامت، نمثل ذلك في الجدول الآتي :

الكلمة	التمثيل	المقطع
كَتَبَ	ك + َ +ت + َ ب + َ .	ص ح + ص ح + ص ح.

الجدول09: تمثيل عن المقطع.

وتماشياً مع ما تمّ ذكره، وما ذكره **"حلمي خليل"** أنّه: «لا توجد كلمة في أي لغة تحتوي على أقل من مقطع واحد، أمّا أكبر عدد من المقاطع التي تكون كلمة فهي تختلف من لغة إلى أخرى، ومع ذلك فكلمات كل لغة تتكون في نهاية الأمر من عدد محدود من المقاطع».[2]

فلكلّ لغة لها مقاطع خاصة بها، ومثال ذلك: نجد أنّ اللّغة العربية لا يمكن لها أن تبدأ بساكن، «أنّه لا توجد كلمة في اللّغة العربية تحتوي أكثر من أربع مقاطع؛ إلاّ ما جاء على وزن يتفاعل، مثل: "يتفاهم"، يحتوي على "خمسة" مقاطع في حالة **"الوصل"**، تقل إلى أربعة في حالة **"الوقف"**، وهنا أربعة أنواع من المقاطع في اللّغة العربية»[3]

الجدول الآتي يفسِّر ذلك:

[1]. ابن جني: سر صناعة الإعراب. ج.1، ص.5.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، ص.42.

[3]. المرجع السابق، ص.42.

الرقم	المقاطع	رمزه	التمثيل
1	القصير	ص ح	كَ /تَ /بَ.
2	المتوسط المقفل	ص ح ص	كَمْ / كَ + مْ
3	المتوسط المفتوح	ص ح ح	مَا
4	طويل التسكين	ص ح ح ص	مِينْ
5	مقطع الوقف	ص ح ح ص ص	لَا

الجدول10: أنواع المقاطع.

وانطلاقاً مما سبق:

يرى "**حلمي خليل**" أنّ أكبر المقاطع وقوعا: ص ح ص، وأقل المقاطع وقوعاً: ص ح ص ص وهو لا يتحقق إلاّ في حالة الوقف، تبدأ جميع المقاطع في اللّغة العربية بـ: "ص" بصوت صامت، فالعرب كما قال "**ابن جني**" لا تبدأ بساكن ولا تنتهي بمتحرك".

وضع "**حلمي خليل**" إحصائيات للمقطع: «في كلّ من اللغات "الألمانية، الانجليزية، الصينية"، تبين انّ: . الكلمات التي تتكون من المقاطع القليلة: أكثر من عشرة ملايين كلمة=30 مليون مقطع». [1]

[1] . المرجع السابق، ص.43.

نمثلها في الجدول الآتي:

المقاطع	الكلمات ذات مقطع واحد	الكلمات ذات مقطعين	الكلمات ذات ثلاث مقاطع	الكلمات ذات المقاطع الأكثر
النسبة 100 %	**50 %**	%29	%13	%8

الجدول11: إحصائيات للمقطع.

نلاحظ: أنّ الكلمات ذات المقاطع القصيرة، تمثل تقريباً 80% ، وهي أكثر من الكلمات التي لها مقاطع ثلاثة أو أكثر، وهذا ما نجده في اللّغة العربية، وينطبق على غيره من اللّغات .

الكلمات ذات المقطع الواحد تمثل نصف الكلمات التي تحتوي على اثنين أو أكثر.

ج/ ومن ألوان التغير الصّوتي:

1. الإدغام:

ظاهرة من ظواهر التّغير الصّوتي يحدث داخل الكلمة بين صوتين لغويين بتشديد، يقول **"حلمي خليل"** في ذلك: «أنّ التشديد في ظاهرة الإدغام، يدل على الفرق الواضح بين النطق والكتابة، فنحن نضع علامة التشديد فوق الحرف المراد تشديده تعبيراً على أنّ الصّوت مشدداً مثل كلمة: الشّمس، والرّجل، الصّوت المشدد يستغرق حوالي ضعف الزمن الذي يستغرقه نفس الصوت دون تشديد، الصّوت المشدد يعبر عن صوتين متتاليين من نفس النوع»[1].

[1]. المرجع السابق، ص.79.

فالصّوت المشدد ينطق صوت واحد ويستغرق مدة زمنية لصوتين، يكون الصوت الأول متحرك والثاني ساكن.

"حلمي خليل" في تعريفه للإدغام وظّف ما جاء عند القدماء وتصورهم لهذه الظاهرة، حتى وإن لم يذكر أصل المادة العلمية التي أخذ منها هذا المفهوم ، وهو أول ما ذكر في التّراث العربي.

فتعريف القدماء "للإدغام" هو إدخال صوت في صوت يكون الأول ساكن والثاني متحرك ويكتب حرف واحد وينطق حرفين، وعند المحدثين يصطلح عليه "بالمماثلة" ويعرف تعريف فيزيولوجي ويدرس دراسة فونولوجي.

ومن مفاهيم المماثلة عند المحدثين، يعرفها **"أحمد مومن"** بقوله: «تكمن المماثلة في تغيير صوت معين ليماثل صوتاً آخر على مستوى المخرج أو الصفة لتيسير عملية النطق».[1]

المماثلة عند المحدثين هي إدغام صوت في صوت يشتركان في الصفة والخرج، فالصوت الأول يختلف عن الثاني، وأمّا من حيث المصطلح فإذا تتبعنا تاريخ اللّفظة فهي موجودة في التّراث العربي ولها نفس الدّلالة لكن هي نوع من الإدغام عند القدماء، لكن عند المحدثين ظاهرة توجد في أغلب اللّغات.

وبما أنّ الدرس اللّغوي الحديث يهتم بالمنطوق قبل المكتوب، ومن مبادئه أنّه عام يشمل جميع اللّغات، فنجد في الإدغام وما يسمى المماثلة أنّه: «وإذا كان الصّوت المتغير مجاوراً للصوت الآخر، فإن المماثلة تسمى: تجاورية، وإذا كان لا يجاوره مباشرة، فإنّ المماثلة تدعى متباعدة، وقد تكون المماثلة قبلية حين يتغير الصّوت ليماثل صوتاً قبله مثل تغير d إلى t لتماثل ما قبلها في صفة الهمس، وقد تكون راجعة

[1]. أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005م، ص.ص.76.75.

حين يتغير صوت ليماثل صوتا بعده in + possible التي صارت تكتب وتنطق impossible حيث تغيرت n إلى m لتماثل p في صفة الشفتانية».[1]

لنأخذ مثال ممّا سبق في اللّغة الإنجليزية فكلمة: impossible هذه الكلمة تنطق وتكتب im، بدل in، وفيه نوع من الإدغام إدغام n وm في بعضهما، فتتغير صفة الحرفين إلى صفة جديدة تماثلهما معاً وهي صفة الشفاتنية.

ويمكن لنا أن نوضح هذه الظاهرة اللغوية ونشرحها في الجدول الآتي:

المماثلة	الكلمة الأصلية	الكلمة المبدلة
الكلمة	in + possible	impossible
التغير الصوتي	في المخرج + والصفة	n تماثل m

الجدول12: المماثلة في اللّغتين العربية والإنجليزية.

فالمماثلة في المصادر التراثية تناولها علماء العرب بأحكام متعددة:

المماثلة	الكلمة الأصلية	الكلمة المبدلة
الكلمة	شـدْدَ	شـدّ
التغير الصّوتي	دْدَ أدغمت إلى دّ	دْدَ تماثل دّ
مصطلح	الإدغام قديماً	المماثلة حديثاً

[1]. المرجع السابق، ص.ص.76.75.

الجدول13: نموذج عن الإدغام.

ونستنتج من ذلك: أنّ الإدغام مصطلح قديم وهو في اللّغة العربية يتمثل في إدخال صوت في صوت، ويكون نفس الصّوت، إلاّ أنّ الأول ساكن والثاني متحرك، والإدغام يكون من الناحية الصّوتية (اللّغة المنطوقة) غنة ويعبر عليها في اللغة المكتوبة بشدة.

الإدغام عند المحدثين هو المماثلة، وأخذنا مثال في اللّغة الإنجليزية، هو إدخال صوت في صوت يشتركان في الصفة والمخرج والحرف مختلف.

الإدغام في التّراث العربي موجود في الكثير من المصادر نذكر أهمها: كتاب **"سيبويه"** الذي خصصّ له فصل سماه "باب الإدغام"، و**"المبرد"** في المقتضب و**"الزمخشري"** في كتابه المفصل؛ كما أنّها ظاهرة لغوية وتغير صوتي يعالج في الدّراسات اللّغوية الحديثة .

الإدغام عند **"حلمي خليل"**، يستخدم المصطلح التّراثي وهو الإدغام، الذي يقابله في الدّرس اللغوي الحديث مصطلح المماثلة، ويعرفه تعريف فونولوجي، لأنّ مفاهيمه كلها فيها تأصيل للتّراث وفق الدّرس اللّغوي الحديث.

فالإدغام عنده وهو ظاهرة لغوية فونولوجية وتغير صوتي بين صامت وصامت قريب منه في المخرج يؤدي وظيفة لغويّة، وهي تيسير النطق.

2. القلب المكاني:

القلب المكاني أو فكرة "التقليبات" أول من تفطن وأشتهر بها هو **الخليل بن أحمد الفراهيدي"** وبنى عليها معجمه، وهي ظاهرة صوتية توجد داخل الكلمة بين أصواتها، لا تقتصر على اللّغة العربية فحسب فهي موجودة في جميع اللّغات.

يحدث القلب في اصطلاح المحدثين بين مجموعة فونيمات الكلمة ، يقول **"حلمي خليل"** في ذلك هي: « أصوات لها سماتها الخاصة قادرة على التمييز من ناحية ترتيبها، أيضاً في صلب الكلمة ويتضح ذلك في التقابل بين الكلمات:kat، tak، akt، في اللّغة الانجليزية؛ حيث تتكون هنا ثلاث كلمات مختلفة من نفس الفونيمات، ولكن بترتيب مختلف».[1]

فهذه الظاهرة موجودة في كلّ اللّغات ليست حكراً على لغة دون أخرى، وأول من إلتفت إليها في التّراث العربي هو**"الخليل ابن أحمد الفراهيدي"** وسمّاها "التقليبات"، وعالجها معالجة شاملة دقيقة، يتم فيها تقليب الوحدات الصّوتية داخل الكلمة، ونجد من الكلمات المهمل والمستعمل من أمثلة ذلك:

الكلمة	المستعمل	المهمل
علم	علم، لمع.	ملع

الجدول 14: المهمل والمستعمل.

فكرة التقليبات وجدت في التراث العربي وعالجها العلماء قديمًا، وتشبه إلى حد كبير كما قال**"حلمي خليل"** « فكرة الاشتقاق الأكبر في اللّغة العربية، فتقاليب مادة "ضرب" مثلاً إذا أخذنا في الحسبان المستعمل منها دون المهمل، ما هي إلا تغيرات في ترتيب الفونيمات، بحيث يؤدي هذا التغير إلى حدوث كلمات جديدة، وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل معجمه "العين"».[2]

مفهوم **"حلمي خليل"** للقلب المكاني مفهوم تراثي، أيْ أنّه وظّف التّراث في ذلك، ذكر فيه فكرة التقليبات التي جاء بها **"الخليل"**، ويضيف إلى ذلك مصطلح "الفونيم" الذي هو مصطلح حديث، ويعرف القلب المكاني على أنّه "تغيير بين فونيمات الكلمة فنجد منها المهمل والمستعمل"، فهذا المفهوم فيه تأصيل للتّراث وفق الدّرس اللّغوي الحديث.

[1]. حلمي خليل: الكلمة، ص.38.

[2]. المرجع السابق، ص.38.

القلب المكاني عند **"ابن جني"**: يقول في كتابه، في باب يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير، «هناك تركيبان أصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب، وجبذ؛ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنّهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً ؛ نحو جذب يجذب».[1]

من سنن العرب القلب، فالقلب وجد عند القدماء قبل العرب والغرب من المحدثين.

القلب والمعنى:

وسنتعرف عليه من خلال الجدول الآتي، الذي يقدم أمثلة ويوضح ذلك:

القلب المكاني	في اللغة العربية	في اللغة الإنجليزية
الأصل	جبذ وبكل	prehaps . aks
الفرع	جذب . لبك	ب: perhaps . ask
المعنى	يتغير	نفس المعنى لتيسر النطق

الجدول15: وظيفة القلب المكاني.

وانطلاقاً مما سبق:

ومن خلال ذلك نستنتج أن القلب ظاهرة موجودة في المصادر التراثية عند العرب كما أنّ ظاهرة لغوية تعالج في الدراسات اللسانية الحديثة ، تطغى على كل اللّغات، و**"حلمي خليل"** في كتابه أخذ أمثلة من مصادر التراث العربي وأمثلة من اللغة الإنجليزية.

وبعد هذا العرض نلاحظ:

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.442.

أنّ التقليبات الفكرة التي جاء به "**الخليل ابن أحمد الفراهيدي**" في كتابه ذكره "**حلمي خليل**"، يختلف عن القلب المكاني.

الأول ليس له علاقة بالمعنى ونجد فيها المهمل والمستعمل وهذه الظاهرة وجِّدت عند القدماء، وعالجها المحدثين. والثاني (القلب المكاني) له علاقة بالمعنى فعند قلب أصوت الكلمة نحصل على كلمة لها نفس المعنى.

"**وابن جني**" يقول في كتابه "الخصائص" عن هذه الكلمات: (جذب وجبذ)، هما أصلان لا قلب فيهما، وكل كلمة لها معنى، فالمعنى هنا يتغير فهذا ليس قلب ، وفي اللّغة الإنجليزية نجد الكلمات التالية: aks و prehaps بـ: ask و perhaps .

فظاهرة القلب تغيير فونولوجي يؤدي إلى تغيير ترتيب الأصوات داخل الكلمة، يؤدي وظيفة لغوية؛ وهي ظاهرة لغوية وجدت في الكثير من مصادر العلماء قديماً "**ابن جني**"، "**سيبويه**"، وظاهرة قياسية عند "الخليل"..، ولا تزال تدرس في الكثير من اللغات وهذا ما ذكره "**حلمي خليل**" في كتابه.

. الإبدال:

وعند استبدال صوت مكان صوت آخر داخل الكلمة هنا "تصبح كلمة جديدة" لها معنى مغاير عن المعنى الأول، "**حلمي خليل**" يقول في ذلك : «غير أنّنّا لابد أن نلاحظ أنّه إذا كان وضع صوت مكان آخر، يؤدي إلى كلمة جديدة».[1]

عند استبدال صامت مكان صامت فهذه الظاهرة تسمى الإبدال، وهي ظاهرة لغوية تحدث بين الصّوامت، وهي عامة وموجودة في كلّ اللّغات، وقد تنبها اللغويون القدماء إلى هذه الظاهرة مبكراً، والمحدثون لا يبتعدون كثيراً عمّا ذهب إليه القدماء، والهدف والغاية من هذه الظاهرة هو التيسير.

[1]. حلمي خليل: الكلمة، ص.38.

الإبدال عند اللّغويين في التّراث العربي هو أن نستبدل صامت مكان صامت ويبقى المعنى نفسه، وهذه الظاهرة توجد كثيرا في بين اللّهجات

أمّا أن نستبدل صامت بصامت ويتغير المعنى فهذا ليس بإبدال ومثال قول **"حلمي خليل"**: «أي يميز كلمة عن أخرى، فإنّ كلا من هذين الصّوتين يعتبر فونيماً مختلفاً، وهذا ما نجده كذلك في اللّغة الإنجليزية، مثلاً يوجد تغاير في المعنى بين الكلمتين: righat، lighat"»[1].

فهذا ليس إبدال لأنّه تغير المعنى وأصبح للكلمة معنى جديد غير الذي كانت عليه.

ومثال ذلك:

الإبدال	في التّراث العربي	الدّرس اللّغوي الحديث
المصطلح	الإبدال	الإبدال
المفهوم	استبدال صوت مكان صوت ويبقى المعنى نفسه.	استبدال فونيم بفونيم والمعنى يبقى نفسه.
مثال:	اصطبر: أصلها اصتبر على وزن افتعل.	الأيْم والأين بمعنى الحية.

الجدول15: ظاهرة الإبدال.

من خلال مفهوم **"حلمي خليل"** للإبدال نستنتج: أنّ الإبدال هو إبدال فونيم بفونيم على أن يبقى المعنى نفسه، فإذا تغير فهذا ليس بإبدال لأنه ينتج عنه معنى جديد مغاير للأول، وهو ظاهرة موجودة في الدّرس اللّغوي قديماً وحديثاً، حتى وإن تغير المفهوم قليلاً فالمعنى والتّصور نفسه، والمصطلح كذلك.

. موقف "حلمي خليل" من التراث:

[1]. المرجع السابق، ص.38.

بعد قراءة كتاب" الكلمة" **"لحلمي خليل"** وعرضه للدّرس اللّغوي بصفة عامة والصّوتي بصفة خاصة فنجد فيه:

أنّه لم يحدد موقفه من التراث بشكل مباشر، وإنّما من خلال عرضه وتقديمه للدراسة الصّوتية، «اجتهد كثيراً في العودة إلى الآراء والدّراسات العربية والغربية القديمة والحديثة ».[1]

فهو لم يقارن بين ما جاء في التراث والحداثة، ولم يفرق بين قديم وحديث أو بين عربي و غربي من خلال مباحثه، كان الغرض والهدف من دراسته هو عرض ما جاء عند القدماء والمحدثين، لأنّ التّراث عنده يساعد على فهم الماضي و صياغة وتفسير الحاضر، وإعطاء للدّرس اللّغوي صورة أكثر موضوعية.

ويعد كتاب **"حلمي خليل"**، محاولة لإعادة صياغة الدّرس اللّغوي القديم من خلال دراسته "للكلمة" وعرضها وتحليلها وفق متطلبات العصر، فهو من خلال ذلك يدعو إلى الانفتاح على الحداثة، ودعوة إلى التمسك بالتراث لكونه يعتبر مهد الدّراسات اللّغوية، ويمكننا فعل ذلك عن طريق « تجديد الموروث القديم وكشف مستويات حديثة للتحليل وتكون مما زالت مطوية فيه، وهناك مستويات عامة مشتركة بين العلوم الموروثة ويمكن الكشف عنها، وهي في نفس الوقت إحدى مقتضيات العصر».[2]

فغوص **"حلمي خليل"** إلى هذه الطرائق من خلال عرضه لمجموعة من الآراء اللسانية الحديثة، لأنّ «الباحث يبدأ بالتّراث كقيمة وبالتجديد كقيمة، ومن ثمّ فهو لا يدافع عن قيمة ضد قيمة أخرى،[...]ولكنّه يقوم بتجديد التّراث أي ضم قيمة إلى قيمة».[3] فالحاضر هو تفسير وتحليل ما جاء في التّراث.

---

[1]. خالد بن سلمان: فتنة المصطلحات والمفاهيم اللّغوية مفهوم "الكلمة أنموذجاً، مجلة الطرق التربوية الاجتماعية، د.ب، مجلد:55، ع:14، 2018م ،ص.1007.

[2]. حسن حنفي: التّراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، ص.132.

[3]. المرجع نفسه، ص.128.

"**حلمي خليل**" فموقفه من التراث هو موقف المجدد، قام بقراءة للتّراث وفق متطلبات الدّرس اللّغوي الحديث، وقدّم رؤية جديدة للتراث العربي قائمة على أسس علميّة بحته لإنتاج مفاهيم ومصطلحات تخدم الدرس اللّغوي.

. تماثل المستويات اللّغوية عند حلمي خليل:

يعرض "**حلمي خليل**" مجموعة من المفاهيم العامة "للكلمة". وانطلاقاً من مفهومه للكلمة الذي هو عنوان كتابه، يمكن لنا أن نجمع فيها تماثل مستويات اللّغة عنده.

يعرض فيها مجموعة من مفاهيم وآراء علماء اللّغة قديماً، أمثال: "**سيبويه**"، "**الخليل**"، "**المبرد**" ، "**الزمخشري**"،....

وأهم مفهوم في ذلك هو ما نجده عند "**الزمخشري**" كما فهمها "**ابن يعيش**" : «هي ما توافر فيها شروط ثلاثة: الصوت وقصد المعنى أو الوضع، ثم الاستقلال بدلالة محددة... ».[1]

الكلمة عنده يجب أن تتوافر فيها شروط: أولاً: الجانب الصّوتي؛ وذلك أنّ من اهتمامات اللسانيات هي اللّغة المنطوقة "الصّوت" بدلاً من اللّغة المكتوبة. وأول مستوى نبدأ به في تحليل البنية اللّغوية. ومن أجل أنّ نحدد معنى الكلمة نبحث عن المعنى الذي تواضعت عليه الجماعة اللّغوية، وهو المعنى الذي يقصده المتكلم نتيجة لتعدد معاني "الفظ" الواحد ليستقل اللّفظ بدلالة محددة، ومن ثمّ الحصول على المعنى الذي نبحث عنه أو المراد البحث فيه. ومن هنا تظهر علاقة الجانب الصّوتي بالجانب أو المستوى الدّلالي.

بقوله كذلك: «أمّا أصحاب المعاجم العربية القديمة، فلا يكادون يتعرضون للتعريف النظري للكلمة، وإنّما نلحظ من الطريقة التي رتبوا بها معاجمهم، أنّهم أدركوا تماماً جانبين هامين في طبيعة الكلمة وهما: الجانب

[1]. حلمي خليل: الكلمة، ص.21.

الصّوتي والجانب الدّلالي، ومن ثمّ رتبوا معاجمهم تقريباً، إمّا على اللّفظ، وإمّا على المعنى، ولذلك وجد قسمان رئيسيان من المعاجم هما : معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني».[1]

للجانب الصّوتي للكلمة علاقة بعلم المعاجم، وهذا ما وجدناه في التّراث العربي من خلال إدراكهم أهمية الجانب الصّوتي في ترتيب معاجمهم، بالإضافة إلى أنّ القدماء رتبوا معاجمهم ترتيباً صوتياً، وبذلك تنقسم المعاجم إلى معاجم الألفاظ التي بالضرورة تؤدي إلى شرح معناه، «وقد لجأ الكثير من اللّغويين إليه، فألفوا فيه معاجم تبدأ باللّفظ وتشرح معناه، وذلك مثلما حدث في المعاجم العربية من لدن كتاب العين **"للخليل بن أحمد الفراهيدي"**، حتى المعاجم الحديثة والمعاصرة، كالوسيط والوجيز والمنجد، وغير ذلك».[2]

وأول معجم تراثي كانت « طريقة ترتيبه على أساس المخرج، حيث ترتب الكلمات تحت حرفها الأول حسب المخرج ، ويمثل ذلك الاتجاه كتاب العين **"للخليل بن أحمد"**».[3]

فيعتبر معجم العين **"للخليل"** أول معجم عربي يرتب على حسب المخرج " الصّوت"، ويعتبر مصدر مهم للكثير من المعاجم الحديثة، فقد تطرق إليه **"الخليل"** بذكر أفكار رائدة تخدم الدّرس اللّغوي.

وفي مقابل ذلك نجد هناك من رتب معجمه على المعنى (معاجم المعاني)، إذ تقدم المعنى على اللفظ عكس (معجم الألفاظ) تقدم اللفظ عل المعنى، «فإذا كان الباحث يعرف اللّفظ، ويريد الحصول على شيء مجهول له يتعلق بالمعنى أو النطق، أو التأصيل الاشتقاقي، أو درجة اللّفظ في الاستعمال، فهو في حاجة إلى معجم لفظي، كمعجم العين **"للخليل بن أحمد"**،.. أمّا إذا كان الباحث يعرف المعنى العام أو

[1]. المرجع السابق، ص.23.

[2]. مصطفى يوسف عبد الحي: المواد والمداخل في المعجم اللّغوي التاريخي نحو صناعة معجم تاريخي للّغة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 1435هـ ، 2014م، ص.30.

[3]. حلمي خليل: الكلمة، ص.23.

الموضوع، ويريد أن يحصل على الألفاظ أو العبارات أو المصطلحات التي تقع تحته، فهو في حاجة إلى أحد معاجم المعاني ، كمعجم المخصص لـ"ابن سيده"،...».[1]

ومعجم العين لـ"**الخليل**" الذي يعتبر أول معجم عربي قديم يقصد البحث فيه عن المعنى، ومنه جاء بفكرة "التقليباتّ للكلمة" وأخرج منها (المهمل والمستعمل) ، فإلى جانب أو مقابل ذلك ظهرت معاجم المعاني وهذا ما نجده من اهتمامات اللّغويين القدماء كما لا تخلو منه الدراسات اللّغوية الحديثة، «وفي جميع الحالات نجد اهتمام المعجميين القدماء يتجه بطبيعة الحال إلى الجانب الدّلالي باعتباره الهدف النهائي من صناعة المعجم ».[2]

يعتبر الجانب الدّلالي الهدف الأساسي لعلم المعاجم، والغاية التي يبحث عنها الدّرس اللّغوي بمستوياته، فالدّلالة هي الهدف النهائي للدّرس اللّغوي، فهو بذلك يوحي إلى أهميتها باعتبارها أخر مستوى وأول غاية للدرس اللّغوي.

وللوصول للمعنى الدقيق للكلمة يقول "**حلمي خليل**" في كتابه هو نلجأ إلى الطرائق الحديثة : « التي تقدمها لنا فروع علم اللّغة المختلفة، والتي فصلنا فيها القول من قبل وهي (الجانب الصّوتي، والصرفي والنحوي، بالإضافة إلى المعجمي، غير أنّ تحليل هذه الجوانب ومعرفة مكوناتها تؤدي إلى معرفة جوانب وأجزاء المعنى، وتبقى بعد ذلك الدّلالة الكاملة للكلمة، لأنّ مجرد وضوح هذه الوظائف والعلاقات لا تؤدي إلى معرفة الدّلالة، لأنّ الكلمة لم توضع بعد في السياق أو المقام الذي هو شرط لاكتمال المعنى».[3]

فقوله هذا يعتبر خلاصة بحثه فهو يرى لاكتمال المعنى بعد تحديد مستويات البحث الصّوتي والصّرفي والتركيبي والمعجمي ، فهنا تحديد جزئي للكلمة، ولتحديد المعنى الكلي هو أن توضع هذه العلاقات

---

[1]. حسين البسومي: المعاجم العربية والمدرسية، دار الشقري للنشر، أسيوط، د.ط، 2018م، ص.22.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، ص.24.

[3]. المرجع نفسه، ص.162.

"الوظائف" للكلمة في سياق محدد يحدده المقام واستعان باللسانين المحدثين من بينهم "تمام حسان" في ذلك .

"تمام حسان" وفكرة المقام عنده هي ركيزة الدّرس اللّغوي، وهي مركز الذي يدور حوله علم الدلالة الذي يبنى عليه المعنى، وهو ما يسميه المعنى الدّلالي، عنده محصلة السياق اللّغوي والسياق الاجتماعي، ومن المعروف أن إجلاء المعنى على المستوى الوظيفي (الّصوتي والصرفي والنحوي)، وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلاّ (معنى المقال) أو (المعنى الحرفي)، كما يسميه النقاد أو (معنى ظاهر النفس)، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي.[1] معاً طبقاً للشكل الآتي:

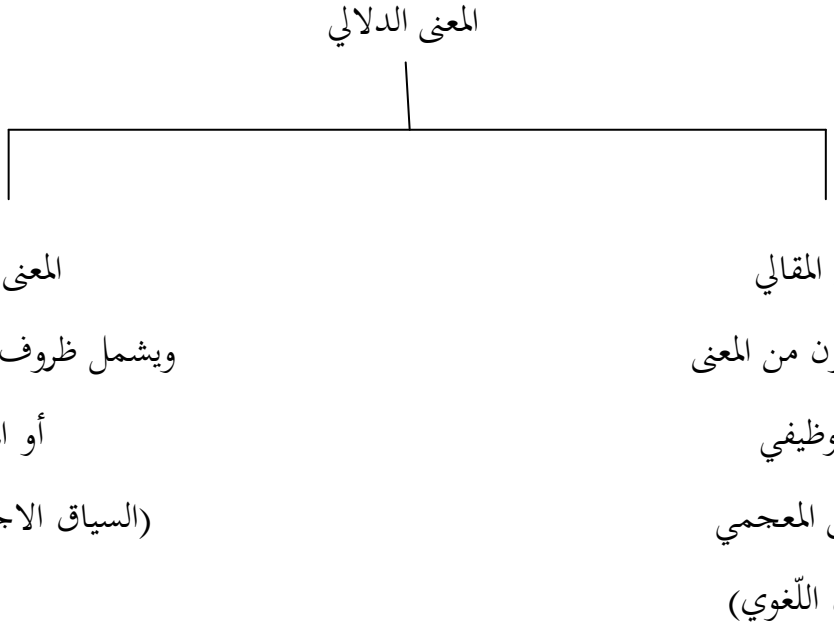

مخطط رقم 04: المعنى الدلالي (السياق اللّغوي + السياق الاجتماعي).

[1]. ينظر: تمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها، ص.337.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، 162.

وقد حاول **"تمام حسان"** لتحديد المعنى الكلي للكلمة والركيزة الأساسية التي تقوم عليها "علم الدلالة"، بعد تحديد المعنى الوظيفي، والذي يعتبر المعنى الجزئي للكلمة (المعنى الحرفي). ولتحديد المعنى الكلي"المعنى الدّلالي" فعلينا تحديد المعنى المقامي والمقالي تبعاً للسياق، فالمعنى الحرفي هو الذي يحدده المعنى المعجمي (السياق اللّغوي)، أمآ الثاني المعنى الكلي وهو ما يسميه (المعنى المقامي) وهو الذي يحدده (السياق الاجتماعي).

فنجد كذلك لعلم البلاغة دور مهم في تحديد الدّلالة، وهو الذي يبحث عن وجوه الجمال، فعلماء **البلاغة** عند **"حلمي خليل"** : «فقد نظروا إلى الكلمة بما لها من قيمة جمالية وتعبيرية...، فيما يعرف تاريخ البلاغة العربية بقضية اللّفظ والمعنى، بما لها إعجاز قرآني... ، فالكلمة عندهم من حيث هي دالة على معنى، قد تتميز عن غيرها أحياناً، ومن حيث هي صوت فهي أيضاً ذات قيمة جمالية».[1]

تعد البلاغة عند **"حلمي خليل"** وجه من وجوه الجمال للكلمة ،التي تعطي لها قيمة تعبيرية جمالية تعكس دلالة اللّفظ من حيث هو "صوت"، وهذا ما يدخل في قضية اللّفظ والمعنى في تاريخ العربية، فالبلاغة عنده كغيرها من مباحث الدّرس اللّغوي الصوتي والتركيبي والمعجمي، لها وظيفة تميزية، تميز الكلمة عن غيرها، من حيث بلاغتها وقيمتها، ومفهوم أو مصطلح "القيمة" أول ما ظهر في الدرس اللساني الحديث عند **"دوسوسير"** نجده عندما أعطى للكلمة قيمة، وقيمتها تحدد من خلال علاقة الكلمة مع غيرها من حيث الإفراد والتركيب في قول **"حلمي خليل"**: " دلالة الكلمة وقيمتها" .

ولعلّ ما قام به **"حلمي خليل"** هو اشتغاله بالكلمة لتحديد علاقة العلوم بعضها البعض، وكلّ ذلك من أجل الخروج بتماثل العلوم وعلاقتها بمستويات الدّرس اللّغوي، بقوله: «مع ملاحظة أنّ هذه المستويات ترتبط فيما بينها برباط وثيق، حيث تقود كلّ مرحلة إلى الأخرى، حتى تصل في النهاية إلى المعنى اللّغوي

[1] . المرجع السابق، ص.26.

العام».[1] فهو لم يهتم بدراسة مستوى محدد دون غيره، درس الكلمة دراسة وظيفية من خلال علاقتها بمستويات البحث اللّغوي (الصّوتي والصّرفي والتّركيبي والمعجمي)، وهذا ما يسميه بالمعنى المعجمي والحرفي للكلمة أمآ المعنى الكلي (المعنى الدّلالي) وهو ما يحدده السياق الاجتماعي .

أ/ المصادر التراثية العربية ومحاولة "حلمي خليل" في تيسير وتسهيل الدرس اللّغوي :

يدعو الكثير من العلماء إلى القراءة وإعادة القراءة للتراث العربي وتجديده وفق متطلبات النظرية اللّغوية الحديثة، وذلك كله من أجل تسهيل وتيسير الدرس اللّغوي. فنجد من ذلك؛ دراسة **"حلمي خليل"** التي تعتبر قراءة للتراث ومحاولة فيه لتأصيل وتيسيراً الدرس الصّوتي، وذلك من خلال عرضه لمجموعة من آراء الباحثين العرب والغرب في بناء بحثه، ووردت الكثير من المصادر التّراثية في كتابه، وتمّ توظيفها لبناء الدّرس الصّوتي عنده.

وفي قائمة المصادر والمراجع اتبع **"حلمي خليل"** ترتيب ألفبائي على حسب حروف المعجم العربي، ومن كتب التّراث العربي التي اعتمد عليها:

1. العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي(ت 180هـ):

كتاب العين ومعجمه: فإنه ينبغي لنا أن نعلم أن **"الخليل"** كان بحق إمام الصَّوتيين واللّغويين العرب، وأنّه قد قدَّم للفكر الصوتي بالذات أهم أسسه ومبادئه، وعرف الجهاز الصوتي، عند الإنسان وحدده . بطريقة علمية . مخارج أصوات العربية في هذا الجهاز ... ،كما تمكن من الملاحظة الذاتية من تحديد مخارج وأصول تلك الأصوات... وأشار إلى ما يعرض لها من مدارج الكلام وظواهر، مثل: ظاهرة "الإدغام" التي كانت من أهم القضايا التي شغلت التفكير الصوتي.

[1]. المرجع السابق، ص.159.

ومثال ذلك قوله: « ويشبه هنا إلى حد كبير فكرة الاشتقاق الأكبر في اللّغة العربية، **فتقاليب** مادة "ضرب" مثلاً، إذا أخذنا في الحسبان المستعمل منها دون المهمل، ما هي إلاّ تغير في ترتيب **الفونيمات**، بحيث يؤدي هذا التّغير إلى حدوث كلمات جديدة، وهي الفكرة التي بنى عليها **"الخليل بن أحمد"** معجمه العين».[1]

نجد **"حلمي خليل"** وظف مصدر تراثي كتاب "العين"، حاول من خلال عرضه تأصيل التراث. قوله مصطلح "الفونيمات" وهذا المصطلح حديث، أما مصطلح أو فكرة التقليبات هي فكرة وجدت في التراث العربي القديم، اعتمدها **"الخليل"** في معجمه واشتهر بها.

قدّم مثال في ذلك، قال كلمة "ضرب" فيها المستعمل والمهمل، ويحدث ذلك في تغيير فونيمات الكلمة. فهذا المثال محاولة منه تأصيل ما جاء في التراث العربي، وفق متطلبات الدرس اللساني الحديث.

2. المقتضب للمبرد (ت 285هـ) :

وقدم كذلك دراسة الأصوات ومخارجها وصفاتها في باب سماه" الإدغام"، واعتمد عليه **"حلمي خليل"** في الكثير من المواضيع نذكر منها قوله عن الصّوت السّاكن والمتحرك « وذلك أنّه لا يمكنك أن تبتدئ إلاّ بمتحرك ولا تقف إلاّ على ساكن،(...)لأنّك إذا ابتدأت به ابتدأت متحركاً، وإذا وقفت عليه وقفت ساكناً متحركاً في حال (...)فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلم به وحده».[2] ومنه نجد قول **"ابن جني"** في هذا أنّ العرب لا تبدأ بساكن ولا تنتهي بمتحرك (كما أشرنا سابقاً)، أمّا **"حلمي خليل"** أضاف عليها نوع من التأصيل وهي أنّ كلّ ذلك يرجع إلى سمة دلالية.

---

[1]. المرجع السابق، ص.38.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص.21.20.

3. ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ):

الخصائص: وكما قلنا قبل أنّ **"ابن جني"** يعد صاحب الفضل في عرضه وجمعه للتراث العربي وشرحه وتوضيحه في كتابيه. فقد عرض **"حلمي خليل"** مفاهيم ومصطلحات تراثية، استشهد بها في عرضه للتّراث، والأمثلة كثيرة في ذلك. **مثال**: ذلك في قوله: « وتحمس **"ابن جني"** لهذا المذهب فقال: ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حذاه ومنهاج ما مثلاه، وذلك أنّك تجد لمصادر الرباعية المضعفة، تأتي للتكرير نحو: الزعزعة والقلقلة والصلصلة... ».[1] وقام بعرض أراء مجموعة من الباحثين المحدثين، البحث عن المصدر الرباعي ...وضمها إلى علم الدلالة للكشف والبحث فيها.

كتاب سر صناعة الإعراب : الذّي قدّمَ له بمقدمة رائعة تنظم جملة المبادئ والأسُس؛ التّي بنيّ عليها الدّرس الصوتي، حيث تكاملت دراسته وعدّتْ دِراسة علمية، ترشّح أنْ تكُون عِلمًا له كيَان أسَّسَ جوانبه.

ومثال ذلك: نجد فيما تمّ توظيفه من هذا المصدر، قوله : «إنّ الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، وهي كذلك محتاجة إليه،(...)لما كان الحرف قد يوجد ولا حركة معه، وكانت الحركة لا توجد إلاّ عند وجود الحرف، صارت كأنّها قد حلته، وصار هو كأنّه قد تضمنها».[2] الحركة والحرف فيما يقابل الصائت والصامت عند المحدثين، فهو ذكر مفهوم **"ابن جني"** في حين عرض أراء العلماء المحدثين في ذلك، محاولة منه تيسيراً للدرس الصّوتي عند العرب القدماء.

---

[1]. المرجع السابق، ص.92.

[2]. المرجع نفسه، ص.79.

4. المفصل للزمخشري (ت 538هـ): يعرف الكلمة بقوله: « هي اللّفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع ».[1] ويقابل هذا المفهوم بعرضه لمجموعة من آراء العلماء قديماً وحديثاً، فمحاولته هذه فيها إقرار بأهمية المصادر التّراثية في البحث اللّغوي الحديث.

تعتبر هذه المصادر أهم المؤلفات القرن الخامس هجري التي تحمل لنا الموروث اللّغوي، والجهود التي بذلها علماء اللّغة في وضعه وتعميقه وإثرائه، والذي ينم عن جهد كبير ورغبة خالصة خدمة للبحث اللغوي.

فهذه بعض من الكتب التي استعان بها **"حلمي خليل"** في كتابه بين التّراث اللّغوي العربي القديم والبحث اللّغوي الحديث. وفيها محاولات لتيسير "التّرات" وأنّ ما وجد في البحث اللّغوي الحديث موجود في طيات المصادر التّراثية للبحث اللّغوي .

. نقد "حلمي خليل":

. هناك مجموعة من الجوانب التي أغفل عنها القدماء، ومن بين هذه الجوانب قول**"حلمي خليل"** أنّهم: «لم يفرقوا بين الصّوت والحرف، واعتبروها شيئاً واحداً، أي بعبارة أخرى لم يفرقوا بين الجانب الصوتي phonetic ، والجانب الوظيفي للكلمة phonology ».[2]

صحيح أنّ **"الخليل"** و**"سيبويه"** لم يفرقوا بين الحرف والصّوت، وظّلوا على هذه الحالة مدة من الزمن إلى أن جاء **"ابن جني"** في القرن الرابع هجري فقدّم تعريفا ووصفاً دقيقاً للصوت، فقال: «اعلم أنّ الصّوت

[1]. المرجع السابق، ص.ص.21.20.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.23.

عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً، تختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»[1].

فالصوت عنده "هواء" يخرج مع النفس، وإذا تعرضت له مقاطع في الحلق أو الفم والشفتين..."أعضاء جهاز النطق" يسمى حرفاً. وتختلف بذلك الحروف بحسب مخارجها، فهو هنا يفرق بين الصّوت والحرف.

أمّا بخصوص الجانب الوظيفي، للقدماء لم يغفلوا عليه وتطرقوا إليه بكل جوانبه، على سبيل المثال؛ (هناك أطروحة دكتوراه درست الجانب الوظيفي عند **"ابن جني"** بعنوان دراسة البنية التركيبية عند **"ابن جني"**) تثبت أهمية الجانب الوظيفي ووجوده في التّراث العربي، ونقدم مثال في ذلك، تعريف اللّغة كما يعرفها **"ابن جني" (ت392هـ)**: «هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»،[2] فهو هنا يحدد وظيفة اللّغة وهي التعبير عن الغرض والتواصل

من فروع الدِّراسة الصّوتية: **"الفونيتيك والفونولوجيا"**، لكلٍّ منهما خصائص، **"فحلمي خليل"**، يفضل استخدام مصطلح واحد للدّلالة عليهما وهو مصطلح **"الفونولوجي"** ولا نجده يذكر الترجمة العربية لهذا المصطلح على عكس الفونيتيك يذكر المصطلحين المصطلح المترجم والمعرب.

اعتمد **"حلمي خليل"** على مصادر تراثية في تقديمه للدراسة الصّوتية مثل **"ابن جني"**، **"الخليل"**، ...لكننا أحياناً نجده يذكر في المتن بعض المفاهيم التراثية دون ذكر المصدر، وعدم ذكرها لمصدرها فهذا يكون إمّا: نتيجة لإطلاعه ومعرفته اللّغوية بالتراث وتأثره به، ومثال قوله في« وهي الفكرة التي بنى عليها **"الخليل بن أحمد"** معجمه العين».[3] ولم يهمش ذلك والأمثلة كثيرة.

---

[1]. ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج.1، ص.5.

[2]. المرجع نفسه، ص.87.

[3]. حلمي خليل: الكلمة، ص.38.

كما نجده يذكر بعض المفاهيم الحديثة دون ذكر مصدرها وهذا ما نجده في مصطلح "القيمة" دون ذكر مصدرها"، في قوله: «فالكلمة عندهم من حيث هي دالة على معنى، قد تتميز عن غيرها أحياناً، ومن حيث هي صوت فهي أيضاً ذات قيمة ».[1] ومصطلح **"القيمة"** مصطلح حديث أول من ذكره **"دوسوسير"**.

لم يحدد موقفه من التراث ولم يبدي رأيه أو يفرق بين الّدرسين الدّرس اللغوي الحديث والقديم، ولكنّه «اجتهد كثيراً في العودة إلى الآراء والدراسات العربية والغربية القديمة والحديثة ».[2] فكان كتابه عبارة عن عرض لآراء العلماء سواء عند العرب أو الغرب من أجل جمع حدود وجوانب بحثه.

"حلمي خليل" يعرف الكلمة قائلاً: «وإذا قلنا إنّ الكلمة مجموعة من الوحدات الصّوتية المؤلفة بطريقة معينة؛ لكي ترمز إلى الأشياء الحسية والأفكار المجردة؛ فإننّا في الواقع لا نبعد كثيراً عن الحقيقة »[3]، فهذا المفهوم هناك من يرفضه بقوله: «وتعريفه هذا تعريف لا يمكن قبوله علمياً؛ لأنّه مبني على مفاهيم نَكِرة منها قوله (**مجموعة من الوحدات الصّوتية**) وقوله (**المؤلفة بطريقة معينة**)، فلم يحدد نوع الوحدات الصّوتية التّي تتركب منها الكلمة، ولا الكيفية التي تأتلف عليها هذه الوحدات داخل الكلمة، فنحن بذلك نستخلص تصور **"حلمي خليل"** من خلال حديثه عن جوانبها البنيوية وجوانبها المعنوية».[4]

فهذا مفهوم يهتم بالجانب البنيوي كما قيل، فالكلمة عنده مجموعة من الوحدات مؤلفة بطريقة عشوائية بقوله "معين" أي لا تحكمها قوانين، وهذا المفهوم يتنافى كذلك مع القدماء في تعريفهم للتركيب،

[1] . المرجع السابق، ص.26.

[2] . خالد بن سلمان: فتنة المصطلحات والمفاهيم اللّغوية مفهوم الكلمة أنموذجاً، ص.1007.

[3] . حلمي خليل: الكلمة، ص.33.

[4] . خالد بن سلمان: فتنة المصطلحات والمفاهيم اللّغوية، مفهوم الكلمة أنموذجاً، ص.1011.

فالتركيب لا يشمل الجملة فقط، فهو كذلك يشمل الكلمة، فالتركيب **"عند الخليل"** (**ت 175هـ**): «أن تعتبر الحروف بأصواتها و حركاتها وانضمامها لحروف أخرى انضمام الحروف في الكلمات، والكلمات في أنساق تؤدي موقع من الدلالة المعنوية، فيكون إذن نسيجاً من العلاقات التي تقوم بين الحروف والكلمات. وهذا ما بحثه العرب فيما يسمى الإسناد».[1]

فالتركيب عند **"الخليل"** يتمثل في علاقة أو ألفة الأصوات ببعضها البعض؛ وهذا ما نجده في "الكلمة"، و بقول **"حلمي خليل "** (المؤلفة بطريقة معينة) ، فهو هنا لم يحدد العلاقة أو الكيفية التي تأتلف منها الكلمة على عكس **"الخليل"** فهو يرى أن تكون هذه الألفة تحكمها علاقة دلالية، أمّا "الجملة" فتأتلف الكلمات وفق علاقة الإسناد.

عنوان الكتاب هو "الكلمة" دراسة معجمية، لكنه في محتوى الكتاب لم يركز على الدرس المعجمي "للكلمة" فقط، فهو يقسم فصول الكتاب وأبوابه، بذكر جميع المستويات (الصوتي، الصرفي، الدلالي، كما نجده يدرس المستوى التركيبي في كتابه ، وبقوله: «مع ملاحظة أنّ هذه المستويات ترتبط فيما بينها برباط وثيق، حيث تقود كلّ مرحلة إلى الأخرى، حتى تصل في النهاية إلى المعنى اللّغوي العام».[2]

وفي خاتمة كتابه يستنتج أنّه لا يمكن فصل بين المباحث اللّغوية، وأنّ المستويات مترابطة بينها، فالفصل يكون لتسيهل الدّراسة فقط.

[1]. عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص.132.

[2]. حلمي خليل: الكلمة، ص.159.

خاتمة:

نلاحظ من خلال هذا العرض في الدّراسة الصوتية عند **"حلمي خليل"**، فيها نوع من الشرح والتحديد، فهو عند عرضه للدِّراسة اجتهد في عرض وضع آراء الباحثين العرب والغرب قديماً وحديثاً.

درس "الكلمة" دراسة وظيفية من خلال مستويات الدّرس اللّغوي (الصوتي والصّرفي والتركيبي والمعجمي)، ويسمي كلّ ذلك بالمعنى (الجزئي) وهو المعنى الحرفي للكلمة، امّا المعنى الكلي (الدّلالي) فيتحدد من خلال السياق الاجتماعي.

من فروع الدِّراسة الصّوتية: الفونيتيك والفونولوجيا، لكلٍّ منهما خصائص، **"فحلمي خليل"** يفضل استخدام مصطلح واحد للدلالة عليهما وهو مصطلح "الفونولوجي".

إنّ ما قدّمه **"حلمي خليل"** من قراءات للتراث اللّغوي العربي بصفة عامة، والصّوتي بصفة خاصة، انطلق من الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللّغوي، من أفكار ومفاهيم مصطلحات لغوية رائدة تخدم الدراسات اللّغوية الحديثة.

المصادر التراثية التي وظّفها **"حلمي خليل"** من خلال عرضه وتقديمه للدرس اللغوي، نجد أهمها: **"ابن جني"، و"الخليل"، "المبرد"**.. وتعتبر هذه المصادر المادة الأصيلة التي انبثق منها البحث اللّغوي.

الفصل الرابع:

المصادر التّراثية في الدرس التّركيبي عند اللسانين المحدثين

من خلال كتاب: النّظرية اللّغوية في التّراث العربي لعبد العزيز عبد الدّايم.

تمهيد:

جرت العادة بين معظم الباحثين أنّه إذا ظهرت نظرية من النظريات العلمية في الغرب أو العرب، انبرى عدد من الباحثين لدراسة هذه النظرية إعجاباً وافتخاراً بها، وبعد ذيوعها وانتشارها يكتشف هؤلاء الباحثون أنّ هذه النظرية لها جذور في التّراث، وهذا ما نجده في درسنا اللّغوي الحديث.

وبذلك دعا علماء اللّغة إلى القراءة وإعادة القراءة للتّراث العربي دراسة وفق معطيات الدّرس الحديث، فنجد من علماء اللّغة من يدرس التّراث وفق نظريات الدّرس الحديث، في حين نجد من علماء اللّغة من لا يكتفي بهذا القدر، ويحاول وضع نظرية لغوية تخدم البحث اللّغوي، ومن بين هؤلاء نجد **"عبد العزيز عبد الدّايم"** وضع كتاباً لها سماه " النظرية اللّغوية في التّراث العربي" فهو هنا يؤسس لبناء نظريات لغوية في الجوانب النحوية، والصرفية، والمعجمية ، ونقلها من إطار التطبيقات إلى الإطار الفكري في اللّغة.

ففي هذه الدّراسة نسعى إلى البحث عن نظرية نحوية في كتابه تحمل في طياتها مضامين الدرس التّراثي العربي، وسنعرض موقف وأراء العلماء من الدرس اللغوي القديم والحديث.

الدراسة التركيبية عند "عبد العزيز عبد الدايم" بين عرض القدماء ورأي المحدثين:

I /التركيب بين التّراث والدرس اللّغوي الحديث:

يعدّ التركيب من مستويات الدّرس اللّغوي الحديث، وقد تناوله علماء اللّغة قديماً وحديثا في بحوثهم، **"فعبد العزيز عبد الدايم"** يعرضه ويقدّم مجموعة من المفاهيم والنّظريات التي يقوم عليها.

فنجد من تعريفات القدماء "للتركيب". تعريف **"الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175هـ)**: «أنْ تَعتبِر الحروف بأصواتها و حركاتها وانضمامها لحروف أخرى انضمام الحروف في الكلمات، والكلمات في أنساق تؤدي موقع من الدلالة المعنوية، فيكون إذن نسيجاً من العلاقات التي تقوم بين الحروف والكلمات. وهذا ما بحثه العرب فيما يسمى الإسناد».[1]

والتّركيب عند **"سيبويه"** يتمثل في: «علاقة المسند والمسند إليه» [2]؛ وهذا المفهوم نجده كذلك في مفهوم "الجملة" ، أمّا عند **"الخليل بن أحمد الفراهيدي"** التركيب عنده يتمثل في «علاقة أو ألفة الأصوات ببعضها البعض»[3]، في قوله (الحروف بأصواتها وحركاتها)؛ وهذا ما نجده في "الكلمة"، وفي قوله (والكلمات في أنساق تؤدي موقع من الدّلالة المعنوية)؛ فهو هنا يدرس علاقة أو تركيب الكلمات داخل "الجملة" في أنساق مختلفة للحصول على "دلالتها"، وعلاقة الإسناد كما ذهب إليها **"سيبويه"** توجد في "الجملة".

التّركيب عند **"الخليل ابن أحمد الفراهيدي"** نجده عنده يتمثّل في "الكلمة" و "الجملة، أمّا عند **"سيبويه"** فيشمل"الجملة" فقط.

---

[1]. الخليل: كتاب العين ، نقلاً عن عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص.132.

[2]. سيبويه: الكتاب،ج.1، ص.23.

[3]. ينظر: عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، ص.132.

ومنه فالتركيب يدرس تركيب "الكلمة"؛ (الوحدة المعجمية) ، "والجملة" فتعريف **"الخليل بن أحمد الفراهيدي"** تحليل دقيق وفيه نوع من الشمول والتحديد.

ويضع **"عبد العزيز عبد الدايم"** مفهوم للتّركيب محاولة منه إنتاج مفاهيم عربية ومصطلحات جديدة تتناسب مع الخصوصية العربية والدّرس اللّغوي الحديث، ومن ذلك أنّ التركيب عنده: « يتطلب ثلاثة أمور تتمثل في وحدات صغرى، وعلاقات تقوم بينها لتشكيل الأمر الثالث، وهو الوحدة الكبرى، وهذا ما يقوم في تراكيب اللغة المختلفة مثل التركيب الصوتي الذي يتمثل في سمات صوتية تجتمع معاً وفق قوانين محددة لتكوين الأصوات، وكذلك تتركب الكلمات معاً وفق قوانين وعلاقات معينة لتشكيل وحدة الجملة الأكبر، أي؛ لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة الجملة الأكبر، أي لا يمكننا أن نتكلم عن تركيب ما لم نملك وحدة نهائية كبرى ووحدات صغرى تجمعت من خلال قوانين وعلاقات محددة لتشكيلها، وهذا ما ينبغي بحثه في حديثنا عن التركيب المعجمي للغة».[1]

وهذا المفهوم هو نفس ما جاء عند القدماء وما قدّمه علماء في التّراث العربي في مضامين بحثهم من بداية الدرس اللّغوي عندهم إلى نهاية القرن الخامس للهجرة، إلى أنّ هناك اختلاف بين علماء اللّغة في تحديدهم للمصطلح، فيقصد **"عبد العزيز عبد الديم"** بالوحدة الصغرى" "الكلمة"، "والوحدة الكبرى"؛ الجملة؛ والقوانين هي العلائق وموقع الدلالة كما ذكرها **"الخليل بن أحمد الفراهيدي"**، وهذا المفهوم عنده أقرب لأن يجمع بين التّراث والحداثة.

على الرغم من اختلاف المصطلحات بين القدماء والمحدثين إلى أنّ التصور والفكرة تبقى نفسها، حتى وان اختلف المفهوم قليلاً عن مفهوم القدماء.

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.254.

هناك العديد من التعريفات التي قدّمها العلماء في التراث العربي، فاخترنا تعريف "**الخليل**" و "**سيبويه**"، وعقدنا مقارنة بتعريف ما ورد في كتاب "**عبد العزيز عبد الدايم**" حتى وإن كان مفهومه أخذه من مصدر تراثي إلاّ أنّه يرى فيه أنّه يخدم البحث اللّغوي الحديث.

2. التركيب و التأليف :

فعلاقة مصطلح التّركيب بالتأليف عند "**عبد العزيز عبد الدايم**"؛ واستناداً له بكتاب الكليات "**للكفوي**" أنّ «التركيب ضم الأشياء مؤتلفة كانت أو لا، مرتبة أو لا، فالمركب أعم من المؤلف، والمرتب مطلقا، وذلك أنّ التأليف يعني؛ جمع الأشياء المتناسبة من الألفة، وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف(...)، والتّأليف بالنسبة إلى الحروف لتصير كلمات والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملاً، كما أنّ الترتيب؛ أعم مطلقاً من التنضيد؛ لأنّ الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض».[1]

فهو يفرق بين مجموعة من المصطلحات "التركيب" و"التأليف" "والبناء"، ويرى أنّ التركيب أعم من مصطلح "التأليف"، فقوله أنّ المركب يشمل تركيب الأصوات و الكلمات سواء كانت مؤتلفة أولا، ويقصد هنا مؤتلفة وفق نظام معين أي؛ ذات قواعد وقوانين أو لا، ويضع مثالاً على ذلك حيث يرى أنّ التركيب في الأجسام "الأشياء" حقيقة، وفي الحروف مجازا، أي أننّا استعرنا لفظة التّركيب من الأجسام ووضعناها في الحروف فهي هنا مجاز، لأنّ الأصل في التركيب يكون في الأجسام.

فالتّركيب قد يكون تركيب الأصوات بحروفها وفق قواعد وقوانين؛ أو تركيب دون ألفة بينهما (قواعد وقوانين تحكمها)، على عكس "التّأليف" الذي يكون ضم شيء على شيء وفق قوانين محددة، لتصبح ائتلاف "الأصوات" فيما بينها "كلمة" والتي عنده تعني "الوحدة الصغرى"، وفق نظام؛ (ائتلاف الأصوات بعضها ببعض) وفق قواعد وقوانين.

والوحدة الكبرى(الجملة) وفق نظام؛ (ائتلاف الكلمات فيما بينها) أي وفق قواعد وقوانين اللّغة المعينة.

---

[1]. المرجع السابق، ص.253.

فعند **"عبد العزيز عبد الدايم"** أنّ مصطلح "التأليف" أصح من مصطلح "التركيب"، لأنّ التركيب يكون وفق نظام (قواعد وقوانين) أو لا، وهذا النظام تفرضه اللّغة المعنيّة، أمّا "التأليف" فيشترط فيه أن يكون وفق نظام قواعد وقوانين، وبالتالي فالتأليف أصح من التركيب.

يستعمل **"عبد العزيز عبد الدايم"** مصطلح "الوحدة الصغرى" بدلاً من مصطلح "الكلمة"، ومصطلح "الوحدة الكبرى" بدل من مصطلح " الجملة".

وظف **"عبد العزيز عبد الدّايم"** مجموعة من مفاهيم التّراث العربي حتى وإننّا لم نذكرها: منها مفهوم **"عبد القاهر الجرجاني"**، ...إلخ.

3. البناء:

"البناء" مصطلح مرادف "للتركيب"، فقول **"عبد العزيز عبد الدايم"**: «ولا يخفى بهذا ما بين التركيب والبناء من صنفه؛ إذا البناء لغةً وضع شيء على شيء صفة يراد بها الثبوت، كما تعني البنية التركيب؛ إذْ هي بناء متكامل ومترابط الأجزاء أو ترتيب أجزاء مختلفة في شيء واحد»[1] فمصطلح "البناء" مرادف لمصطلح "التركيب"، ومفهوم التركيب لغةً مرادف لكلمة البنية*، فهو من اصطلاح اللّغويين حديثاً، لكنه كمشتق موجود عند القدماء، وكنظرية ومصطلح فهي حديثة ظهرت مع

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.253.

* البنية: «برز مفهوم "البِنية" structure أو "البنيوية" structuralism ، مع العالم اللساني السويسريّ فرديناند دوسوسير" (1857م . 1913م) ، في معرض نقده للدراسات التاريخية الفيلولوجية (علم اللّغة المقارن)، فالبنية في اللغة العربية تشتق من الفعل الثلاثي (بنى)، تعني التشييد والبناء والتكوين أيضاً هذا في اللّغة، أمّا في الاصطلاح تعددت التعريفات ومن تعريفاتها البنية هي القانون الذي يفسر تكوين الشيء ومعقوليته، إنّه نسق من التحولات له قوانينه الخاصة، باعتباره نسقاً يتميز بثلاث خصائص: الكلية، والتحولات والتنظيم الذاتي، وكل تحول في أحد عناصر البنية يحدث تحولاً في باقي العناصر الأخرى» .زكريا إبراهيم: مشكلة البنية سلسلة مشكلات فلسفية معاصرة، ط.8، مكتبة مصر للمطبوعات، القاهرة، د.ت ، ص.18.

دخول كتاب "**دوسوسير**" وما يعرف بالنظرية البينوية، ومنه كلمة بنية، وهذا ما نجده في مفهوم البنية عند "**نعوم تشومسكي**" ويقصد بالبنية السطحية الشكل الخارجي، أماَّ البنية العميقة وهي مضمون هذه البنية.

يضرب مثلاً الجملة: (عمرا ضرب زيد).

نحلل هذه الجملة على أساس البنية السطحية كما يقول "**تشومسكي**"، أنّ (عمرًا) مفعول به مقدم يستند أساساً إلى الحركة الإعرابية في آخره، والتي تحدد علاقته النحوية بالفعل، إذا لابد له من ناصب، وهو الفعل ولذلك فلابد للفعل (ضرب) من مفعول، وهو (عمرًا) هنا، إذ ليس هناك ضمير ظاهر في الجملة.

ولابد أن نشير أنّ العمل النحوي ليس له أساس دلالي، بل أنّ عمل عنصر في عنصر آخر يتأسس على العلاقة البنيوية بينهما وليس على وجود علاقة دلالية بينهما، فالمبتدأ والخبر يترفعان (مثلاً) عند بعض النحاة وليس من الضروري أن تكون هناك صلة دلالية بينهما، فالصلة بينهما صلة تركيبية بحتة.[1]

وهكذا فإننا نرى أنّ التبرير والتّعليل النحوي على عكس ذلك، وهو الذي يفسر السبب في عدم إجازة النحاة تقديم المفعول على الفاعل، في حين تنعدم القرينة

ومن ذلك نجد قول "**ابن جني**" الدلالة اللّفظية أقوى من الدّلالة المعنوية.[2]

ومنه فالبنية السطحية للتركيب: (عمرا ضرب زيد)، تقابل الدلالة اللّفظية في التّراث العربي، والبنية العميقة للتركيب السابق تقابل الدّلالة المعنوية لها.

وبعد عقد وموازنة بين الدّرس اللساني الغربي و العربي، هذا ما يفسر أنّ البحث اللّغوي الحديث والمعاصر بلغ من الدقة والشمول أوجها، وهو ما يفتح آفاق واسعة للدرس اللّغوي الحديث، ولنا من صنيع القدماء أسوة حسنة، فقد استعان به القدماء بعلل الفقهاء والمتكلمين.[3]

---

[1]. ينظر: مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع:34، 1990م، ص.18.

[2]. ينظر: ابن جني: الخصائص، ج.3، ص.98.

[3]. ينظر: جون ليونز: نظرية تشومسكي اللّغوية، تر:حلمي خلي، دار المعرفة، الإسكندرية، القاهرة، ط.1، 1985م، ص. 10.

انطلاقاً مما سبق "**فعبد العزيز عبد الدايم**" يرى «أنّ الإضافة الحقيقية التي ينبغي تقديمها لهذا التراث هي إعادة قراءته وتقديمه على النحو المناسب للسياق الراهن»،[1] **و**أنّه على الباحث اللّغوي الرجوع والعودة للتراث ضرورة حتمية له.

الجدول يوضح ترادف المصطلحات السابقة بين ورودها في "المصادر التّراثية" ومقابلها عند اللسانيين المحدثين:

	في المصادر التّراثية	عند اللسانيين المحدثين
المصطلح	التركيب، التأليف، النظم.	التركيب، التأليف، البنية.
المفهوم	التأليف وفق (نظام) قواعد وقوانين، أمّا التركيب قد لا يكون وفق قوانين.	التأليف وفق (نظام) قواعد وقوانين (نفس مفهوم القدماء)، أمّا التركيب له نفس مفهوم التأليف.

الجدول17: التّركيب بين التّراث والحداثة

وانطلاقاً ممّا سبق نستنتج أنّ:

مصطلح "التركيب"، و"التأليف"، مصطلحات موجود في المصادر التّراثية عند العرب وعند اللّغويين المحدثين، أمّا مصطلح "النظم" ذكره عبد "**القاهر الجرجاني**" في كتابه دلائل الإعجاز، فهو مصطلح تراثي قال عنه: «النظم وعندهم نظيراً للنسج والتأليف والبناء».[2]

أمّا مصطلح "البنية" فهو كتصور وفكرة موجود عند القدماء، ذكره "**ابن جني**" ويصطلح عليه "بالدلالة اللّفظية"، وكمصطلح ومفهوم موجود عند المحدثين، وتطور عندهم وأصبح له مفاهيم ومبادئ يعرف بها.

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.4.

[2]. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص.40.

3. التركيب والنظام النحوي المفهوم والفرق:

أ. النظام:

المنهج الذي قامت عليه النّظرية اللّسانية مبني على فكرة "النظام" ، وَعَرَّفت اللّغة به، وهذا المفهوم قدّمه عالم اللّغة **"دوسوسير"**. ويعتبر مصطلح ومفهوم "النظام" مبدأ من مبادئ الدّرس اللّغوي الحديث.

وتعددت مفاهيمه عند اللّغويين إلى أنّ له نفس التصور، ومن ذلك يعرفه **"عبد العزيز عبد الدايم"** النظام : «هو تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي اطردت وشكلت ظاهرة ما، والأنظمة النحوية تشكل القوانين الكلية الحاكمة، والتي تندرج تحتها مختلف قواعد التركيب النحوي للعربية».[1]

والاطراد هو من أهم شروط النّحو، وهذا ما نجده عند علماء اللّغة في التُّراث العربي، وأخذهم للمادة اللّغوية أو "الظاهرة النحوية" التي يشترط فيها الاطراد لكي يتم الأخذ بها، ومنه بنيّ النظام العام للّغة « لذلك يوصف النظام النحوي بأنّه الإجراء المحقق للتركيب النحوي وتفسيره، وبناء على ذلك كان تفسير التّركيب من مهام الأنظمة النحوية».[2]

فالنظام بهذا المفهوم هو القاعدة المطردة لقواعد وقوانين الظاهرة اللّغوية، "فالاطراد" في اللّغة هو من أهم مباحث وأصول النحو، ويعد **"ابن جني"** أول من تطرق إلى دراسة ومواقف النحاة من الاطراد.

يوضح **"عبد العزيز عبد الدايم"** ذلك بمثال من كتاب **"الزجاجي"** في حديثه عن الإعراب، "الزجاجي" يقول «الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه، ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب».[3] فنظام الإعراب؛ هي القواعد والقوانين التي تحكم الإعراب.

---

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.16.

[2]. سليمان بن سمعون: اللّسانيات البنيوية والدّرس النحوي محاولة تأسيسية لفهم العلاقة، دار الضحى للنشر والإشهار، الجلفة، الجزائر، ط.1، 2020م، ص.69.

[3]. الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح:مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط.1، 1974م، ص.72.

نظام الإعراب "بالحركات" هي "أصول" وهي النظام الأصلي للإعراب، أمّا "نظام الإعراب بالحروف" هو "نظام فرعي".

استعان **"عبد العزيز عبد الدايم"** بمفهوم النظام عند المحدثين، بكتاب **"تمام حسان"** بأنّه : «مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم طائفة من العلاقات التي تربط إيجابياً والفروق "القيم الأخلاقية" التي تربط سلباً بإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين أفراد كل مجموعة من المعاني، أو مجموعة من المباني". وانطلاقاً من هذا التصور للعلاقات رأى أنّ النظام النحوي يقوم على خمس دعائم هي:

1. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
2. مجموعة من المعاني التي تربط بين المعاني الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.
3. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عن تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص بفروعها، وهي التي عبر عنها بالقرائن المعنوية التي تدلُّ على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.
4. ما يقدمه علم الأصوات والصّرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التّصريف وما اصطلحنا من قبل على تسمية مباني القرائن اللّفظية.
5. القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر ممّا سبق وبين بقية أفراده.

والملاحظ على هذه الدعائم الخمسة أنّ الثلاثة الأولى تنتمي إلى المعنى، حيث تهتم الأولى بالمعاني العامّة والثانية بالمعاني الخاصّة والثالثة هي العلاقة بينهما، أمّا الدّعامة الرابعة فتمثّل القرائن الصَّوتية التي تُستفاد من النّظام الصّوتي كالعلامة الإعرابية والنَّغمة، والقرائن الصّرفية التي تستفاد من النّظام الصّرفي كمباني التّقسيم ومباني التّصريف».[1]

[1]. تمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها، ص.178.

فالنظام عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" هو مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم هذه الظاهرة اللّغوية: كعلاقات الإسناد التخصيص بفروعه، قرائن نحوية، الفاعلية، المفعولية،...إلخ، وهو كل مذكره "**تمام حسان**" في المفهوم السابق ذكره، وهي كذلك كل القواعد النحوية التي تعكس الظاهرة اللّغوية، التي وضعها علماؤنا القدماء في المدونة اللّغوية، عن طريق ما ثبت من كلام العرب، والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

ومنه نستنتج أنّ النظام حظيّ باهتمام اللّغويين منذ نشأة الدّراسات اللّغوية عند العرب، بعد تعرض اللّغة العربية للحن والخطأ، فالنظام عندهم هو مجموعة من القواعد والقوانين التي اجتهد في وضعها علماء اللّغة في البحث اللّغوي، وتشمل القاعدة اطراد النحاة ولقيت قبولا، أمّا عند المحدثين فلها نفس المفهوم، يرى "**عبد العزيز عبد الدايم**" أنّ النظام هو ما ذهب إليه" **تمام حسان**" والذي عرّفه على أنّه وضع مجموعة من القواعد والقوانين وضبط مجموعة من العلاقات التي تقوم عليها القاعدة النحوية ...إلخ.

ب **. الفرق بين التركيب والنظام عند "عبد العزيز عبد الدّايم":**

استشهد "**عبد العزيز عبد الدايم**" "بفيرث" في التفريق بينهما؛ في قوله: «الذي ركز كثيراً على الفرق المتوازي بين التركيب والنظام، فقد التفت إلى ضرورة تعامل، التحليل النحوي مع النصوص، بتحديد كل من التراكيب والأنظمة، ويعني ذلك أنّ الفرق بين النظام والتركيب عند "فيرث"، يعد نوعاً من تطوير العلاقات الأفقية الرأسية، فهو يريد بالتركيب الترتيب الأفقي للعناصر، ويريد بالنظام مجموعة الوحدات التي يندرج ضمنها عنصر ما».[1]

فالفرق بين النظام والتركيب هو الفرق بين نوعي العلاقات الدلالية والذي يؤدي احدهما إلى تركيب ويؤدي الآخر إلى نظام ويمثل تصنيف العلاقات هذا بياناً لكل من :

1/علاقات التركيب أو علاقات الترتيب الأفقي :

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.255.

وترى التركيب تحققات realizations أو تجليات manifestations لاختيارات من الأنظمة .[1] وهذا ما نجده عند "**دوسوسير**" في العلاقات التركيبية وهي طريقة تأليف وتركيب الوحدات الصّوتية وفق نظامها اللّغوي وتزامنها الصّوتي.

ب . علاقات النظام أو العلاقات الأفقية الرأسية:

هنا ترى "النحو" عنده مجموعة من "**الاختيارات**" المترابطة المتاحة للمتكلم ليعبر بها عن المعاني. وهو المفهوم العام للنحو بوصفه مجموعة من القواعد، وهو ما نجده عند "**دوسوسيور**" "العلاقات الاستبدالية" لأي مستوى من مستويات اللّغة (الصّوتي، والنحوي، والدلالي).[2]

فالنظام عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" يتطلب عنده مجموعة من العناصر، والتي هي بمثابة اختيارات وهذا ما نجده في العلاقات الاستبدالية أي استبدال عنصر بعنصر، وهذه العناصر تكون متاحة للمتكلم ليعبر بها عن المعنى المقصود وهو ما سماه بالعلاقات الأفقية.

والعلاقات السابقة لا تقوم إلاّ وفق سياق، وكان هذا آخر ما توصل إليه علماء اللّغة في إطار النّظرية السياقية، و هو فكرة "**الرصف**" وهو "يعني مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها البعض، حيث يعد هذا الوقوع أحد معايير تحديد دلالة الكلمة،... وللتحديد مجالها الدلالي، فلا يمكن أن ترد الصيغة اللّغوية بمعزل عن السياق النفسي، أو الاجتماعي الثقافي، بل يحصل التجاور بين مجموع الصيغ اللّغوية داخل التركيب، أنّ قائمة الكلمات المتراصفة مع كل كلمة تعد جزءاً من معناها، بحيث يستدعي حضور كلمة ما حضور سلسلة من الكلمات التي تتراصف معها سياقيا وتتوافق معها في الوقوع.[3]

---

[1]. ينظر: إبراهيم عبد التواب : اللسانيات الوظيفية النظامية الوافد الغربي والنحو العربي، مؤسسة الأمة للنشر والتوزيع، مصر، ط.1، 1441هـ، ص.ص.79.78.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.ص.79.78.

[3]. أنور عبد الحميد موسى: أبجديات اللّغة وعلم الأصوات واللسانيات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط.1، 1437هـ ، 2016م، ص.288.

فعلاقة التركيب بالنظام عند "**محمد عبد العزيز عبد الدايم**" هو أنّ التركيب تحقيق لهذه الاختيارات من هذه الأنظمة وهو ما يسمى بالترتيب الأفقي، وهذه العلاقات لا تقوم إلاّ وفق نظام الّذي هو مجموعة من الاختيارات بين مجموعة من العناصر، وهو ما يسمى بالعلاقات الرأسية الأفقية، وهذه العلاقات لا يتحدد المعنى الكلي لها إلاّ في إطار النظرية السياقية "الرصف" ، الّذي وهو أحد معايير تحديد دلالة الكلمة، ولا يمكن تحديد دلالة الكلمة خارج إطارها السياقي النفسي والاجتماعي...

و لقد توصل الباحثون العرب القدامى إلى فكرة السياق في وقت مبكر، وهو ما تجلى في دراسات العرب، فنجد أنّ من اللغويين في التّراث العربي مَنْ تبلورت عنده فكرة السياق بشكل واضح من بينهم نجد "**ابن جني" 392هـ**" ، وما ذكره "**عبد العزيز عبد الدايم**" ما هو إلاّ تأصيل التّراث وفق النظرية اللّغوية الحديثة.

II/عناصر التحويل في الجملة العربية:

1. الحذف:

الحذف يشمل كل العناصر اللّغوية في الكلام: الحرف، والكلمة، والجملة، لغاية يقصدها المتكلم أو يضطر إليها، ومهمّة المتلقي هو فهم أو تأويل المحذوف نتيجة التّراكم المعرفي أو اللّغوي لديه، قصد تعويض النقص لإكمال بنية النص، والمحذوف له قرينة تعبر عنه أو تحيل له.[1]

الحذف عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" يتم «في طرف من طرفي العلاقة أو فيهما معاً؛ مما يعني أنّه يعكس استثناء على نظام العلاقة النّحوية، ويتمثل في تخلف طرف من طرفي العلاقة النّحوية التي تقوم بينهما».[2]

[1]. ينظر: إبراهيم محمد محمود الحمداني: المصطلح النقدي في كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.137.

[2]. المرجع نفسه، ص.220.

فإذا تتبعنا مفهوم "**عبد العزيز عبد الدّايم**" للحذف فنجده هذا المفهوم مأخوذ من كتب التّراث، حتّى وأنّه لم يذكر مصدر المادة التي أخذها منها. لكن أول من تعرض لهذا المفهوم هم القدماء.

وعليه فالحذف عنده هو حذف يتم في أطراف الكلمة أو الجملة أو فيهما معاً، وفق نظام "الحذف"، ويشمل كلّ العناصر اللّغوية (حرف، كلمة، جملة)؛ وتفسيراً لذلك قدمّ تعريف "**لابن جني**": " في قوله: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم: واللّه لا فعلت، وتالله فقد فعلت، وأصلها أقسم باللّه، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر وفي النّهي والتحضيض،(...)في مثل الطريق الطريق، وقد حذفت الجملة من الخبر نحو قولك : القرطاس واللّه، أي أصاب القرطاس».[1]

وانطلاقاً ممّا تقدم نستنتج أنّ الحذف "**عند عبد العزيز عبد الدايم**" هو حذف طرف من طرفي العلاقة أو فيهما معاً، سواء كان (حرف، كلمة، جملة)، ويستعمل الحذف لغاية وهدف وهو الاختصار، وتأويل الحذف يتمُّ عن طريق المتلقي من خلال قرينة تحيل إليه، له قواعد وقوانين خاصة به ولا يتم دون ذلك.

وجواب المتلقي دليل على نجاح الحذف أو فهم المعنى المقصود لدى المتكلم، كقولنا في حذف الحرف (الألف) في:

"بسم اللّه الرحمن الرحيم"، وحذفها في "ابن" إذا وقعت بين علمين كقولنا " محمد بن عبد الله...

للحذف قوانين وقواعد علينا أن نلتزم أو نكون على دراية بها.

وتماشياً مع ما تمّ ذكره يمكننا أن نحدد مفهوم الحذف والمصطلح عندّ اللغويين من خلال الجدول الآتي:

الحذف	في التّراث العربي	الدرس اللّغوي الحديث
المصطلح	الحذف، الإضمار، الاختزال....	الحذف

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.2، ص.140.

المفهوم	الحذف في طرفي العلاقة	(نفس المفهوم)
المصادر التي اعتمدها	ابن جني (مصدر تراثي)	/

الجدول18: ظاهرة الحذف بين التّراث والحداثة.

ونتيجة لذلك يرى **"محمد عبد العزيز عبد الدايم"** أنّ مفهوم "الحذف" في التّراث العربي، له نفس المفهوم في الدرس اللّغوي الحديث وله نفس الأهمية كذلك، ولتفسير ذلك اعتمد على مصدر تراثي وهو تعريف **"ابن جني"** في كتابه، أمّا فيما يخص مصطلح "الحذف"؛ هو مصطلح استعمله علماء العرب قديماً وحديثاً، ونجد مصطلحات أخرى مشابهة للحذف، مثل: مصطلح الإضمار والاختزال..، فهذه المصطلحات يتم فيها الحذف إمّا لفظاً ومعنى أو لفظ فقط، لكننا نقتصر على مصطلح "الحذف" الذي ذكره **" عبد العزيز عبد الدايم"**.

2. الزيادة:

تعد الزيادة مثلها مثل "الحذف" عنصر من عناصر التحويل الذي يطرأ على الجملة، "الزيادة" عند **" عبد العزيز عبد الدايم"** تتم: «بمراعاة لطرفي العلاقة، أي تحسب تبعاً لاستيفاء العلاقة لطرفيها الأمر الذي يعكس استثناء على نظام العلاقة النحوية، ويتمثل في وجود عنصر لا يرتبط بغيره كما في حالة حرف الجر الزائد».[1]

ومثال ذلك: ما رأيت **من** رجلٍ؛ ف (من) زائدة، و(رجلٍ) مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد منصوب محلاً على أنّه مفعول به للفعل (رأيت)، والمعنى: ما رأيت رجلاً. فحرف (من) وجوده لا يرتبط بغيره.

وانطلاقاً ممّا تقدمّ نستنتج أنّ "الزيادة **"عند عبد العزيز عبد الدايم"** تتم مراعاة لطرفي العلاقة " استفاء الكلمة أو الجملة لمعناها"، فهي مثلها مثل الحذف أو كلّ عناصر التحويل التي تدخل على الكلمة

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.221.

والجملة، تكون وفق نظام له قواعد وقوانين خاصة به، وتحدث نتيجة لغرض معرفي؛ مثال ذلك زيادة حرف الجر على الاسم كقولنا: أكرم بزيد (فحرف الجر هنا زائد).

ومن ذلك قول **"ابن جني"** عن «الزيادة أنّها حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللاّم».[1]

قال **"ابن جني"** أن الزيادة في الكلمة هي زيادة في الحروف الأصول، التي هي على وزن "فعل" من الفعل الثلاثي، وقول **"ابن جني"** في ذلك:« ومن ذلك أيضاً قولهم: رجلٌ جميلٌ ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وضَّاء وجمّال، فزادوا في اللفظ (هذه زيادة) لزيادة معناه»[2].والزيادة في المبنى يعني زيادة في المعنى، ففي قوله وضّاء، وجمّال على صيغة المبالغة، أضافت للكلمة معنى ودلالة جديدة، ودلالة المبالغة هي زيادة في الصفة والكثرة.

وهناك بعض العوامل والزيادات التي يتغير الإعراب والمعنى بسببها، وذلك عن طريق زيادة بعض الكلمات على التركيب الأصلي للجملة.

وتماشياً مع ما تمّ ذكره يمكننا أن نحدد مفهوم الزيادة والمصطلح عندّ اللغويين من خلال الجدول الآتي:

الزيادة	في التّراث العربي	في الدرس اللّغوي الحديث
المصطلح	الزيادة	الزيادة
المفهوم	هو عنصر من عناصر التحويل يحدث تغيراً في المعنى، والزيادة ما زاد عن الأصل.	(لها نفس المفهوم)

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.2، د.ط، ص.314.

[2]. ابن جني: الخصائص، ج.3، ص.467.

المصادر التي اعتمدها	ابن جني.	/

الجدول19: الزيادة بين التراث والحداثة.

انطلاقاً ممّا سبق نستنتج أنّ:

الزيادة عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" ظاهرة تدخل ضمن عناصر التحويل في الجملة، كما أنّنا نجد الزيادة في الجملة و الكلمة، أمّا من حيث المصطلح فالزيادة هو مصطلح قديم وحديث، فنجد مفهومه لا يخرج عمّ قدّمه علماء العرب في مصادرهم "**ابن جني**" **و** "**سيبويه**"....

وهذا ما نجده كذلك عند "**سيبويه**" في قوله: «تقول كان عبد الله أخاك، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت **كان** لتجعل ذلك فيما مضى»[1] ،"كان" دخلت على هذا التركيب الاسمي، فأصبح وصف المسند إليه بالمسند منظور إليه من وجهة نظر "زمنية"، أضافت "كان" معنى ماضي؛ فالزيادة تحدث لغرض معين، في هذا المثال أضافت معنى الزمنية.

وظف "**عبد العزيز عبد الدّايم**" مفاهيم تراثية للزيادة، لكون القدَماء عالجوا هذه الظاهر من كلّ جوانبها دراسة معمقة وشاملة.

3. التنازع:

هو عنصر من عناصر التحويل ، فهو عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" «يقوم بسب العلاقات النحوية كما هو مقرر عند النحاة؛ إذ يعكس هذا النظام استثناءً على نظام العلاقة النّحوية؛ يتمثل في وجود عنصر لا يرتبط بغيره كما في حالة حرف الجر الزائد».[2]

[1]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.83.

[2]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.221.

التنازع عند **"عبد العزيز عبد الدايم"** مثله مثل "الحذف" و "الزيادة"، يقوم وفق نظام أي ؛ له قواعد وقوانين تحكمه وتنظمه، ويكون بين هذه العلاقات وجود عنصر زائد لا يؤثر في هذه العلاقة.

التنازع أن يتقدم عاملان يطلبان معمولاً واحدا، مثل قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.[1]

فالفعلان "العاملان" يطلب المفعول به "المعمول" قطراً.

لم يذكر **"سيبويه"** "التنازع " باسمه لكن أشار إليه في قوله: «هذا باب الفاعلين والمفعولين الّذين لكلّ واحد منهما يفعل بفاعله، مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك».[2]

فهنا يقصد التنازع بمفهومه، لكن كمصطلح فهو لم يحدده القدماء إلاّ في وقت متأخر، وعالجوه معالجة عامة في كتبهم، حتى وصل تحديده في القرون التالية، فسمي التنازع أو الإعمال، وأصبح يدرس كظاهرة لها قواعد وقوانين تحكمها.

بعدها قال عنه **"ابن هشام"**:«هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضاً "باب الإعمال"».[3]

وحافظ المصطلح على حدوده حتى وقتنا الحالي. وما زال يصطلح عليه عند اللّغويين المحدثين. وإذا قرأنا في المراجع الحديثة، فإنّنا نجد أنّ من المحدثين صاغوا مصطلح "التنازع"، استناداً إلى كلام القدماء.

وتماشياً مع ما تمّ ذكره، يمكننا أن نحدد مفهوم ومصطلح الإعمال عندّ اللغويين، من خلال الجدول الآتي:

التنازع	في التّراث العربي	في الدرس اللّغوي الحديث
المصطلح	التنازع، الإعمال	التنازع، الإعمال.

[1]. سورة الكهف: الآية: 96.

[2]. سيبويه: الكتاب، ج.5، ص.76.

[3]. جمال الدين ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج.1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص. 237.

المفهوم	هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما المعمول، بسبب العلاقات النحوية .	(لها نفس المفهوم)
المصادر المعتمدة	ابن جني، سيبويه.	/

الجدول20: التنازع بين التراث والحداثة.

وانطلاقاً من الجدول الأتي نستنتج أنّ :

قدّم **"عبد العزيز عبد الدايم"** مفهومه التنازع ولم يذكر مصدر المادة التي أخذها، لكن ما ذكره لا يخرج عمّا قدّمه علماء اللّغة قديماً، ومفهوم المحدثين لا يختلف عن تصور القدماء. واستخدم مصطلح "التنازع" بدل من "الإعمال" وهذا المصطلح تراثي.

نجد في المصادر التّراثية مصطلح "التنازع"، وهناك من يستخدم من اللّغويين المحدثين مصطلح "الإعمال" وهناك من يستخدم" التنازع".

4 . الاشتغال

الاشتغال كمصطلح مرّ بالعديد من المراحل حتى أصبح ظاهرة لغوية يعرف بها، لأنّه في بداية الأمر ظهر كمشتق، " وأنّ أول بوادر استعمال المصطلح كان عند **"ابن الحاجب"** في القرن السابع هجري، استعمله **"الزمخشري"** و **"ابن يعيش"**، إلاّ أنّه استعمل مشتق المصطلح في شرحه المشتغل عنه، مع مرادفه، وهو الوحيد الذي استخدم الاسم المحدود: المشغول به والمشتغل عنه».[1]

[1]. حسن حمزة: المصطلح النحوي وأصل الدّلالة دراسة ابستمولوجية تأصيلية لتسميات المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 2010م، ص.206.

لكن كظاهرة لغوية موجود في مضامين النّحاة قديماً، وأول من أشار واستخدم هذا المصطلح هو **"الزجاجي" (ت 311هـ)** في باب أسماه "باب الاشتغال"[1].

فقد ورد الاشتغال عند العلماء قديماً بمسميات أخرى، تمّ من خلالها معالجة هذه الظاهرة ، لكن كمصطلح لم يصرح به أحد من القدماء من بداية الدّرس اللّغوي إلى القرن الخامس للهجرة.

أشار **"ابن جني"** إلى غير موضع من مواضع التفسير: موضع الاشتغال،[2] بعد حرف التفسير،[3] والجملة المفسرة لضمان الشأن، ولعلّه أول من صرّح بعدم محلية الجملة التفسيرية، بأنّ الجملة في باب الاشتغال تفسيرية لا محل لها، فهنا إشارات واضحة من أنّ علماء القدماء عالجوا الاشتغال كظاهرة، وهذا ما وجدناه عند **"ابن جني"** وقد أشار إليه **"سيبويه"** وغيره من اللّغويين القدماء.

ويعرف النحاة الاشتغال: «أن يتقدّم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ منشغل بضمير أو ملابسات الاسم المتقدم، ولو تفرّع هذا الفعل أو مناسبة لَنَصَبَهُ لفظاً أو محلاً، وللاشتغال أركان ثلاثة هي:

. مشغول عنه: وهو الاسم المتقدم.

. مشغول: وهو الفعل المتأخر.

. مشغول به: وهو الضمير الّذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة».[4]

النحاة المحدثون عرفوا "الاشتغال" كمصطلح بمفهومه الصحيح، وهذا ما وجدناه عند **"عبد العزيز عبد الدايم"**: «يقوم الاشتغال بسبب من العلاقات النحوية؛ كما هو مقرر أيضاً وهو من ثمّ، يعكس استثناءً

---

[1]. أبي عبد الله ابن الفخار : شرح الجمل في النحو والإعراب للزجاجي، ج.1، تح: روعة ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص.249.

[2]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.104.

[3]. ينظر: ابن جني: الخصائص، ج.1، ص. 148.

[4]. ينظر:كامل عويضة : منازل النحو والصرف، أطلس للنشر، مصر، ط.1، 2016م، ص.268.

على نظام العلاقة النحوية، يتمثل في وجود معمول واحد مع معمولين من جنس واحد على الرغم من أن هذا العامل لا يتطلب إلاّ واحداً منه».[1]

الاشتغال **"عند عبد العزيز عبد الدايم"** يقوم بسبب العلاقات النحوية أي؛ التي تقوم وفق قواعد وقوانين تحكمه (نظام).

الجدول الآتي يوضح المصطلح ومفهومه والمصادرة المعتمدة في ذلك:

الاشتغال	في التراث اللّغوي	في الدرس اللّغوي الحديث
المصطلح	لم يوجد كمصطلح في القرن الخامس للهجرة، تمّ معالجته كظاهرة بمسميات مختلفة.	الاشتغال
أهم المصادر التّراثية المعتمدة:	ابن جني، سيبويه، الزجاجي،...	/

الجدول21: الاشتغال بين الدّرس اللّغوي القديم والحديث.

وانطلاقاً ممّا تقدم:

نستنتج أنّ "الاشتغال" عند **"عبد العزيز عبد الدّايم"** يقوم وفق علاقات نحوية لغرض ما، فمفهومه في التّراث العربي له نفس المفهوم عند اللسانين المحدثين، ومن حيث المصطلح كان يدرس كظاهرة لغوية عند القدماء بمسميات مختلفة، كمصطلح لم يصرح به على الرغم من وجوده وروده في مصنفاتهم، كمصطلح صرح به في الآونة الأخيرة عند القدماء، وحافظ على مدلوله ووجوده في الدّرس اللّغوي الحديث . فنجد من أهم المصادر التّراثية التي المعتمدة: **"ابن جني"**، **"سيبويه"**، **"الزجاجي"**...

5 . نظام الرتبة:

[1] . عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.221.

من جملة الركائز المبدئية الهامة التي تُبْنَى عليها الجملة **"الرتبة"**، وأنّ عملية التأليف اللّغوي التي تنظّمها وتحكمها، هي علاقات موقعية تحتلها أركان التركيب اللّغوي.

وقد اعتنى روّاد الفكر اللّغوي ببيانها وشرح أهميتها، وأولى البديهيات التي تقرّرت لديهم في هذا المقام، هو أنّه من حق الحدث الكلامي لأن يترتب في الحدوث، فلابد لأجزائه أن تنتظم سمعياً على خط الزمن سابقاً فلاحقاً فتابعاً وفق ما تمليه مواضعات اللّغة.[1]

وهذا من مبادئ اللسانيات الحديثة، وما ذكره **"دوسوسير"** في مبدأ خطية اللّغة؛ والتي تعرف عنده بأنّه تتالي الأصوات بعضها ببعض، ولا يمكن أنّ ننطق الأصوات دفعة واحدة وهذه الأصوات تتألف فيما بينها وفق نظام.

وقول" **عبد العزيز عبد الدّايم**" في ذلك «ويعكس نظام الرتبة الأساسي الهيئة التي تقوم لوحدات التركيب بعد تعلق بعضها ببعض، وهي نظام لغوي ذو تفصيل وأحكام مختلفة، ومن كان ذلك لا يمنع من أنّ يستخدم قرينة على المعنى النّحوي ،وهو فرع من دلالته اللّغوية».[2]

فالرتبة عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" نظام من العلائق النحوية التي يقوم عليها التركيب بين وحداتها الصّوتية أو اللّغوية.

وقد تكون قرينة دالة على "المعنى النحوي" داخل التركيب، ويرتبط هذا المفهوم بتعريف من علماء اللّغة المحدثين، والمفهوم الذي جاء به **"تمام حسان"**، من خلال نظريته المشهورة "نظرية القرائن".

يعرف **"تمام حسان"** "الرّتبة" : «هي الإطار الصّوتي الذي تقال به الجملة في السياق».[3]والرتبة عنده هي قرينة لفظية، ولا يكون تصورها إلاّ في الكلام الملفوظ، و يقصد بها الإطار الشكلي الظاهرّ "اللفظ"،

---

[1]. ينظر: عبد الحليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، ص.39.

[2]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.224.

[3]. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص.226.

وهو ما يسمى عند "**ابن جني**" بالدّلالة اللّفظية، وهذه الألفاظ لا تقوم إلاّ وفق نظام يحكمها في سياق معين يفرضه المتكلم والمتلقي.

الرتبة النّحوية فهيّ ظاهرة ترتبط بالمستوى التركيبي في الجملة، كما عرفها "**عبد العزيز عبد الدّايم**" وقد تكون قرينة لفظية ومن خلال ذلك يتّم ربطها "بالمعنى النحوي".

وقد تنبه نحاتنا ـ رحمهم الله ـ إلى ملاحظة دور الرّتبة في مصادرهم التّراثية، ولكنّهم لم يعالجوها في مبحث مستقل، بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعل هذا التوزيع بسبب تظافر القرائن، وقد آثروا أن ينظروا للقرائن جميعاً من خلال منظار "العلامة الإعرابية"، ولكن هذا يعد تركيزاً على قرينة واحدة. وكان "**ابن جني**" من أوائل الذين أدركوا دور الرتبة، وعلى هذا يظهر دور الرّتبة وما يجوز تغير رتبته وما لا يجوز منها.[1]

وقد عرف " **ابن جني**" الوسائل اللفظية والمعنوية التي تميز بين الأبواب في غياب العلامة الإعرابية، في مثل (ضرب يحي بشرى)؛ يستعاض عنها بالمحافظة على الترتيب للتميز بين الفاعل والمفعول، فإذا كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى جاز التقديم والتأخير، في مثل: أكل يحي كمثرى، وضربت هذه هذا، وكلم هذه هذا حيث تؤدي القرينة المعنوية وظيفة التمييز بين المعاني.[2]

ويعد "**سيبويه**" كذلك من الأوائل الذين أشاروا إلى ظاهرة التقديم والتأخير وذلك في باب " الفاعل" ، يقول "**سيبويه**" عن التقديم والتأخير"الترتيب" ودوره في تحديد المعنى، يقول: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ».[3]

---

[1]. ينظر: نادية رمضان النجار: القرائن بين اللّغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2015م، ص.ص.274.275.

[2]. ينظر: ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.35.

[3]. سيبويه: الكتاب، ج.1، ص.34.

فيرجع "**سيبويه**" التقديم والتأخير إلى رمز العناية والاهتمام، هو أنّ العرب عنده تقدم المهم فالأهم، و قد وقف بعض الدارسين التقديم والتأخير على "العامل"، إلاّ أنّ هناك من نقده وأعطى البديل، نجد "**تمام حسان**" في رفضه للعامل، ووضع "نظرية القرائن اللّفظية" بدل من ذلك، حتى وأنّ نظريته تعرضت للنقد.

الجدول التالي يوضح المصطلح وأهم المصادر المعتمدة عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" في تعريفه لمفهوم الرتبة:

الرتبة	في التراث اللّغوي	في الدرس اللّغوي الحديث
المصطلح	الرتبة، التقديم والتأخير	. الرتبة ،التقديم والتأخير
أهم المصادر المعتمدة:	ابن جني، سيبويه...	تمام حسان

الجدول22: الرتبة بين القدماء والمحدثين.

ومنه نستنتج أنّ في تعريف "**عبد العزيز عبد الدايم**" للرتبة فيه نوع من الشمول والتحديد، فهو يجمع بين ما جاء في التراث العربي في مضامينهم، مع المحاولة منه تأصيل ذلك المفهوم، بما جاء عند المحدثين.

فيقول على أنها نظام لغوي له أحكامه المختلفة، وقوله "وإن كان ذلك لا يمنع من أنّ يستخدم قرينة على المعنى النّحوي"، والتقديم عنده أنّه قرينة للمعنى النحوي ، فلفظة "قرينة" أو نظرية القرائن التي اشتهر بها "**تمام حسان**" . أمّا المعنى النحوي الذي يقصده هو ما جاء في اصطلاح علماء التّراث عند اللّغويين قديماً، وسميّ كذلك بالدّلالة المعنوية عند "**ابن جني**" ، وأنّ الهدف من التقديم والتأخير هو هدف دلالي معنوي.

والهدف من الترتيب ذلك نجده في قول "**سيبويه**" قد اتخذ من التقديم والتأخير رمزاً للعناية والاهتمام، والتقديم والتأخير عند علماء التراث كما قدمناه سابقاً ،وله دراسة مفصلة ولم يعالجوها في مبحث مستقل عالجوها في أبواب مختلفة.

الرتبة من حيث الاصطلاح لها نفس المصطلح عند القدماء والمحدثين، ونفس التصور والفكرة حتى وإن اختلف المفهوم فالمضمون نفسه.

6. العلامة الإعرابية والمعنى النحوي:

"عبد العزيز عبد الدايم" في قراءاته للتراث يرى أنّ القدماء «لم يدركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب؛ بل أدركوا أيضاً كلّ السّمات اللّغوية وغير اللّغوية، التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللّغوي؛ لقد قرروا أنّ سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال، تسد في بيان (**المعنى النحوي**) مسدّ الإعراب، إذا ما غاب وتغني غناءَه».[1] في غياب "العلامة الإعرابية" لبيان المعنى النحوي، فإننّا نلجأ إلى وسمات وقرائن أخرى.

وقوله في ذلك يقول **"ابن جني (ت392)** في كتابه "الخصائص" : «باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرجا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت : فقد تقول ضرب يحي بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه قبل إذا اتّفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلامّ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيّ كُمَّثرى: لك أن تقدّم وأن تأخّر كيف شئت؛ وكذلك ضربَت هذا هذه، وكلّم هذه هذا؛ وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرّف: نحو قولك: أكرم اليّحيَان البُشْريَين، وضرب البشريين اليحيَوْن... ».[2]

---

[1]. ينظر: عبد العزيز عبد الدّايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.201.

[2]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.89.

فهذا النص يؤكد أنّ القدماء كان لهم تصور متكامل عن السّمات اللّغوية " **العلامة الإعرابية**"، وأنّهم تطرقوا إليها بكلّ أنواعها: أي العلامة اللّغوية أو غير اللّغوية في بيان المعنى النحوي.

إذ نلاحظ في نص "**ابن جني**"؛ أنّ لبيان "**المعنى النحوي**" هناك سمات اللّغة لغويّة مختلفة، و تكامل هذه السمات فيما بينها إلى" لغوية وحالية"، وعدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب ، كما أنّه فرق بين ثلاثة أنواع من السّمات النحوية، فجعل أصل الإبانة للإعراب، ثمّ جعل من ورائه سمات العدد والنوع والحال والإشارة، ومن ورائها سمة الرتبة حين نفقد سمة الإعراب، وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال.[1]

وهذا مخطط تمثيلي لبيان " المعنى النحوي" عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" :

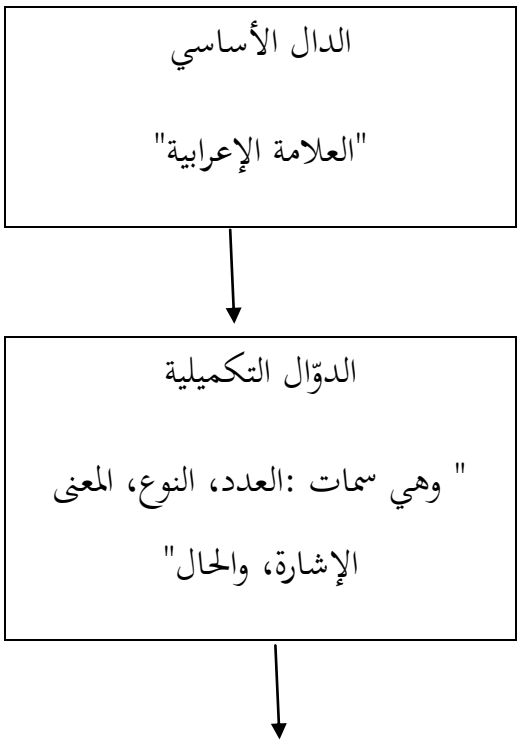

[1]. ينظر: علي بن فتاشة: أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدَثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم نموذجاً، ص.154.

الدّال البديل

"الرتبة"

مخطط رقم 05: العلاقات النحوية عند "عبد العزيز عبد الدايم".

"عبد العزيز عبد الدايم" في تحديده لوظيفة "العلامة الإعرابية" وبيان المعنى النّحوي، وظّف مصدر تراثي وهو كتاب "الخصائص" لـ**"ابن جني"**، يقول: وإذا أردنا بيان هذه الأنواع وتسميتها وفقاً لمراد **"ابن جني"** فيما نتصوره، فإنّنا يمكن أن نجعل الدّوال في مقابل هذه السمات:

. الدّال الأساسي: لبيان المعنى النحوي" ؛ يتمثل في علامة الإعراب، إذ هي أصل الإبانة لا نبحث عن غيرها إذا ما وجدت.

. الدّوال التكميلية: وهي التي يلجأ إليها عند غياب الدّال الأساسي، وهي سمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال، وهي سمات نحوية تكميلية غير أساسية في بيان المعنى النحوي.

. الدّال البديل: وهو دال الرّتبة الذّي يعد الملجأ الأخير إذا ما فقدنا كلا من الدّال الأساسي المتمثل في الإعراب والدّوال التكميلية المتمثلة في العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال.

والحقيقة أنّ وصف هذه الأنواع الثلاثة من الدّوال بالأساسي والتكميلي والبديل ، يرجع إلى طبيعة الاعتماد عليها؛ إذ نحن " لا نلجأ إلى الدّال المكمل إلاّ إذا افتقد الدّال الأساسي، ولا نلجأ إلى الدّال البديل إلاّ إذا افتقد كل من الدّال الأساسي والدّال التكميلي.[1]

وهذا كله جاء في مضامين القدماء وذكره **"ابن جني"** ، أمّا التجديد عند **"عبد العزيز عبد الدآيم"** أنّه أتى بمصطلحات ومفاهيم جديدة لذلك، وجمع كذلك ما جاء عند **"تمام حسان"** وما قام به من تجديد في الدرس النحوي من خلال نظرية القرائن.

[1]. ينظر: عبد العزيز عبد الدّايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص. ص. 203. 204.

بعد قراءة " **عبد العزيز عبد الدّايم** " للتّراث في النحو العربي، يرى أنّ القدماء حصروا المعنى النحوي في العلامة الإعرابية، بالإضافة إلى سمات أخرى في غيابها.

قام "**عبد العزيز عبد الدايم**" بعد ذلك بتجديد ما أتى في التّراث العربي بإضافة علاقات نحوية تتضمن مفاهيم ومصطلحات جديدة عن التراث النحوي تسمى: الدوال الأساسية والتكملية والبديلة.

بالإضافة إلى هذه العلاقات التي وضعها للمعنى النحوي، أضاف إلى ذلك ما جاء كتاب " اللغة العربية معناها ومبناها "**لتمام حسان**"، من خلا نظريته "القرائن"، ويقول في ذلك: "ولا نكاد نجد كتاباً غيره يتعرض للظاهرة النحوية وللتنظير النحوي على هذا النحو الشامل.[1] ونظرية القرائن عند "**تمام حسان**" تعتبر من أهم و أبرز ما قدِّم في تحديد الدّرس اللّغوي .

وفي الجدول الآتي يمكننا توضيح ما جاء من مفاهيم ومصطلحات "العلامة الإعرابية":

	في التراث اللّغوي	في الدرس اللّغوي الحديث
العلامة الإعرابية	العلامة الإعرابية	قرينة، علامة إعرابية، السّمة...
أهم المصادر لمعتمدة:	ابن جني.	تمام حسان.

الجدول23: العلامة الإعرابية بين الدّرس اللّغوي القديم والحديث.

وانطلاقاً ممّا تقدم نستنتج أنّ :

[1]. المرجع السابق، ص. 204.

يقر "**عبد العزيز عبد الدايم**" أنّ ما وجد عند المحدثين هو موجود في التّراث العربي، حتى وإن اختلفت المفاهيم والمصطلحات، «يمكننا أن ندرِكَ كون السمة* وحدة نحوية ، وكون "العلامة الإعرابية" إحدى السمات اللّغوية التي يقوم عليها "المعنى النحوي" ؛ فلا تخفى أهميتها بالنسبة للتركيب النحوي.

"إلى أنّ هذه العناصر اللّغوية تتمثل في علامة الإعراب والعدد والنوع، وقد ورّدت في التراث العربي بصفتها جزءا في تشكيل التركيب اللّغوي للعربية، وهي بهذا تمثل سمات لغوية، وقد اختار كتاب " اللّغة العربية معناها ومبناها لها " اسم القرائن.[1]

واختلف القدماء منذ نشأة الدّراسات اللّغوية، في مسألة دلالة العلامات الإعرابية، من عدم دلالتها، وأول من أثارها من العلماء القدماء في مصادرهم التراثية ، نجد " **الخليل**" و تبعه "**سيبويه**"، وأول مخالفة في تاريخ الدّرس النحوي القديم تفرد بها "**قطرب**" الذي عاب على النحويين اعتلالهم، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، وإنّما دخله قصد اعتدال الكلام، وقد اتكأ في إنكاره على أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني، والعكس.

ورد المخالفون عليه: لو كان الكلام كما ذكر لجاز جر الفعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه... ، ولا شك أن الأثر الإعرابي قرينة لفظية من جملة القرائن، تعين على توضيح وظيفة الكلمة في التركيب حينما يقع الغموض بين عناصره.[2]

* مفهوم السمة هو مفهوم أساسي في تصور "محمد عبد العزيز عبد الدايم"، وقد وضح مفهوم السمة النحوية في تحليله للظاهرة النحوية وللنظام النحوي في كتابه النظرية اللّغوية، وله كتاب آخر عنوانه السمات النحوية للعربية لم ندرجه لكثرة قضاياه.

[1]. ينظر: المرجع نفسه، ص.ص.210.209.

[2]. ينظر: بلقاسم دفة: العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللّغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، الجزائر، المجلد:1، ع: 3.2، 2008م، ص.1.

ومنه " فالمعنى النحوي" عند "**عبد العزيز عبد الدايم** " يتحدّد من خلال ثلاثة دوّال منها الدّال الأساسي ، والدُّوال التكميلية والدّال البديل، ووضع هذه الدوال بعد تحليله لمفهوم الإعراب عند "**ابن جني**" والسمات التي ذكرها، ثمّ قام بتقسيمها إلى علاقات ومنها مفاهيم ومصطلحات.

III . مسار التأسيس للنظرية النحوية في التّراث العربي "عند عبد العزيز عبد الدّايم" وآراء علماء اللّغة فيها:

1. التّأسيس لنظرية نحوية في التّراث العربي وفق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث عند "عبد العزيز عبد الدايم":

يقر "**عبد العزيز عبد الدايم**" بوجود نظرية لغوية في التّراث العربي، في مقابل النظريات اللسانية الحديثة، وفي مقدمة كتابه يقول: «وأنّه لا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلاّ إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللّغوي المعاصر»[1]، ولتأسيس نظرية نحوية يرى أنّ التصور الصحيح للظاهرة النحوية الأساس اللّازم هو تصور نظامها أولاً، ولبناء نظرية لها تعكس هذا النظام الذي يحكم تلك الظاهرة ثانياً، وبعدها يمكن لنا أن نحدد منهج معالجتها.[2]

ومن خلال ما تقدّم "**فعبد العزيز عبد الدّايم**" يضع مجموعة من الضوابط والتي من خلالها يمكن لنا أن نؤسس نظرية لغوية على وجه العموم، ونظرية نحوية على وجه الخصوص، فعلينا أولاً تحديد تصور **نظام** للظاهرة المدروسة، ومثال ذلك في تأسيس نظرية نحوية فعلينا أولاً تحديد "ظاهرة لغوية" ثم وضع " **نظام**" يعكس هذه "**الظاهرة اللّغوية**"، ثمّ علينا أن نحدد " **منهج دراستها**"، ويمكن لنا أن نجمع هذه الضوابط والأسس، لتأسيس نظرية نحوية (**تراثية**) في مقابل النظريات اللّغوية الحديثة.

---

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.3.

[2]. ينظر: المرجع نفسه، ص.197.

ثلاثة شروط أو ضوابط وضعها أو ذكرها **"عبد العزيز عبد الدايم"** في كتابه لتأسيس أو التنظير للظاهرة اللّغوية وهي: (**تحديد الظاهرة، النظام، المنهج**).

أ. الظاهرة النحوية والنظام النحوي:

فالظاهرة النحوية في عرف القدماء تعرف (بالمدونة اللّغوية)، «ولا يمكن الحديث عن الظاهرة اللّغوية، وبالأخص النحوية دون عرض لمفهوم المدونة السماعية؛ إذ الظاهرة ما هي إلاّ جزء لا يتجزأ منها، أو هي المدونة التي استنبط منها علماؤنا قوانينهم وقواعدهم، ونعني بالمدونة السماعية تلك النصوص اللّغوية المتنوعة التي انطلق منها علماء القرن الأول للهجرة، وحاولوا استقراءها واستنباط الأحكام النحوية المختلفة، تختلف حسب طبيعة النص اللّغوي، فهناك النص القرآني وهناك الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب».[1]

وبعد الجهود الجبارة التي بذلها علماء اللّغة في جمع المادة اللّغوية، بعد تعرض القرآن الكريم للحن، هنا وقع اهتمام العلماء بالدرس اللّغوي حفاظاً على النص القرآني، فقام ثلة من الباحثين بجهود لغوية ضخمة ساهمت في بناء درس لغوي له قواعد وقوانين تحكمه، فالدرس اللّغوي العربي القديم هو وليد التفكير في قراءة القرآن، لأن العلماء لم يفكروا ابتداء في ذلك، ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني .

وبعد جمعهم للمادة اللّغويّة من مصادرها الأصلية، قاموا بتدوينها واستنبطوا من ذلك قواعد وقوانين تحكمها، وهذه القواعد والقوانين لابد أن يكون لها نظام ، فقد أشار **"عبد العزيز عبد الدايم"** إليها من

[1]. خديجة كلاتمة: النظرية اللّغوية في الفكر النحوي العربي بين المفهوم والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية، أم البواقي، الجزائر، المجلد:8، ع:1، 2021م، ص.1040.

كتاب "**تمام حسان**" اللغة العربية معناها ومبناها، «فقد ورد تصور للظاهرة النحوية في الحديث عن النظام النحوي الذي يعد أمراً مختلفاً عن الظاهرة النّحوية، بصفته النظام أو القانون الحاكم لها».[1]

النظام النحوي للغة العربية عند "**تمام حسان**" ينبني على الأسس التالية: مجموعة من العلاقات التي تربط بين هذه المعاني وفق قواعد قوانين حاكمة لها.

النظام عند "**عبد العزيز عبد الدايم**" هو مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم هذه الظاهرة اللّغوية: كعلاقات الإسناد، قرائن نحوية، الفاعلية، المفعولية،...إلخ، وهي كل القواعد النحوية التي تعكس الظاهرة اللّغوية، التي وضعها علماؤنا القدماء في المدونة اللّغوية عن طريق ما ثبت من كلام العرب، والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

ب . منهج النظرية النحوية في التّراث العربي عند "عبد العزيز عبد الدايم":

وضع "**عبد العزيز عبد الدايم**" مجموعة من المناهج التي استخدمها علماء اللّغة في التّراث العربي لبناء بحوثهم والتأسيس لنظرية لغوية تخدم البحث اللّغوي.

الدِّراسة النّحوية في التّراث العربي، يعتمد علماؤها على استخدم العديد من المناهج في تقديم دراستهم، من خلال ما قيل نستنتج أنّ **منهج** القدماء في الدّرس اللغوي عند العرب، قد بدأ وصفي في كثير من أصوله، ثم انتهت في الفترات المتأخرة (بعد القرون الهجرية الأربعة) إلى المعيارية، وفي شطرها الأول عولت على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع . المشافهة)، ثم استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية، جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس، وفي العصر الحديث انقلب الميزان من الوصف إلى المعيار، من إخضاع القاعدة إلى إخضاع المادة اللغوية.

[1] . عبد العزيز عبد الدّايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.204.

فنجد **"مبارك تريكي"** في كتاب له يقول: « أثبتت البحوث الجادة أنّهم مارسوا الوصفية، فكانت هي معتمدهم ثم انتهت بحوثهم إلى المعيارية، وغايتهم من كل ذلك تحقيق بناء قواعد تتسم بالمساواة والاطراد ، ...وقد استشهد **"عبد العزيز عبد الدايم"** بقول لأحد المستشرقين يروي فيه أنّ التّراث اللّغوي العربي لا يوصف بالمعيارية، وقدم منهج ثالثا وصف به الدّرس اللّغوي العربي، هو المنهج التفسيري فقال المهمة النهائية التفسيرية، ومن ثم خلص الباحث **"عبد العزيز عبد الدايم"** إلى أنّ الدرس النحوي العربي أوجد ثلاثة أصناف هي المعيارية، والوصفية، والتفسيرية».[1]

"عبد العزيز عبد الدايم" يرى أنّ علماء اللّغة في التّراث العربي اعتمدوا على ثلاثة مناهج ، "المنهج الوصفي"، و"المنهج المعياري"، و"المنهج التفسيري"، فهو في هذه القول يوضح مسار علماء اللّغة في كل منهج وطريقة اعتمادهم عليه، "فالمنهج الوصفي" استخدمه العرب قديماً في بداية وصفهم وجمعهم للمادة اللّغوية، "والمنهج المعياري"هي أنّ علماء العرب بعد جمعهم للمادة اللّغوية ووضع قواعد وقوانين تحكمها استخدموا "المنهج المعياري"، وقاموا بالشرح وتفسير الظواهر اللّغوية من خلال استخدامهم "المنهج التفسيري".

2. النظرية النحوية في التراث العربي عند "عبد العزيز عبد الدايم" وأراء علماء اللّغة فيها:

للتراث العربي نظرية كغيره من الدراسات اللّغوية الحديثة، ف:(**النظرية اللّغوية في التراث العربي**) هو عنوان لكتاب **"عبد العزيز عبد الدّايم"**، وقوله في مقدمة كتابه: «كان الإطار العام لهذا العمل هو الوقوف على النّظرية اللّغوية التي يقدمها تراثنا اللّغوي على اختلاف فروعه ».[2]

[1]. مبارك تريكي: بحوث محكمة في تعليمية اللّغات، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، د.ط، 2019م، ص.232.

[2]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.4.

فالهدف من كتابه هو البحث عن النظريات اللّغوية التي يقدمها التّراث العربي بمستوياته صوتية، صرفية، نحوية،... وذلك من خلال عرضه ومقارنته بما جاء به الدّرس اللّغوي الحديث «فإنّ الوقوف على نظريات هذا الدرس اللّغوي هو الذي يجعل من التّراث اللّغوي العظيم ذا إسهام متجدد(...)، ولا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلاّ إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته، ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللّغوي المعاصر».[1]

ومنه علينا الإيمان بالتّراث اللّغوي، ومن ثمّ بوجود نظرية لغوية في النحو العربي، بقدر ما أسهم به تاريخ الدرس اللّغوي الحديث. وقوله: «فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللّغوي محصوراً في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب دون أن يوضع في مقابلة النظريات اللّغوية المتنافسة التي تعالج الظواهر التي يعالجها هذا التّراث العظيم».[2]

فهو في هذا القول يرى أنّه من غير المناسب أن ندرس التراث العربي وفق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث، دون النظر والبحث في النظريات اللّغوية الموجودة في التّراث العربي ومقابلتها بالنظريات الحديثة.

ونجد من قام بهذه المقابلة النظرية دراسة "**أحمد المتوكل**" التي حاول من خلالها إقامة حوار بين التّراث والنظرية الوظيفية **لسيمونديك** ، حيث لم يسمح لجعل هذه الأخيرة بديلاً عن النظرية النحوية القديمة، بل كان يسعى إلى استثمار القديم في ظل الحديث، ليواكب المستجدات في ساحة الدّراسات اللّغوية، وكذلك تبيان الخلل في تحليل وتفسير بعض المسائل النحوية لدى القدماء، وكذا محاولة سد ثغراتها وتطعيمها بما استجد في النظريات المعاصرة .[3]

---

[1] . المرجع السابق، ص.3.

[2] . المرجع نفسه، ص.3.

[3] . ياسر آغا: نظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل، مركز الكتاب الأكاديمي، المغرب، د.ط، 2020م، ص.107.

فدراسة "**أحمد المتوكل**" في مقارنته أو إقامة حوار بين التّراث ومتطلبات الدرس اللّغوي الحديث من خلال (النظرية الوظيفية لسمونديك)، ليواكب النهضة اللّغوية الحديثة ويحاول استنطاق التّراث بالنظرية النحوية، وأنّه اكتشف بذلك أنّ النحو العربي نحو وظيفي متكامل، اسمه " نظرية النحو الوظيفي".

فنجد في ذلك قول الناقد "**عبد العزيز حمودة**" في كتابه (**المرايا المقعرة**) في فصل النظرية اللّغوية العربية: «أنّ كل معطيات علم اللّغة كما طوره "**دوسوسير**" لم تكن فتحاً جديداً، وكان يجب ألا تكون كذلك بالنسبة للقارئ العربي(...)، وكل ما نفعله طوال الوقت هو التوقف عند بعض العلامات البارزة في التّراث العربي، تكفي لإقناع الآخرين بأنّ العقل العربي قدَّم ما يكفي لتطوير نظرية متكاملة».[1]

"**عبد العزيز حمودة**" بذلك فهو يثبت ما توصل إليه "**أحمد المتوكل**" بوجود نظرية نحوية يمكن لنا أن نقابلها بالنظرية النحوية التي جاء بها "**سيموندیك**" ، وكان ذلك هدف "**عبد العزيز عبد الدايم**" هو أن نجعل للتّراث العربي نظرية، يمكن لنا مقابلتها بالنظريات الحديثة، ففي كتابه يثبت وجود نظرية "تراثية"، وأنّ ما جاء به الّدرس اللّغوي الحديث من معطيات، لم تكن جديدة بالنسبة لتراثنا اللّغوي.

ومن خلال ما تقدّم نجد أنّ الكثير من العلماء يثبتون و يؤكدون بوجود نظرية في التّراث اللّغوي العربي، وهذا ما يوحي إلى وجود نظرية في النحو العربي، وفي مقابل ذلك نجد موقف يرفض أو ينفي أنّ للتراث العربي نظرية لغوية كغيره من النظريات المنافسة له كما قال "**عبد العزيز عبد الدايم**".

3 . النظرية النحوية التي قدّمها "عبد العزيز عبد الدايم" في كتابه :

في قراءة علماء اللّغة للتّراث العربي، نجد من العلماء من يضع التّراث في مقابل الدّراسات اللّغوية الحديثة ويكتفي بذلك، في حين نجد من لا يكتفي بذلك بعد أن يضع هذه المقابلة للتراث العربي يحاول أن يضع ويؤسس لنظرية لغوية، ونجد من ذلك ما قدّمه "**عبد العزيز عبد الدايم**" في كتابه، وتعتبر نظريته كمقاربة أولية تثبت وجود أنّ للنحو العربي نظرية. ويبني نظريته اللّغوية في التراث العربي إلى صنفين رئيسيين هما:

[1] . عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، ص.297.

1. النظرية اللّغوية العامة : التي ترد في مختلف فروع الدّرس اللّغوي العربي.

2. النظريات اللّغوية الخاصة: وتوجد فيها:

أ. النظرية الأساسية:

يقصد بها تلك النظرية التي تعالج فرعاً من فروع الدّرس اللّغوي بشكل أساسي، والتي تخضع لها معظم قواعد وقوانين الدّرس اللّغوي، مثل ما نجده في "العلامة الإعرابية" فهي تعد أساسية في تحديد المعنى النحوي.

2. النظريات الغير أساسية:

أ. النظرية التكميلية، النظرية البديلة؛[1] وهي كما قلنا سابقاً وصف هذه الأنواع الثلاثة من الدّوال بالأساسي والتكميلي والبديل، يرجع إلى طبيعة الاعتماد عليها؛ إذ نحن لا نلجأ إلى الدّال المكمل مثل (العدد، النوع،...)، إلاّ إذا افتقد الدّال الأساسي في (العلامة الإعرابية)، ولا نلجأ إلى الدّال البديل (الرتبة) ، إلاّ إذا افتقد كل من الدّال الأساسي والدّال التكميلي.

هذه النظرية وهي محاولة جادة **"لعبد العزيز عبد الدايم"** في التأسيس لنظرية حديثة ووفق فيها بين معطيات الدّرس اللّغوي الحديث، وهذه النظرية لا تطبق على العلامة الإعرابية فقط كما ذكر، فهي تطبق على جميع القواعد والقوانين، فالعلامة الإعرابية وضعها كمثال لتقديمه النظرية النحوية في التّراث العربي.

4 . موقف "عبد العزيز عبد الدايم" من التراث والحداثة:

يعد البحث في التّراث اللّغوي في المرحلة الراهنة ومقابلته بالنظريات اللّغوية الحديثة، من أهم المباحث التي احتلت الساحة اللّغوية، فنجد من ذلك دراسة **"عبد العزيز عبد الدايم"** للتّراث، فدراسته لم تكن دراسة التّراث في إطار الدّرس اللّغوي الحديث، فهي أشمل من ذلك ودراسته هي محاولة لتأسيس نظرية لغوية للتراث العربي تخدم البحث اللّغوي الحديث.

[1] . عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.ص.59.58.

وذلك واضح من عنوان كتابه (نظرية النحو في التراث العربي)؛ فهو من عنوان كتابه يؤسس لنظريّة لغوية في التراث العربي، والتي من خلالها يمكن لنا مقابلتها بالنظريات اللّغوية، بعرض مجموعة من آراء القدماء والمحدثين، فهو يقف موقفاً وسطاً من التراث والحداثة، ويقول في مقدمة كتابه: «ينطلق هذا العمل من الإيمان بالتّراث اللّغوي العربي الذي لا يخفى على المتخصصين قدر ما أسهم به هذا التراث الرائد في تاريخ الدّرس اللّغوي ومسيرته الطويلة، كما لا تغيب عنهم قيمة ما قدّمه هذا التراث(...)، أيضاً الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللّغوي من أفكار ومفاهيم رائدة». [1]

ففي هذا القول يرى أنّه علينا الإيمان بالتراث لما يحمله من قيمة رائدة في مسار البحث اللّغوي، وأنّ الدراسات اللّغوية القديمة هي مهد الدراسات اللسانية الحديثة ومنبع الحداثة، «وإذا كان ثمّة اعتراف بإسهام درسنا اللّغوي العربي في الدّرس اللّغوي العام، وبكونه يمثل مرحلة بارزة ورائدة في هذا الدرس اللّغوي العام، فإنّ الوقوف على نظريات هذا الدرس اللّغوي هو الذي يجعل هذا التّراث اللّغوي العظيم ذا إسهام متجدد، إذ يموج الدّرس اللّغوي المعاصر بكثير من النظريات التي أصبح أكثر المتخصصين عاجزاً عن متابعتها بشكل تفصيلي دقيق». [2]

فعند تأسيسنا لنظرية (تراثية)، هو الذي يجعل تراثنا اللّغوي ذا إسهام متجدد وفق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث، وبذلك نجد أنّ موقفه من التراث هو موقف المجدد، وليس موقف الرافض للحداثة و**"محمد رياض"** في كتابه يقول: «لقد توهم التيار الرافض للتراث أنّ الحداثة تقف على النقيض من مفهوم "التراث" وأنّهما قطبان لا يلتقيان، ارتباط الحداثة والمستقبل، ودلالة التراث بالحاضر وبذلك ظهر تيار أو "موقف" يقول أنّ الحداثة لا تقف حائلاً دون استمرار الماضي والتراث في الحاضر، وأنّ عملية تحديث الحاضر لا تبدأ من "الصفر"، ولا تتم بإلغاء التراث في سلة "المهملات" إنّ الحداثة مع هذا الموقف لا تعني

[1]. المرجع السابق، ص.3.

[2]. المرجع نفسه، ص.3.

رفض التراث، ولا القطيعة مع الماضي، بقدر ما تعني الارتفاع بطريقة التعامل مع التراث إلى مستوى ما نسميه بالمعاصرة (contemporary) ».[1]

وعلى الرغم من ظهور مواقف الرفض التي تعرض لها تراثنا اللّغوي، فإننا نجد وفي مقابل ذلك من ينوه إلى أهمية التراث، **"فعبد العزيز عبد الدايم"** في كتابه (النظرية اللّغوية في التّراث العربي)، يؤسس لنظرية لغوية تراثية، ويضعها في مقابل النظريات اللّغوية الحديثة، فهو هنا يتخذ موقفاً وسطاً من ذلك وقوله « ولا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معين إلاّ إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللّغوي المعاصر».[2]

فلا يمكن لنا أن ننكر جهود العلماء التّراثية وقيمتها الرائدة في مجال الدّرس اللّغوي الحديث، كما لا يمكننا أن نبقي على تراثنا موقف "القطيعة"، بقدر ما نعتني به من الارتقاء إلى مستوى نسميه المعاصرة.

5 . المصادر التّراثية العربية ومحاولة" عبد العزيز عبد الدايم" في تيسيره وتسهيل الدرس النحوي :

القراءة وإعادة القراءة للتراث العربي وتحديده وفق معطيات النّظرية اللّغوية الحديثة، أصبح من القضايا التي تراود بعض من علماء اللّغة وتشغل تفكيرهم، فنجد من ذلك محاولة **"عبد العزيز عبد الدايم"** التي تعتبر قراءته للتراث محاولة فيه لتأصيل وتيسير الدرس التركيبي، واجتهد من خلال عرضه بمجموعة من آراء الباحثين العرب والغرب في بناء بحثه، وتوظيفها في بناء الدّرس التركيبي.

وردت المصادر التّراثية في كتاب النظرية اللّغوية **"لعبد العزيز عبد الدايم"** في متن بحثه، ولم يضع قائمة في آخر كتابه، ومن كتب التّراث العربي التي اعتمدا عليها نذكر منها:

[1]. محمد رياض وتار: توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، ص.22.

[2]. عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللّغوية في التراث العربي، ص.3.

1. ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392هـ):

الخصائص: وكما قلنا قبل أنّ **"ابن جني"** يعد صاحب الفضل في عرضه وجمعه للتراث العربي وشرحه وتوضيحه في كتابيه، فقد عرض **"عبد العزيز عبد الدايم"** من هذه المصادر مفاهيم ومصطلحات تراثية وقام بتوظيفها وعرضها لبناء الدرس التركيبي عنده.

والأمثلة كثيرة في ذلك نذكر منها:

مثال: ذلك في قوله : «باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرجا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه».[1]

يعالج هذا النص السّمات الأساسية اللّغوية التي تستخدم قرائن للمعنى النحوي، في غياب "العلامة الإعرابية"، وفي محاولة منه لتأصيل الدّرس النحوي، أتى بمصطلحات جديدة تسمى العلاقات الأساسية والبديلة والتكميلية كما ذكرنا سابقاً، وقام بمقابلتها "بنظرية تظافر القرائن"، وانتقد التركيز الكلي على القواعد، ويرى أنّ لا عامل في اللّغة أي: "الحركة إعرابية".

وعلى الرغم من أنّ "نظرية العامل" الموجودة في التّراث العربي، والتي يقصد بها "الحركة الإعرابية"، هي أيسر وأسهل من "نظرية تظافر"، والتي تحتوي على جملة من العلاقات " القرائن اللّفظية والمعنوية.

فهناك الكثير من المصادر التّراثية التي قام بتوظيفها **"عبد العزيز عبد الدايم"** في كتابه من أجل تيسير وتجديد الدرس النحوي عند العرب، أمثال كتاب: **"ابن جني"، "الخليل"، "سيبويه" ، "الأنباري" ،** ...وغيرهم من علماء القرن الخامس للهجرة، وتعتبر هذه المصادر أهم المؤلفات التي تحمل لنا الموروث

[1]. ابن جني: الخصائص، ج.1، ص.89.

اللّغوي، والجهود التي بذلها علماء اللّغة في وضعه وتعميقه وإثرائه الذي ينم عن جهد كبير ورغبة خالصة خدمة للبحث اللغوي.

ومن أهم المراجع العربية الحديثة التي حاولت تيسير الدّرس اللّغوي إلى جانب كتاب النظرية اللّغوية لـ **"عبد العزيز عبد الدايم"**، ونجد الكثير من المحاولات فنأخذ أهمها: محاولة **"تمام حسان"** في التّنظير للتراث العربي من خلال مجموعة من المصادر التي اعتمد عليها وساهمت في تيسير وتجديد النحو أهمها:

1 . تمام حسان وتيسير وتجديد النحو في التّراث العربي:

وفي قراءة **"عبد العزيز عبد الدايم"** للتّراث يعرض بعض محاولات ساهمت في تجديد وتيسير النحو ومن أهمها محاولة **"تمام حسان"** في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها"، أنّها أبرز عمل في العصر الحديث أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية.

يعتبر **"تمام حسان"** من العلماء المجددين الذين درسوا التّراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة للنّحو في التّراث العربي من مصادره في ضوء علم اللّغة الحديث، وذلك بعد أن تتلمذ على يد علماء اللّغة الغربيين، وتأثر بنظرياتهم الحديثة من خلال كتابين له:

. اللّغة بين المعيارية والوصفية:

ويقول في مقدمة كتابه و"لقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية، حين رأيت أنّ كثيراً من الدّارسين يشكون من داء في النحو العربي ولا يقدرون على تشخيصه، فتكلموا في جزئيات النحو دون المنهج، ولما استضاء هو بالمناهج الحديثة استطاع تشخيص الداء، وهو تغلّب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصفية.[1]

[1] . ينظر: تمام حسان: اللّغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص.ص.12.11.

"تمام حسان" في كتابه هذا حاول تجديد النحو العربي، من خلال القراء وإعادة القراءة للتراث العربي، ودراسته هذه تقتصر على منهج دون غيره من الدّراسات التي تأخذ من النحو موضوعاً لها، فهذه القراءة أو هذا الكتاب يعتبر مصدر يخدم الدّرس اللّغوي الحديث

اللّغة العربية معناها ومبناها:

ويقول في كتابه: « والغاية التي أسعى وراءها في هذا الكتاب أن ألقي ضوءاً جديداً كاشفاً على التّراث اللّغوي العربي كلّه متبعاً **المنهج الوصفي** في دراسة اللّغة، ويعدّ أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية بعد **"سيبويه"** و **"عبد القاهر الجرجاني"**».[1]

هذه محاولة منه في تأصيل التّراث اللّغوي، فهو هنا كذلك يدعوا إلى التجديد وإعادة قراءة للتّراث العربي، لتيسير النحو العربي وفق متطلبات النظرية اللسانية الحديثة. **"تمام حسان"** دعا من خلال مؤلفيه لتجديد النحو.

وهذه الكتب التي استعان بها **"عبد العزيز عبد الدايم"** في كتابه "النظرية اللّغوية في التراث العربي" ، منها ما قمنا بمعرفة أصل المادة التي أخذها من هذه الكتب، فهي كلها مادة ترجعنا إلى أصل التّراث، وهذا اعتراف منه أنّه ما وجد في البحث اللغوي الحديث موجود في طيات المصادر اللغوية العربية.

6 . تماثل المستويات اللّغوية وتكاملها في تحقيق المعنى عند "عبد العزيز عبد الدايم" :

لا يمكن الفصل ما بين المستويات اللّغوية؛ لأنّ كلّ مستوى منهم يعتمد على نتاج الآخر، يلتفت **"عبد العزيز عبد الدايم"** إلى ذلك في كتابه ويدرس مباحث الدّرس اللّغوي بمستوياته: الصرفية والنحوية والمعجمية، وتكامل عناصرها في خدمة الدّرس اللّغوي، ويبدو أنّ التّحليل الدّلالي عنده هو الذي يكشف

[1] . المرجع السابق، ص.10.

عن هذه المستويات. « وأنّ الدّرس الصرفي العربي لم يلق ما لقيه النحو العربي من عناية من الدّرس المعاصر»[1]، فالدّرس النحوي عند العرب لقي اهتماما كبيراً منذ نشأة الدّراسات اللّغوية عند العرب؛ لأنّ النحو العربي ثمرة من ثمرات الدّراسات القرآنية التي توّجت بنشأة النحو حفاظاً على القرآن الكريم، و كان الحرص عليه حفاًظاً على الذكر الحكيم.

وسرعان ما خضع النحو العربي إلى التّطور، بعد النّهضة العلمية التي حظيّ بها الدّرس اللّغوي بدخول كتاب **"دوسوسير"** إلى الساحة اللّغوية، كما أنّ الدرس الصّرفي حظيّ من هذا التّطور في نظرية النحو التحويلي التوليدي. «فالصرف مقدمة ضرورية لدراسة النحو، فهو مكمل وممهد له، والعلاقة بينه وبين النحو (كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه) ».[2]

ف **"إبن جني"** ينبه أو ينوه إلى هذه العلاقة فيدعو إلى دراسة الصرف قبل النحو« التصريف هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة، ألا أنّك إذا قلت: قام بكر، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنّك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأنّ معرفة ذات الشّيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حالته المتنقلة».[3]

على الرغم من أهمية الدّرس النحوي والاهتمام الذي لقيه قديماً وحديثاً، فإنّه من غير الممكن أن نفصل المستوى الصرفي عن المستوى النحو، فالعلاقة بينهما علاقة تماثل وتكامل، « وتأثر درسنا الصرفي

[1]. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.51.

[2]. رابح بومعزة: النحو والصرف العربي تحليل لساني لمفرادات المقياس (الميزان الصرفي)، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، د.ط، 2009م، ص.11.

[3]. ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ج.1، تح: إبراهيم مصطفى، عبد اللّه أمين، إدارة إحياء التّراث القديم، بيروت، لبنان، ط.1، 1373هـ ، 1954م، ص.4.

المعاصر بالدّرس النحوي؛ فالكتابة عن المدارس الصرفية لا تخرج عن الكتابة في المدارس النحوية، وأصول الصرف مقيدة بأصول النحو».[1]

فأصول الدرس النحوي تعتبر كذلك جذور للدرس الصّرفي والمعجمي، وذلك أنّ « تحقيق البعد المعجمي لبعض المصطلحات التي إذا أطلقت فُهِمت على أنّها مجرد مصطلحات نحوية خالصة أو على أقصى تقدير مصطلحات نحوية صرفية».[2]

فالفصل بين هذه المستويات يكون لتسهيل الدراسة فقط، نظرا لضخامة التراث وأنّه لا يمكننا في صفحات قليلة استيعاب التراث كله لسانيا، وما قام به الدرس اللّغوي الحديث هو الفصل بينهم وتصنيفها، وقول "**عبد العزيز عبد الدايم**" «أنّ هذه النظريات إنّما هي صنيع النحاة أنفسهم، وأنّ ما يقوم به هذا البحث هو مجرد استنطاق التراث، وبيان موقع بعضها من بعض، وذلك بتنظيمها وتصنيفها، إلى نظريات ... ».[3]

"**عبد العزيز عبد الدايم**" يربط مستويات البحث اللّغوي بعضها البعض، وأنّ بداية الدّرس اللّغوي عنده بدأت نحوياّ، ويعتبر الدّرس الصّرفي من صنيع الدّرس النحوي، وعند البحث عن المعجم فإننّا نتعرض إلى الكلمة ومجموعة اشتقاقاتها ودلالتها اللّغوية، وتختلف كذلك دلالة هذه الكلمات على حسب ورودها في التّركيب أي حسب السياق الذي ترد فيه، ولا يخفى علينا أهمية المستوى الصّوتي وهو أول مستوى نتعرض له في الدّرس اللّغوي، وأهميته كذلك في البحث المعجمي؛ لأنّ أول معجم عربي هو معجم "**الخليل** " بدأ صوتيا" ، أي أنّه رتب معجمه ترتيباً صوتياً على حسب مخارج الحروف.

---

[1] . عبد العزيز عبد الدّايم: النظرية اللّغوية في التّراث العربي، ص.52.

[2] . المرجع نفسه، ص.245.

[3] . المرجع نفسه، ص.195.

وأنّ مفاهيم الدّرس اللّغوي الحديث هي مجرد مفاهيم التّراث، والدراسة اللّغوية الحديثة عنده هي مجرد استنطاق التّراث وفق متطلبات العصر، والدرس اللّغوي في بدايته كانت مباحثه لم يفصل بين مستوياتها، وأنّ ما قامت به الدّراسة اللّغوية الحديثة هي تقسيم وتصنيف هذه المباحث إلى نظريات.

نقد "عبد العزيز عبد الدايم":

يقر**"عبد العزيز عبد الدّايم"** بوجود نظريات لغوية تراثية في مقابل النظريات اللّغوية الحديثة، فنجد في هذا السّياق مقاربة الباحث **"عبد العزيز حمودة"**، وبالتحديد في كتابه " المرايا المقعرة"، نحو نظرية نقدية عربية بما هو قائم على تبني النظرية العربية (**التّراثية**)، باعتبارها الأساس التي تقوم عليه جلّ التنظيرات الغربية، فقد أحدث هذا الكتاب ضجة معرفية كبيرة في ذلك، وفي مقابل ذلك نجد « من الدّارسين من أسسّ موقفه على رفض التّراث رفضاً قاطعاً، محققاً بذلك قطيعة معرفيّة».[1] فهناك من يرفض التّراث وكلّ ما له علاقة به، وهو بذلك ينفي وجود نظريات لغويّة.

وفي قراءة **"عبد العزيز عبد الدّايم"** للتّراث يعرض بعض محاولات لتيسير الدّرس اللّغوي، منها محاولة **"تمام حسان"** في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" « يرى أنّها أبرز عمل في العصر الحديث أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية، ولا نكاد نجد محاولة غيرها تعرضت للظاهرة النحوية وللتنظير النحوي على هذا النحو الشامل، ولكنه لا يوافقه في كثير من تصوراته أو قراءاته؛ منها أنّ العلاقات لا تعني شيئاً مخالفاً للمعاني، فعلاقة الإسناد تعني ما يعنيه الإسناد[...]، فلسنا بحاجة أن نشقق المعنى عن معانٍ نحوية عامة وأخرى خاصة؛ لأنّنا لسنا بصدد تصنيف المعاني، وإنّما بصدد تقديم الجوانب العامة للظاهرة النحوية».[2]

[1]. عبد السلام رياح: التّراث وأثره في بناء الحاضر وإبصار المستقبل، مركز معرفة الإنسان للدّراسات والأبحاث، عمان، الأردن، ط.1، 1440هـ ، 2019م، ص.10.

[2]. علي بن فتاشة: أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم أنموذجاً، ص.151.

وبذلك نرى أنّ هناك من يرفض العلاقات النحوية التي ذهب إليها **"تمام حسان"** ووافقه في ذلك **"عبد العزيز عبد الدايم"**؛ بقولهم أنّنا لسنا بحاجة لمعرفة العلاقات النحوية "كالقرائن النحوية"، وتعتبر عندهم تقسيم للظاهرة النحوية، لكن ما يفيدنا هو المعاني النحوية وكيفية الحصول عليها.

لتحديد المعنى النّحوي الوظيفي للكلمة قال **"عبد العزيز عبد الدايم"** المفهوم الوحيد الذي أُطْلِق عليه نظرية في تراثنا العربي هو مفهوم العامل، « وفي العصر الحديث من الباحثين من يتابعون تلك الثورة على العامل، ويزعمون حضوره في التراث النحوي، وهو تأثر بالمنطق الأرسطي»[1]، شايعه المجدّدون بالرفض ، ومن بين الرافضين نظرية العامل نجد **"تمام حسان"** دعا من خلال مؤلفيه تجديد النحو، وانتقد التركيز الكلي على القواعد، وهو يؤيد **"ابن مضاءة"** في رفضه العامل ويرى أنّ لا عامل في اللّغة، والمقصود به (الحركة إعرابية)، أراد **"تمام حسان"** أن يؤسس لنظرية جديدة . تغني عن نظرية العامل . فظهر تجديده في نظرية القرائن، ولتحديد المعنى الوظيفي للكلمة في الجملة يقترح **"تمام حسان"** نظرية القرائن.

من ناحية **المنهجية:** ومن أهم ما قمنا بملاحظته في كتاب **"عبد العزيز عبد الدايم"** ومن عرضه الضخم ومجهوداته الواضحة في ذلك، فنجد بعض الملاحظات والتي نعتبرها أخطاء في منهجية البحث:

قسّم كتابه إلى نظريات(النّظرية النّحوية، النّظرية الصّرفية، النّظرية المعجمية، نظرية الكتابة اللسانية)؛ فهو لم يضع خطة لكتابه والتي من خلالها يتم تقسيمه إلى فصول أو عناصر، فمن متطلبات البحث وضع خطة تنظم بحثه.

[1]. فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدّراسات في علوم اللّغة والأدب، حلب، د.ط، 2001م ، 1422هـ ، ص.74.

لم يضع قائمة للمصادر والمراجع في نهاية بحثه على الرغم من ذكرها في متن كتابه، كما أنّه لم يضع قائمة الفهارس والأسماء ...، ولم يضع خاتمة في نهاية كتابه، فهو ينهيه بمخطط نظام الكتابة العربية ونظرياتها تابعة للنظرية الأخيرة التي درسها.

التوثيق: فهو من ناحية التوثيق يوثق جميع الإحالات من المصادر التي أخذها فهو يجتهد في بحثه في عرض آراء الباحثين العرب والغرب ووضع رأيه الخاص في ذلك، إلاّ أنّه لم يضع لها قائمة تجمع كلّ المصادر والمراجع التي اعتمدها.

خاتمة:

الدراسة التركيبية هي فرع من فروع علم اللّغة الحديث، تعالج مختلف القضايا النّحوية، و أنّ ما قدّمه "عبد العزيز عبد الدايم" من قراءات للتراث اللّغوي العربي بصفة عامة، والتركيبي بصفة خاصة، انطلق من الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللّغوي من أفكار ومفاهيم مصطلحات لغوية رائدة تخدم الدّراسات اللّغوية الحديثة.

وفي تجديده للدرس اللّغوي قام بوضع مجموعة من النّظريات اجتهد في عرضها على آراء العلماء قديماً وحديثاَ، فهو لم يكتفي بمقابلة هذا الدرس بما جاء في معطيات النظرية اللّسانية الحديثة، فقد وضع نظرية تخدم البحث التركيبي الحديث، وقام فيها بتوظيف التّراث، لكون التّراث يعالج الظواهر النحوية ويدرسها دراسة معمقة شاملة.

فالمصادر التراثية التي استعملها "عبد العزيز عبد الدايم" من خلال عرضه وتقديمه للدرس اللغوي ، نجد أهمها كتب: ابن جني، والخليل، وسيبويه... تحتوي هذه المصادر على المادة الأصيلة التي انبثق منها البحث اللّغوي.

خاتمة

خاتمـــــة

. ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث ما يلي:

أنّ مستويات اللّغة: الصّوتي، الصرفي، التركيبي، المعجمي، مترابطة فيما بينها، والفصل بينها لتسهيل الدّراسة (البحث) فقط، وجميع مستويات اللّغة متكاملة فيما بينها، لأنّ كل مستوى أو مبحث يقود إلى المبحث الذي يليه.

الدّرس الصّوتي مفتوح "**موزع**" على العديد من العلوم: المعجم، البلاغة، الموسيقى، العروض،...إلخ، والّذي نتج عنه تعدد وجهات النظر للظاهرة الصّوتية، ولأجل ذلك نجد المقولة الشهيرة "**لدسوسير**": " أنّ وجهة النظر هي التي تخلق الموضوع" ، ومثال ذلك أنّ المعجمي يدرس علم الأصوات من أجل النطق الصحيح للكلمات، والبلاغي كذلك له وجهة نظر مختلفة، وما يميز الدرس الحديث هو دراسة الصّوت لأجل الصوت.

منهج القدماء في الدّرس الصّوتي هو منهج تذوقي انطباعي ؛ يقوم على معايير ذاتية وتأثرية من خلال وصف هذه الانطباعات الحسية، ولذلك نجد الاختلاف بين القدماء في بعض المباحث، فنجد "**ابن جني**" قوّم ترتيب "**سيبويه**" و"**سيبويه**" قوّم ترتيب "**الخليل**"...، ويعتبر ابن جني أقرب للدّرس الصوتي الحديث.

يعتبر "**ابن جني**" أول من خصص للدراسة الصّوتية مؤلفاً مستقلاً بعد أن كانت القضايا الصّوتية تدرس مختلطة بغيرها من القضايا اللّغوية، كما يعد أول من أطلق على هذه الدراسة اسم "**علم الأصوات**".

علم الأصوات يدرس الصّوت اللّغوي وفق محورين اثنين هما: . محور الوصف والتحديد، "**ومجاله علم الأصوات العام phonetics** ". محور الوظيفة؛ ومجاله "**علم الأصوات الوظيفي phonology**".

نلاحظ من خلال الدّراسة الصوتية عند **"حلمي خليل"** فيها نوع من الشّرح والتحديد، فهو عند عرضه للدِّراسة يستند إلى ذكر التعدد المصطلحي، فيذكر مصطلح "الفونيم"، وذلك من خلال تعريفه فهو يذكر التعدد المصطلحي للكلمة الواحدة والترجمة، مثل: الفونيم والوحدة الصّوتية، وكذلك في مصطلح علم الأصوات فيذكر الترجمة والتعريب للمصطلح الفونتيك و la phonetics، أمّا مصطلح علم وظائف الأصوات فيستخدم المصطلح المعرب "الفونولوجيا"، وفي التنغيم ويقول عنه موسيقى الكلام...

من فروع الدِّراسة الصّوتية: الفونيتيك والفونولوجيا لكلٍّ منهما خصائص، **"فحلمي خليل"** يفضل استخدام مصطلح واحد للدلالة عليهما وهو مصطلح "الفونولوجي"، وعلى الرغم من ذكره للمصطلحين، ولا نجده يذكر الترجمة العربية لهذا المصطلح على عكس الفونيتيك يذكر المصطلحين المصطلح المترجم والمعرب.

الصوامت والصوائت عند **"حلمي خليل"** هي فونيمات يمكن لها أنّ تميز بين الكلمات، وقوله وهذا ما نجده في اللّغة العربية وينطبق على كل اللّغات، مثل: اللغة الانجليزية...

اعتمد **"حلمي خليل"** على مصادر تراثية؛ مثل **"ابن جني"**، **"الخليل"**، ...في تقديمه للدراسة الصّوتية، لكننا أحياناً نجد في المتن بعض المفاهيم التراثية دون ذكر المصدر، وعدم ذكرها لمصدرها فهذا يكون إمّا: نتيجة لإطلاعه ومعرفته اللّغوية للتراث.

موقف **"عبد العزيز عبد الدايم"** من التراث هو موقف وسطاً، فهو أولاً يدعو إلى القراءة وإعادة القراءة للتراث، كما أنّه يدعو إلى أهمية أن نضع تراثنا اللّغوي في إطاره الفكري الواسع؛ فليس من المناسب أن يظل تراثنا اللّغوي محصوراً في تطبيقه على ظواهر العربية فحسب، دون أن يوضع في مقابل النظريات اللغوية المنافسة له.

"عبد العزيز عبد الدايم" في كتابه يدعو إلى القراءة وإعادة القراءة للتراث اللّغوي وفق متطلبات الدراسة اللغوية الحديثة، كماّ أنّه يدعو إلى التجديد في الكثير من القضايا النحوية ، ومن ذلك قوله في العلامة الإعرابية : "انحصار النّحو العربي في تراثنا في العلامة الإعرابية، وقد كان تصوّر القرائن النحوية أبرز هذه التصورات التي قدمت في إطار تجديد الدّرس النحوي".

وظف **"عبد العزيز عبد الدايم"** في كتابه الكثير من المصادر التراثية واستشهد بالكثير منها في تقديمه للدرس التركيبي، ومن أهم المصادر التي استعملها: **"ابن جني"**، **"سيبويه"**، **"الخليل"**،... وتعتبر هذه الكتب من أهم مصادر القرن الخامس للهجرة .

لتأسيس نظرية نحوية يضع **"عبد العزيز عبد الدايم"** مجموعة من المرتكزات والتي هي بمثابة ضوابط تحكمها؛ هو أن يكون لنا "نظام" يعكس "الظاهرة اللّغوية" ويكون لها "منهج " يعالجها.

ومن مرتكزان النظرية اللّغوية "النظام" الذي يعتبر مجموعة من القواعد والقوانين متفق عليها بالاطراد.

في عرض **"عبد العزيز عبد الدايم"** كتابه نجده يتفق كثيراً مع **"تمام حسان"** في رأيه، خالفه في ظاهرة واحدة وهي العامل، وما يميز دراسته هو أنّه حاول وضع نظرية تجمع بين التّراث والحداثة.

ومن خلال قراءة كتاب **"عبد العزيز عبد الدايم"** للتراث، نجد أنّ الاختلاف بين الدرس اللّغوي القديم والحديث يكمن الاختلاف في المصطلح، وتعدد المصطلح الواحد للظاهرة اللّغوية لا يخدم البحث اللّغوي عند العرب وهذا التعدد المصطلحي ناتج من تعدد واختلاف المدارس اللّغوية، على عكس الغرب لهم مصطلح واحد للدلالة عليه، يكمن الاختلاف كذلك في المفهوم وحتى وإن اختلف فتبقى الفكرة والتّصور للظاهرة اللّغوية نفسها.

يعتبر "المعنى النحوي" وتحديد الأنظمة اللّغوية، أهم أهداف الدراسة التركيبية عند **"عبد العزيز عبد الدايم"** في كتابه النظرية اللّغوية، وله أهمية في الدراسات النحوية القديمة والحديثة.

المعنى النحوي عند المحدثين يتحدد من خلال "تضافر القرائن"، التي هي مجموعة من الأدلة اللّفظية والمعنوية عند **"تمام حسان"** ، كما يرى **"عبد العزيز عبد الدايم"** أنّ هناك أنظمة أساسية يمكن أن تكون كافية في تحديد المعنى النحوي لعناصر التركيب؛ الأدلة الأساسية وفي غيابها نلجأ إلى الأدلة المكملة والأدلة البديلة.

هناك الكثير من المصطلحات الحديثة التي ذكرها علماء اللّغة حديثاً في بحوثهم، وعالجها كظاهرة أو نظرية لها مبادئ وأسس تقوم عليها، ولكنّ هذه المصطلحات لها جذور في التراث العربي، مثل لفظة "بنية"، توجد في التراث كمشق، وتطورت دلالتها عند المحدثين وأصبحت نظرية.

إننّا في هذا البحث الذي لا ندعي أننّا أحطنا بالموضوع بكل جوانبه، ولكن في نفس الوقت حاولنا في ذلك أن نكون سلطنا الضوء على جوانب منه، كما نطمح أن يكون بحثنا والذي يعتبر قراءة وإعادة القراءة للتراث كما يقول "**محمد عبد العزيز عبد الدايم**" (**هي عملية استنطاق للتراث**)، أنّ يفتح آفاق للبحث اللّغوي للكثير من البحوث الأصيلة والكتب الرائدة في مجال البحث اللّغوي، وأن يكون بحثنا هذا انطلاقة لمواضيع أخرى نكون قد أشرنا إليها في المتن بدراية منا أو من دون أن ننتبها إليها.

وفي الختام آمل أن يكون هذا الجهد مثمراً ومنتفعا به.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم: رواية ورش.

. قائمة المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

المعاجم:

1. . معجم الوسيط: مجمع اللّغة العربية، ط.4، مكتبة الشروق، القاهرة، 1425هـ . 2004م.

2. ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام، ج.3، ط.1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1191م.

3. ابن منظور: لسان العرب، ج:1، د.ط، دار صادر، بيروت، لبنان، 1991م.

4. الجوهري: الصحاح، ج.4، تح: أحمد عبد الغافور عطار، ط.1، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، 1376هـ .1979م.

5. مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية، ط.1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995م.

6. مجمع اللّغة العربية: معجم الوسيط، ط.4، مكتبة شروق، القاهرة، 1425هـ . 2004م.

الكتب:

7. . إسماعيل أحمد الطحان: التغيرات الصوتية في الوقف في اللّغة والقرآن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قطر، د.ط، 1407هـ ،1987م.

8. إبراهيم أنيس: من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط.3، 1966م.

9. إبراهيم أنيس: الأصوات اللّغوية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط.5، 1975م.

10. إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناته أنواعها تحليلها، مكتبة لسان العرب، القاهرة، د.ط، 2001م.

11. إبراهيم عبد التواب: اللسانيات الوظيفية النظامية الوافد الغربي والنحو العربي، مؤسسة علوم الأمة للاستثمارات الثقافية، مصر، ط.1،1441هـ ، 2020م.

12. إبراهيم محمد محمود الحمداني: المصطلح النقدي في كتاب العمدة لابن رشيق القيرواني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، د.ط،1971م.

13. إبراهيم محمود الخليل: في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة، الأردن، ط.2، 1427هـ، 2009م.

14. أبي عبد الله ابن الفخار: شرح الجمل في النحو والإعراب للزجاجي،ج.1، تح: روعة ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

15. أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، منشورات الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط.1، 2002م.

16. أحمد عبد التواب الفيومي: علم الأصوات اللّغوية ظواهر علم الأصوات في القرآن الكريم، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د.ط، 2009م.

17. أحمد عطية السعودي: ظاهرة الترخيم في الدرس اللّغوي دراسة نحوية تطبيقية، دار الأكاديميون للنشر، عمان، د.ط، 2013م.

18. أحمد عطية السعودي: ظاهرة الترخيم في الدرس اللّغوي، دار الأكاديميون للنشر، القاهرة، د.ط، 2013م.

19. أحمد عفيفي: اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط.1،2001م.

20. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2008م.

21. أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب، دار العلوم، القاهرة، ط.6، 1988م.

22. أحمد مختار عمر: دراسة الصّوت اللّغوي، مكتبة لسان العرب، القاهرة، د.ط، 1417م ،1997م.

23. أحمد مومن : اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.2، 2005م.

24. اسراء عربي الدوري: ابن جني ناقداً لغوياً، دار أسامة للنشر، العراق، ط.1، 2011م.

25. أكرم ضياء العمري: التّراث والمعاصرة، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ط.1، 1405هـ.

26. أنور عبد الحميد موسى: أبجديات اللّغة وعلم الأصوات واللسانيات، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط.1، 1437هـ ، 2016م.

27. أيوب عبد الرحمن: أصوات اللّغة، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط.2، 1968م.

28. براجشتراسر:التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.2، 1414هـ، 1994م.

29. بسام البركة: علم الأصوات العام، أصوات اللّغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

30. بسام مصباح الأغبر: الوحدة الصوتية الفونيم وتجلياته في القرآن الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، د.ط، 1436 هـ ، 2015م.

31. تمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، د.ط، المغرب، د.ط، 1994م.

32. تمام حسان: مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط.5، 1975م.

33. توفيق البزاز: علم اللّغة المعاصر نظرية وتطبيق، دار اليازوري العلمية، الأردن، د.ط، 2009م.

34. جمال الدين ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج.1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

35. جون ليونز: نظرية تشومسكي اللّغوية، تر:حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ط.1، 1985م.

36. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج.1، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، د.ط، بيروت ، لبنان، د.ت.

37. ابن جني: الخصائص، ج.1، تح: محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، 1952م.

38. ابن جني: الخصائص، ج.2، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، ط.2، د.ت.

39. ابن جني: الخصائص، ج.3، تح: محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، د.ت.

40. ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ج.1، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة احياء التراث القديم، بيروت، لبنان، ط.1، 1373هـ ، 1954م.

41. ابن جني: سر صناعة الإعراب،ج.1، تح: حسن الهنداوي، دار القلم، بيروت، ط.2، 1413هـ ، 1993م.

42. حاتم صالح الضامن: علم اللّغة، جامعة بغداد، العراق، د.ط، 2006م.

43. حازم علي كمال الدين: دراسة في علم الأصوات، مكتبة الآداب، مصر، ط.1، د.ت.

44. حسن حمزة: المصطلح النحوي وأصل الدّلالة دراسة ابستمولوجية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 2010م.

45. حسن حنفي: التّراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، مؤسسة الهنداوي، المملكة المتحدة، نيويوك، القاهرة، د.ط، 2018م.

46. حسن عبد الغني جواد: مفهوم الجملة عند سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1428هـ ، 2007م.

47. حسني خاليد: مدخل إلى اللسانيات المعاصرة، مكتبة نوميديا، فاس، د.ط، د.ت.

48. حسين البسومي: المعاجم العربية والمدرسية، دار الشقري للنشر، أسيوط، د.ط، 2018م.

49. حسين بن عائشة: النحو الوظيفي بين التعددية الوظيفية والوحدة الإسنادية، مجلة التعليمية، مستغانم، الجزائر، المجلد:11، ع:1، 2021م.

50. حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1998م.

51. خلف عودة القيسي: الوجيز في مستويات اللّغة، دار بافا العلمية، الأردن، عمان، ط.1، د.ت.

52. خليل إبراهيم عطية: في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر، بغداد، د.ط، 1983م.

53. خليل أحمد عمايرة: دراسات وآراء في ضوء علم اللّغة المعاصرة، عالم المعرفة، بيروت، د.ط، 1404هـ ، 1984م.

54. خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط.2، 2006م.

55. رابح بومعزة: النحو والصرف العربي تحليل لساني لمفرادات المقياس (الميزان الصرفي)، دار مؤسسة رسلان، سوريا دمشق، د.ط، 2009م.

56. ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ج.1، تح: محمد محي الدين، دار الجيل، سوريا، ط.5، 1401هـ ، 1971م.

57. الرازي بن حاتم: تفسير القرآن العظيم، تح: أسعد محمد الطيب، المكتبة العربية السعودية، الرياض، ط.1، 1417هـ ،1997م.

58. الرضي الاستربادي: شرح شافية ابن الحاجب، ج.1، تح: الحسن والزفراف ومحي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1402هـ ، 1972م.

59. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1417هـ ، 1997م.

60. الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط.1، 1974م.

61. بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، ط.1، 2011م.

62. زكريا إبراهيم: مشكلة البنية سلسلة مشكلات فلسفية معاصرة، مكتبة مصر للمطبوعات، القاهرة، ط.8، د.ت.

63. الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح فدارة، دار عمار للنشر، عمان، ط.1، 1435هـ، 2004م.

64. ابن سراج : الأصول في النحو، ج.1، تح: عبد الحسين الفنلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.3، 1417هـ ، 1997م.

65. ابن سراج: الأصول في النحو، ج.3، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.3، 1417هـ ، 1996م.

66. السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1403هـ، 1973م.

67. سلمان عباش عيد: تقويم الفكر النّحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

68. سليمان بن سمعون: اللّسانيات البنيوية والدّرس النحوي محاولة تأسيسية لفهم العلاقة، دار الضحى للنشر والإشهار، الجلفة، الجزائر، ط.1، 2020م.

69. سيبويه: الكتاب، ج.1، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الرياض، ط.2، 1402هـ ، 1982م.

70. السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط.1، 1429هـ ، 2008م.

71. شفيقة علوي: محاضرات في المدارس اللسانية، أبحاث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط، 2004م.

72. صالح سليم الفاخري: الدّلالة الصّوتية في اللّغة العربية، المكتب العربي، الإسكندرية، ط.1، د.ت.

73. صبا يوسف النجار: الإعجاز اللّغوي في القرآن الكريم، مذكرة الماجيستير،كلية الآداب، جامعة البرموك، الأردن، 2006م.

74. طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، د.ط، 1997م.

75. عبد الجليل، عبد القادر: المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، 2006م.

76. عبد الحليم بن عيسى: القواعد التحويلية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية، وهران، د.ط، 2011م.

77. عبد الرؤوف حريوش: اللّهجات الفلسطينية دراسة صوتية، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، ط.1، 2004م.

78. عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت ، لبنان، ط.1، 2010م.

79. عبد السلام رياح: التّراث وأثره في بناء الحاضر وإبصار المستقبل، مركز معرفة الإنسان للدّراسات والأبحاث، عمان، الأردن ، ط.1،1440هـ، 2019م.

80. عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقاربة لسانية، المطبعة الرسمية، تونس، ط.1، 2010 م.

81. عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.5، 1421هـ ، 2001م.

82. عبد السلام محمد هارون: التراث العربي، الإصدار الثمانون، الكويت، ط.1، 1435هـ ، 2014م.

83. عبد الصبور شاهين: المنهج الصّوتي للبنية العرب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 1400هـ ، 1980م.

84. عبد العزيز أحمد غلام، عبد اللّه ربيع محمود: علم الصّوتيات، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، 1430هـ، 2009م.

85. عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، الكويت، د.ط، 2001م.

86. عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللّغوية في التراث العربي، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط.1، 1437هـ ، 2006م.

87. عبد العزيز عبد الربيعة: البحث العلمي حقيقته ومصادره ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته، ج.1، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط.6، 1433 هـ، 2012م.

88. عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، السعودية، د.ط، د.ت.

89. عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية الفونولوجيا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

90. عبد القاهر الجرجاني: الجمل، تح: علي حيدر، مكتبة مجمع اللّغة العربية، دمشق، د.ط، 1392هـ ، 1971م.

91. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1، 1409هـ ، 1988م.

92. عبد الكريم النعيمي: مباحث في المعجم العربي، مكتبة المنتصرة، العراق، د.ط، 1977م.

93. عبد اللطيف الصوفي: اللّغة ومعاجمها في المكتبة العربية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط.1، 1986م.

94. عبد اللّه بن أحمد الفاكهي: كتاب الحدود في النحو، تح: رمضان عبد التواب أحمد الدميري، جامعة الأزهر، القاهرة، د.ط، 1408هـ ، 1988م.

95. عبد المعطي نمر موسى: الأصوات العربية وعلاقتها بالمعنى، دار الكندي، عمان، ط.1، 1435هـ، 2014م.

96. عبد المنعم خفاجي: البحوث الأدبية مناهجها ومصادرها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط.2، 1987م.

97. عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.2، 1998م.

98. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، 1979م.

99. عدنان عبد السلام الأسعد: بلاغة الحذف التركيبي في القرآن الكريم الاحتباك أنموذجاً، دار غيداء، العراق، ط.1، 1434هـ ، 2013م.

100. عز الدين إسماعيل: المصادر الأدبية واللّغوية في التراث العربي، مكتبة غريب، مصر، د.ط، د.ت.

101. ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ج.2، تح: فحر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط.1، 1407هـ ، 1987م.

102. علي إبراهيم محمد: موسوعة اللّغويين العرب في العصر الحديث ، دار الكتب المصرية، مصر، د.ط، 2021م.

103. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب، مصر، د.ط، 2007م.

104. علي أبو المكارم: مقومات الجملة العربية، دار غريب، مصر، د.ط، 2008م.

105. علي بن فتاشة: أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم أنموذجاً، مجلة لسانيات، بومرداس، الجزائر، المجلد:27، ع:2، 2021م.

106. علي خليف حسين: مناهج الدرس الصّوتي عند العرب، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

107. علي زوين: منهج البحث اللّغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط، 1986م.

108. غازي فيصل السمرائي: ثنائية اللّفظ والمعنى في الدرس اللساني الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

109. غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم الأصوات العربية، دار عمار، الأردن، ط.1، 1425هـ، 2004م.

110. ابن فارس: الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط.1، 1418 هـ ، 1997م.

111. فاضل صالح السمرائي: معاني النحو، ج.1، دار الفكر، عمان، الأردن، ط.1، 1420هـ، 2000م.

112. فخر الدين قباوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، سلسلة البحوث والدّراسات في علوم اللّغة والأدب، حلب، د.ط، 2001م ، 1422هـ.

113. فراس الطائي: أصوات اللّغة مخارجها وشوائبها، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط.1، 2007م.

114. فرديناند دوسوسير: دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرماد ، محمد شاوش، دار العربية للكتاب، ليبيا ، تونس، د.ط، د.ت.

115. فرديناند دويسوسير: محاضرات في الألسنية العامة، تر: قنيني وأحمد حبيبي، سلسلة البحث السيميائي، إفريقيا الشرق، د.ط، 1986م.

116. قدادرة عبد السلام: المبحث التركيبي في الدّراسة اللسانية الحديثة، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004م.

117. ابن كثير: تفسير القرآن الكريم، ج.7، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط،1971 م.

118. كامل عويضة : منازل النحو والصرف، أطلس للنشر، مصر، ط.1، 2016م.

119. كريم حسين ناصح: الخلاف النحوي في بنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة، المنهل، بغداد، د.ط، 2015م.

120. كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، د.ط،2000م.

121. ماريو باي: أسس علم اللّغة، تر:أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط.8، 1419هـ، 1998م.

122. مبارك تريكي: المصدر في القرآن الكريم دراسة صرفية نحوية دلالية سورة البقرة أنموذجاً، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، د.ط، 2021م.

123. مبارك تريكي: بحوث لسانية محكمة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، د.ط، 2020م.

124. مبارك تريكي: فصول في اللّسانيات الاجتماعية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، د.ط، 2012م.

125. المبرد: المقتضب، ج.4، تح: محمد عظيمة، د.ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط، 1415هـ ، 1994م.

126. محمد محمد داوود: العربية وعلم اللّغة الحديث، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001م.

127. محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيّات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط.1، 2004م.

128. محمد خليفاني: الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية، دار الكتب العلمية، الجزائر، د.ط، د.ت.

129. محمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، دار النهضة العربية، لبنان، د.ط، 1966م.

130. محمد أحمد خضير: التركيب والدلالة والسياق دراسات نظرية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د.ط، 2005م.

131. محمد أحمد خيضر: علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، د.ط، 2001م.

132. محمد حسان الطيان: علم الأصوات عند العرب، معهد التراث العلمي العربي، جامعة حلب، د.ط، 2007م.

133. محمد حسن الزهوي: الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن هجري، مذكرة ماجيستير، كلية الآداب واللّغات، جامعة عدن، اليمن، 1428هـ ،2007م.

134. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، مصر، د.ط، 1984م.

135. محمد خليفاتي: الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية، دار الكتب العلمية، لبنان، د.ط، 2014م.

136. محمد رياض وتار: توظيف التراث في الرواية العربية المعاصرة، المحرر الأدبي للنشر، دمشق، د.ط، 2002م.

137. محمد عجاج الخطيب: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط.3، 1391هـ ، 1971م.

138. محمد علي الخولي: معجم علم الأصوات، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط.1، 1405هـ، 1975م.

139. محمود السعران: علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت.

140. محمود أمين عالم: مواقف نقدية من التراث، دار قضايا فكرية، القاهرة، د.ط، د.ت.

141. محمود عكاشة: أصوات اللّغة، دار المعرفة، القاهرة، ط.2، 1428هـ ، 2007م.

142. محمود عكاشة: الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، الأكاديمية الحديثة، القاهرة، مصر، ط.1، 2006م.

143. مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، الرباط، ع:34، 1990م.

144. مسعود بودوخة: دروس في الصّوتيات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.

145. المصطفى بنان: البنى غير الإسنادية في نحو اللغة العربية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ط.1، 1434هـ، 2013م.

146. مصطفى حركات: الصوتيات والفونولوجيا، دار الآفاق، الجزائر، د.ط، د.ت.

147. مصطفى حركات:اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط.1، 1418هـ، 1998م.

148. مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط.1، 2013م.

149. مصطفى يوسف عبد الحي: المواد والمداخل في المعجم اللّغوي التاريخي نحو صناعة معجم تاريخي للّغة العربية، عالم الكتب، القاهرة، ط.1، 1435هـ، 2014م.

150. معجم الوسيط: مجمع اللّغة العربية، مكتبة الشروق، القاهرة، ط.4، 1425هـ ، 2004م.

151. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط.2 ،1406هـ، 1986م.

152. نادية رمضان النجار: القرائن بين اللّغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2015م.

153. نسيمة نابي: مناهج البحث اللّغوي عند العرب في ضوء النظريات اللّسانية، مذكرة ماجيستير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010م، 2011م.

154. نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الأدب، عنابة، الجزائر، د.ط، 2003م.

155. نعمة رحيم العزاوي: مناهج البحث اللّغوي بين التراث والمعاصرة، منشوراة المجمع العلمي، بغداد، د.ط، 1421هـ، 2001م.

156. هادي نهر: البحوث اللّغوية والأدبية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط.1، 1430هـ، 2009م.

157. هادي نهر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب، إربد، الأردن، ط.1، 1430هـ، 2009م.

158. ابن هشام الأنصاري: المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج.5، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط.6، 1985م.

159. هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تح: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، ط.2، 1983م.

160. وليد عبد الجابر: أصول الفصاحة النحوية معايير التحسين والتقبيح، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 2022م.

161. ياسر آغا: نظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل، مركز الكتاب الأكاديمي، المغرب، د.ط، 2020م.

162. يحي عبابنة: الصرف العربي التحليلي نظرات معاصرة، دار الكتاب الثقافي، إربد، د.ط، د.ت.

163. ابن يعيش: شرح المفصل، ج.1، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت.

164. ابن يعيش: شرح المفصل، ج.9، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت.

المقالات:

165.إبراهيم محمد أبو اليزيد: معايير التصنيف في النحو العربي، مجلة الدراسات اللّغوية،، المجلد:9، العدد: 4، 1428هـ . 2007م.

166.بلقاسم دفة: العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللّغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد:3.2، 2008م.

167.حسن بن جابر القرني: النبر في العربية، المجلد:3، العدد:34، مجلة الدراسات الإسلامية والعربية، الإسكندرية، د.ت.

168.خالد بن سلمان: فتنة المصطلحات والمفاهيم اللّغوية، مفهوم "الكلمة" أنموذجاً، مجلة Route Educational social seience journal ، Volume 55(14)، 2018م.

169.خديجة كلاتمة: النظرية اللّغوية في الفكر النحوي العربي بين المفهوم والممارسة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:1، المجلد.8، 2021م.

170.عبد القادر سلامي: التركيب وأهميته اللسانية بين القدماء والمحدثين، مجلة آفاق علمية، العدد: 13، تمنعست، الجزائر، 2018م.

171.علي بن فتاشة: أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم أنموذجاً، مجلة لسانيات، المجلد:27، العدد:2، بومرداس، الجزائر، 2021م.

172.علية بيبية: تأسيس الدرس اللّغوي عند العرب دراسة مقارنة بين علماء اللّغة وعلماء الأصول، مجلة العلامة، العدد:7، تبسة، 2018م.

173.مأمون عبد الحليم وجيه: القلب المكاني في البنية العربية، مجلة كلية دار العلوم، العدد: 24، الفيوم، 2010م.

174.هايل محمد الطالب: ظاهرة التنغيم في التراث العربي، مجلة التراث العربي، العدد: 91، 1424هـ . 2002م.

175.يوسف وسطاني: الاسناد في نمطية النحو والبلاغي، مجلة التراث العربي، العدد: 114، دمشق، 2009م.

مواقع الأنترنيت:

1. معجم المعاني الجامع،مادة، مصدر، الموقع الرسمي:www.almaany;com . 2020/11/17 12:55.

2. جريدة الرياض: حلمي خليل العالم اللّغوي، العدد، 17295، 2015م، الموقع: https// www.alriyadh.com

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
الإهداء	**–**
الشكر والعرفان	–
مقدمة	أ–ط
❖ **مدخل: مفاهيم مصطلحات (المصادر التراثية في الدرس اللغوي عند العرب).**	
❖ تمهيد:	12
❖ المصادر التّراثية:	12
1. مفهوم المصدر لغة واصطلاحاً.	13
2. مفهوم التّراث لغة واصطلاحا.	19
●الموقف من التّراث والحداثة.	22
1. الموقف الرافض للتّراث.	23
2. الموقف الرافض للحداثة.	24
3. الموقف التوفيقي.	24
● النظرية في التّراث العربي والموقف منها.	25
● التنظير اللّغوي للتراث العربي.	26
● الدّرس اللّغوي الحديث وأهم المباحث اللّغوية.	30
● اللسانيات.	30
● مستويات الدرس اللّغوي.	31
1. المستوى الصّوتي.	32
2. المستوى الصّرفي.	33
3. المستوى التركيبي.	33
4. المستوى الدّلالي.	35
❖ تماثل المستويات اللّغوية وأثرها في التكامل المعنوي.	35

❖ . علاقة المستوى الصّوتي بالمستوى التّركيبي.	35
❖ . علاقة الصّوت والتركيب ببعض علوم اللّغة(الصرف، علم العروض، علم المعاجم، البلاغة، علم الدلالة).	37
❖ خاتمة.	41
❖ **الفصل الأول: المصادر التراثية في الدرس الصوتي عند اللسانيين المحدثين.**	
❖ تمهيد:	44
○ I/ علم الأصوات "الفونيتيك" phonitic بين الدرس اللغوي القديم والحديث.	45
▪ 1 . 1 . 1 . مفهوم علم الأصوات بين القدماء والمحدثين.	45
▪ 1 . 1 . 2 . موضوع علم الأصوات.	48
▪ 1 . 1 . 3. الصوامت والصوائت بين نظرة القدماء ورأي المحدثين.	51
▪ 1 . 1 . 4 . اللفظ والمعنى.	55
○ II/ علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا" phonologie	59
▪ 2 . 2 . 1 . مفهوم علم وظائف الأصوات "الفونولوجيا"	60
▪ 2 . 2 . 2 . نظرية الفونيم.	63
▪ 2 . 2 . 3 . اللفظ والتركيب " النبر، التنغيم،المقطع".	68
○ III/ الظواهر الصّوتية في التّراث العربي.	81
▪ 3 . 3 . 1 . الإبدال.	81
▪ 3 . 3 . 2 . القلب المكاني.	84
▪ 3 . 3 . 3 . الإدغام.	87
▪ 3 . 3 . 4 . الوقف.	90
▪ خاتمة.	94
❖ **الفصل الثاني: المصادر التراثية في الدرس التركيبي عند اللسانيين**	

المحدثين.	
❖ تمهيد:	96
○ I/ الدراسة التركيبية في التراث العربي.	97
■ 2 . 1 . 1 . مفهوم التركيب بين القدماء والمحدثين.	97
■ 2 . 1 . 2 . الفرق بين علم النحو وعلم التراكيب.	103
■ 2 . 1 . 3 . أقسام التركيب.	106
■ 2 . 1 . 4 . التركيب والمعنى.	112
○ II/ الجملة بين القدماء والمحدثين.	115
■ 2 . 2 . 1 . مفهوم الجملة.	115
■ 2 . 2 . 2 . الفرق بين الكلام والجملة.	119
■ 2 . 2 . 3 . المسند والمسند إليه.	122
■ 2 . 1 . 4 . أقسام الجملة.	127
○ II/ عناصر التحويل في الجملة.	130
■ 2 . 3 . 1 . الترتيب.	130
■ 2 . 3 . 2 . الزيادة.	133
■ 2 . 3 . 3 . الحذف.	137
■ 2 .3 . 4 . الحركة الإعرابية.	140
■ خاتمة.	145
❖ **الفصل الثالث: المصادر التراثية في الدرس الصّوتي عند اللسانيين المحدثين من خلال كتاب الكلمة لحلمي خليل.**	
○ تمهيد:	148
■ الفونيتيك والفونولوجيا.	149
■ الفونيم والصّوت والحرف.	153
■ الصوامت والصوائت.	160

▪ الصوت والتركيب.	162
▪ الفونيمات الفوق تركيبية:	163
النبر.	163
التنغيم.	165
المقطع.	167
▪ من ألوان التغير الصّوتي:	170
الإدغام.	170
القلب المكاني.	173
الإبدال.	176
موقف " حلمي خليل" من التراث	177
تماثل المستويات عند " حلمي خليل".	179
المصادر التّراثية العربية ومحاولة "حلمي خليل" في تيسير وتسهيل الدّرس اللّغوي.	184
نقد.	187
خاتمة	191
❖ **الفصل الرابع: المصادر التراثية في الدرس التركيبي عند اللسانيين المحدثين من خلال كتاب النظرية اللّغوية لعبد العزيز عبد الدايم .**	
○ المصادر التراثية في الدرس التركيبي من خلال كتاب النظرية اللغوية لعبد العزيز عبد الدايم.	194
▪ التركيب بين التّراث والدرس اللّغوي الحديث.	194
▪ التركيب والتأليف.	196
▪ التركيب والنظام النحوي.	200
▪ عناصر التحويل في الجملة العربية:	204
الحذف.	204

الزيادة .	206
التنازع .	208
الاشتغال.	210
نظام الرتبة.	212
العلامة الإعرابية والمعنى .	216
مسار التأسيس للنظرية النحوية في التّراث العربي وفق معطيات الدرس اللّغوي الحديث عند "عبد العزيز عبد الدايم" وآراء علم اللغة.	221
1. التأسيس لنظرية نحوية في التّراث العربي وفق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث عند "عبد العزيز عبد الدايم".	221
. الظاهرة النحوية والنظام النحوي.	222
. منهج النظرية النحوية في التراث العربي عند "عبد العزيز عبد الدايم".	223
2. النظرية النحوية في التّراث العربي عند "عبد العزيز عبد الدايم" وآراء العلماء فيها.	224
3. النظرية النحوية التي قدّمها "عبد العزيز عبد الدّايم" في كتابه.	226
4. موقف "عبد العزيز عبد الدايم" من التّراث والحداثة.	227
5. المصادر التّراثية العربية ومحاولة "عبد العزيز عبد الدّايم" في تيسيره وتسهيل الدرس النحوي.	229
. تماثل المستويات اللّغوية عند "عبد العزيز عبد الدايم".	232
. نقد.	235
خاتمة .	238
خاتمة.	240
قائمة المصادر والمراجع.	245
فهرس المحتويات.	263

الملاحق	
. التعريف بحلمي خليل.	
. التعريف بعبد العزيز عبد الدايم.	
ملخص البحث.	

الملاحق

الملحق رقم 01 :

قسم السيرة العلمية.

1/ التعريف بحلمي خليل:

هو من علماء العربية في العصر الحديث، ولد بالإسكندرية في 11/23/ 1935م، وتوفي في 2010/05/10 م في مصر.

برع في تخصصه اللّغوي وعلمه الأدبي، فنال درجة الدكتوراه في علوم اللّغة العربية من جامعة الإسكندرية بمرتبة الشرف الأول 1975م، وتدرج في عمله الأكاديمي من أستاذ للعلوم اللّغوية ، ما ينم عن تمكنه في علمه وتبصره في عمله وخبرته الطويلة في العلم والعمل بعلوم اللّغة العربية والآداب والثقافات المتعددة وهي علوم ومعارف تدور حول علم الأدب اللّغوي في تاريخ اللّغة العربية وآدابها.[1]

في فترة ازدهار الدّراسات اللّغوية الأوربية الحديثة، والبحث عن جذور الأفكار العربية في الدراسات اللّغوية الغربية، وقد جاءت الدراسات التي قدمها أ.د .حلمي خليل، وعدد من معاصريه: أ.د. محمود فهمي الحجازي و أ.د. محمود فهمي الحجازي و أ.د. عبده الراجحي وعدد كبير من تلامذتهم معبرة عن هذا الاتجاه.

. أعماله:

. وقد أتاح له عمله (أميناً للمكتبة العامة لجامعة الإسكندرية) الفرصة في بنائه العلمي، وتنوع ثقافته، والاطلاع على كثير من الدراسات اللّغوية القديمة والحديثة، فأعد عددا من الأبحاث أهلته ليكون أحد أعضاء هيئة التدريس في قسم اللّغة العربية بكلية الآداب جمعة الإسكندرية.

. عين مدرساً مساعداً (محاضرًا) بالقسم سنة(1974)م.

. مدرساً (أستاذاً مساعد) سنة (1975)م.

---

[1]. جريدة الرياض: حلمي خليل العالم اللّغوي، 2015م، العدد، 17295، الموقع :www.alriyadh.com https//

. أستاذ مساعداً مشاركاً سنة(1980م).

. أستاذاً سنة (1987م).

. وقد تقلد عددا من المناصب الإدارية فعين مديراً لمركز تعليم اللّغة العربية للأجانب التابع لجامعة الإسكندرية (1994م).

. شغل منصب رئيس قسم اللّغة العربية بجامعة بيروت العربية، ثم عميداً لها (1995م . 1998م).

أهم المحاضرات والأبحاث العلمية:

وقد قدم عددا من المحاضرات والأبحاث العلمية، إلى جانب مشاركته في عدد المؤتمرات واللقاءات العلمية، إلى جانب إشرافه ومناقشاته لعدد من أبحاث الماجيستير والدكتوراه، وتقييمه لعدد من أبحاث الترقي.

وقد ترك لنا أ.د. حلمي خليل عدداً من الأبحاث والدّراسات تكشف عن الجانب الفكري والإبداعي في الدّراسات اللّغوية العربية، على مستوى الصّوتي والمفرداتي، إلى جانب دراسة البنية التركيبية والاجتماعية والمعجمية للّغة، فكتب عن الكلمة ودرسها من جوانبها الصّوتية والصرفية والنحوية والمعجمية.

كتب عن الألفاظ المعربة والدخيلة والمولدة في اللّغة العربية محللاً وشارحاً لها. كما كتب عن الدرس الصوتي عند الخليل، وكذلك تناول موقف اللّغة العربية من مصطلح (الغموض)، ولم ينأ أستاذنا عن دراسة العلاقة بين اللّغة والمجتمع وأثر كلّ منهما في الآخر، كما اهتم بدراسة البنية اللّغوية عن الطفل. وكان طلابه نصيب من اهتماماته، حيث قدم لها ما يتعلق بمفهوم (علم اللّغة) و (فقه اللّغة) والفرق بينهما بصورة سهلة ميسرة، ومما يحسب لهذه الدّراسات . كما ذُكر سابقاً . أنّها مزجت بين القديم والحديث، وألقت الضوء على التفاعل اللّغوي بين ما جاء في التّراث اللّغوي والدّراسات اللّغوية العربية، مما يساعد على الفهم الدقيق والواضح لبعض القضايا اللّغوية في التّراث، والوقوف على جذور الفكر اللّغوي العربي في كثير من الدّراسات والنظريات اللّغوية الغربية.

مؤلفاته:

1. الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979م.
2. المولد في العربية، دار النهضة، بيروت.
3. العربية وعلم اللّغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، 1987م.
4. التفكير الصوتي عند الخليل بن أحمد، دار المعرفة الجامعية.
5. اللّغة والطفل، دار النهضة العربية، 1988م.
6. العربية والغموض، دار المعرفة الجامعية، 1989م.
7. مقدمة لدراسة علم اللّغة، دار المعرفة الجامعية، 1991م.
8. مقدمة لدراسة فقه اللّغة دار المعرفة الجامعية، 1992م.
9. من تاريخ النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 1993م.
10. مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، بيروت 1997م، وطبع في دار المعرفة الجامعية، 2002م.
11. علم المعاجم عند أحمد بن فارس الشدياق، الندوة العلمية بتونس 1986م.
12. المعرب والدخيل في المعجم اللّغوي التاريخي، في الندوة العلمية بتونس 1989م.
13. ارهصات في علم اللّغة الاجتماعي عند الجاحظ، الندوة العلمية، بوخارست 1974م.
14. عربية الأندلس، دراسة في البنية اللّغوية والاجتماعية لأهل الأندلس، الندوة العلمية، جامعة الإسكندرية 1994م.
15. علم المعاجم عند ابن فارس بين النظرية والتطبيق، الندوة العلمية بتونس 1997م.
16. المعرب والدخيل والمولد في تاج العروس، ندوة تاج العروس، الكويت، 2002م.

وكان لأستاذنا جهد واضح في مجال الترجمة، حيث ترجم عدداً من الدّراسات الغربية إلى اللّغة العربية مع الشرح والتعليق عليها، منها:

. ترجمة كتاب ديفيد كرستال (**what is linguistics**) ، وعنوانه (التعريف بعلم اللّغة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1985م.[2]

[2]. علي إبراهيم محمد: موسوعة اللّغويين العرب في العصر الحديث ، دار الكتب المصرية، 2021م، الموقع الرسمي:

. https://hi-in.facebook.com/pdrali1163/posts/268375071867984/

الملحق رقم 02 :

2/ التعريف بعبد العزيز عبد الدايم":

أولاً: البيانات الشخصية:

الاسم: محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي.

اسم الشهرة: محمد عبد الدايم.

ثانياً: التخصص والمدرسة العلمية.

التخصص العام : العلوم اللّغوية.

التخصص الدقيق: النحو والصرف والعروض.

المدرسة العلمية: فيما يتصل بالتراث العربي: التنظير اللّساني المستوعب للنظريات المعاصرة، وفيما يتصل بالعربية نفسها: تحليل خصائص العربية في إطار الكليات العامة للغة الإنسانية.

ثالثاً: التدرج الوظيفي:

الوظيفة الحالية : منذ يوليو 2004م أستاذ العربية والدّراسات النحوية، كليّة دار العلوم جامعة القاهرة؟

الوظائف السابقة:

1. سبتمبر 2005م أغسطس رئيس قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
2. يوليو 1999م . 2004م أستاذ مساعد بالقسم نفسه.
3. أكتوبر 1992م . 1999م مدرس بالقسم نفسه.

المؤهلات العلمية والمهمات:

جامعة القاهرة:

1. (1992م) الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولي في اللّغة العربية تخصص النحو والصرف والعروض، دار العلوم بجامعة القاهرة. موضوع الرسالة " أثر أقسام الكلم في الجملة العربية".
2. (1987م) الماجيستير بتقدير ممتاز في اللّغة العربية، تخصص النحو والصرف والعروض دار العلوم بجامعة القاهرة، موضوع الرسالة " قرينة التعيين في النحو العربي".

3. (1982م) الليسانس في اللّغة العربية والعلوم الإسلامية بتقدير "جيد جداً".

- جامعة هارفارد (Harvard University) : (1993 م . 1994م) باحث زائر جامعة Harvard ببوسطن بأمريكا.

جامعة أيوا (University of Iowa) : (2007م . 2008م) أستاذ زائر بجامعة " أيوا بأمريكا".[3]

الاهتمامات العلمية:

الاهتمامات البحثية:

1. دراسة التراث اللّغوي العربي من منظور نظريات الدّرس اللّغوي المعاصر ومناهجه ومفاهيمه.
2. صياغة النظريات التّراثية في مختلف فروع التّراث العربي صياغة معاصرة.
3. بناء منظومة جامعة لهذه النظريات اللّغوية التّراثية.
4. مقارنة النظريات اللّغوية العربية التّراثية بنظيراتها في الدّرس اللّغوي العربي المعاصر.

اهتمامات التعليم:

1. إعداد سلسلة تعليمية جامعية تضاف إلى أشهر كتب التدريس الجامعي لمقررات النحو والصرف والعروض.
2. إعداد سلسلة تطبيقية للسلسلة التعليمية.

اهتمامات الحوسبة:

1. إعداد تطبيقات لحوسبة اللّغة العربي.
2. خدمة التّراث العربي من خلال مشروعات علمية حاسوبية.

النشاط العلمي (أبحاث علمية المحكمة المنشورة أو المقبولة للنشر):

---

[3]. وثيقة مقدمة: في قسم السير العلمية ، ص.1.

1. The painting and the Background in Arabic Prosody A New Theory For Arabic Metrics.

(Aarabica).

2. (2019م) " تعليم مهارتي القراءة والكتابة للمبتدئين في الولايات المتحدة الأمريكية" ، " كتاب تعليم مهارتي القراءة : تجارب وممارسات"، تحرير عادل القحطاني، مركز الملك عبد اللّه للّغة العربية، السعودية، 43 . 74.

3. (2017م) الكتابة العربية: نظام بين نظامين ، كتاب " الكتابة العربية : النشوء والتطورات"، تحرير محمد ربيع سعيد الغامدى، مركز الملك عبد اللّه للغة العربية السعودية، 77 . 120.

4. (2014م) " مدرسة الحجاز اللّغوية: أسس الفرض ومشكلاته"، مجلة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، العدد 72، 105 . 103.

5. (2011م) " تحقيق مسألة ورود الواو بعد "بل"، في أصول اللّغة ، مجمع اللّغة العربية ، القاهرة، ج.5، 85.82.

6. (2011م) " النسب إلى المركب المزجي بتمامه"، في أصول اللّغة ، مجمع اللّغة العربية ، القاهرة، ج.5، 86 . 90.

7. (2011م) " إضافة "كلا" إلى إثنين متفرقين"، في أصول اللّغة ، مجمع اللّغة العربية، القاهرة، ج.5، 122 . 125.

8. (2010م) " الضليل يظهر في المدينة من جديد: قراءة في قصيدة الأمير المتسول لأحمد عبد المعطي حجازي"، مجلة الجسرة الثقافية، العدد: 22، ربيع 2010م، قطر: نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي، 68 . 82.

9. (2009) حجية الإجماع في النحو العربي، الكتاب التذكاري لأحمد مختار عمر، كلية الآداب، جامعة الكويت.

10. (2007م) " " معالجة التّراث العربي للأنظمة النحوية" " مجلة كلية دار العلوم، العدد:42، جامعة القاهرة، 31 . 80.

11. (2007م) سمة التأنيث في العربية: غياب العلامة في صفات المؤنث"، مجلة كلية دار العلوم، العدد: 41جامعة القاهرة، 151 . 217.

12. (2006م) " الظاهرة النحوية وأنظمتها في العربية"، مجلة كلية دار العلوم، العدد:38، 67 . 117.[4]

هذه أهمها ولديه أكثر من 30 من الأنشطة العلمية.

الكتب:

1. "قيد النشر" علم الاستدلال": مباحث في صناعة العلم.

2. (2019م) أصول النحو العربي: النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللّغوي، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

3. (2012م) العربية من منظور المنهج التوزيعي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.

4. (1010م) السمات النحوية للعربية، كتاب علمي محكم، مركز بحوث اللّغة العربية وآدابها بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أو القرى، السعودية.

5. (2006م) النظرية اللّغوية في التراث العربي، القاهرة، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والترجمة.

6. (2002م) النظرية النحوية المعاصرة، القاهرة، مكتبة دار الهاني.

7. (1998م) المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التّراثي والبينيوي المعاصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

8. (1998م) أنماط الوحدة التركيبية في العربية، القاهرة مكتبة النهضة المصرية.

[4] المرجع السابق: ص.ص.6.5.

الكتب التعليمية:

1. (2007م) التراكيب الجزئية، النحو المنهجي، ج.2، القاهرة: دار الهاني للطباعة والنشر.
2. (2006م) الجملة الاسمية: النحو المنهجي، ج.3، القاهرة، دار الهاني للطباعة والنشر.
3. (2005م) الوحدة النحوية وعلاقتها، النحو المنهجي، ج:1، القاهرة دار الهاني للطباعة والنشر.
4. (2004م) في بناء الجملة الفعلية، القاهرة: دار الهاني للطباعة والنشر، ط.2.
5. (2004م) التوابع في العربية، مصر ، زرقاء اليمامة للطباعة والنشر.
6. (2004م) محاضرات في التحليل الصرفي للعربية، مصر، زرقاء اليمامة للطباعة والنشر.
7. (2004م) العربية وتراثها: دراسة فلولوجية لقضايا العربية ومناهج دراستها، مصر: زرقاء اليمامة للطباعة والنشر.
8. (2002م) في التحليلين الصرفي والعروضي للعربية، القاهرة، دار الهاني للطباعة والنشر.
9. في بناء الجملة الفعلية، القاهرة، دار الهاني للطباعة والنشر.
10. (1992م) في مقدمات النحو العربي، القاهرة، دار الثقافة العربية.[5]

وليه أكثر من ربعين أبحاث مقدمة إلى المؤتمرات والمنتديات المحكمة، ولديه برامج التدريب والتنمية ، والعديد من الأنشطة التي قام بها في المؤتمرات، وتخطيط البرامج والمشروعات وتصميمها وإعدادها ....، ويعتبر موسوعة علمية.

[5]. المرجع السابق: ص.10.9.

الملخص:

ترك علماء اللّغة تراثا علميا ضخما، وامتد إنتاجهم العلمي عدة قرون، وقد تناوله بعض الاختصاصيين من اللّغويين العرب والغرب في الوقت الرّاهن، بعد النّهضة الفكرية التي شهدها الدّرس اللّغوي بدخول كتاب "دسوسير"، لأنّ لِعامل الزّمن أثر في تّطور وتحول الأفكار والتّصورات والمفاهيم وتطور الألفاظ وتغير معناها.

ويعتبر البحث في التّراث اللّغوي عند العرب من أهم ما يعالج في الوقت الراهن، لما يحمله من مادة علمية موثوقة وأصيلة في مصادرهم، وتتمثل دراستنا في دراسة التّراث اللّغوي وفق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث من خلال مقابلة التّراث بالحداثة، ثمّ البحث عن تأسيس وبناء نظريات لغوية تجمع بين مفاهيم ومصطلحات التّراث اللّغوي والدرس اللّغوي الحديث.

فكانت دراستنا دراسة في المفهوم والمصطلح، وذلك من خلال القراءة وإعادة القراءة للتّراث، ومن أجل ذلك اخترنا مدونتين من أجل استكمال البحث وعرض أهم تصورات ومفاهيم القدماء في الدرس اللّغوي الحديث، ونظراً لضخامة التّراث اللّغوي ولتبسيط الدراسة اخترنا المبحث الصّوتي والتركيبي لعرض الدراسة، كما أنّه لا يمكننا استيعاب التراث بكل مباحثه لسانيا.

وتسعى هذه الدراسة للبحث عن أهم المصادر التّراثية المعتمدة في الدّرس الصّوتي والتركيبي عند اللسانيين المحدثين وتوظيفها في بناء بحوثهم، وكيف كان تصور العلماء في ظل الاختلاف بين وجهات النظر وتعدد آراء العلماء في ذلك؟.

وتمّ تحديد المدونة من أجل ضبط الدراسة؛ من خلال كتاب الكلمة لحلمي خليل وكتاب النّظرية اللّغوية في التّراث العربي لعبد العزيز عبد الدايم.

الكلمات المفتاحية:

المصادر؛ التراث؛ الدّرس الصوتي؛ الدّرس التركيبي؛ النظرية اللّغوية.

Summary:

Linguists left a huge scientific heritage, and their scientific production spanned several centuries, and some specialists from Arab and Western linguists have addressed it at the present time, after the intellectual renaissance that the linguistic lesson witnessed with the introduction of the book "Dessussure", because the factor of time has an impact on the development and transformation of ideas, perceptions, concepts and the development of words. And its meaning changed.

Research into the linguistic heritage of the Arabs is considered one of the most important things being addressed at the present time, because of the reliable and authentic scientific material it contains in their sources. Our study consists of studying the linguistic heritage according to the data of the modern linguistic lesson by contrasting the heritage with modernity, then searching for the establishment and construction of linguistic theories that combine... Between the concepts and terminology of linguistic heritage and the modern linguistic lesson.

Our study was a study of concept and terminology, through reading and rereading the heritage. For this reason, we chose two blogs in order to complete the research and present the

most important perceptions and concepts of the ancients in the modern linguistic lesson. Given the magnitude of the linguistic heritage and to simplify the study, we chose the phonetic and syntactic section to present the study. We can comprehend the heritage in all its aspects linguistically.

This study seeks to search for the most important traditional sources relied upon in the phonetic and syntactic lesson of modern linguists and employ them in building their research. What was the perception of scholars in light of the difference between viewpoints and the multiplicity of opinions of scholars regarding that?

The blog was specified in order to control the study; Through the book "The Word" by Helmi Khalil and the book "Linguistic Theory in the Arab Heritage" by Abdel Aziz Abdel Dayem.

key words:

Sources; heritage; Audio lesson; Synthesis lesson; Linguistic theory.